

أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه

إعداد

أ.د. محمد محمد عبد العليم
أستاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر بالقاهرة

نشر

مؤسسة العلياء ش البستان/ عابدين ت ٣٩٦٢٣٤٦ / ٠٢ / ٠٢ ..
دار العفاني ٣ درب الأتراك/ خلف الجامع الأزهر ت ٠٨٢٥٧ / ٢٥١٠ / ٠٢

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله خلق الإنسان، وفتق فاه عن جارحة اللسان، وأنطقه بعذب الكلام وسحر البيان، وأوضح له من خلال آي ذكره سبيل الهدى ومنار البرهان، وأوقفه على إشراقات آياته وأبان له حقائق العرفان .. والصلاة والسلام على من خصّه تعالى بكمال الفصاحة بين البدو والحضر، وأعجز أمامه بلغاء ربيعة ومُضَر، إذ بوأه من الفصاحة ذروتها، وأقعدته من البلاغة مكان صهوتها، حتى ظهرت من جبهته أسرار طلعتها، وتبلّجت من بهجته أنوار زهرتها .. وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين، ومن تبعه وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .. وبعد:

فحين نعت العرب القرآن بالشعر، لم يكن يرومون من وراء ذلك أن يعتقدوا أوجهاً للتشابه فيما بينهما، وإنما كان ذلك منهم إقراراً بسمو بيانه واتساع لغته وكثرة مائه وجمال إيقاعه وتحدر نظمه، لأن هذه هي صفات الشعر لديهم .. كما كان وصفهم إياه بالسحر دليلاً على قوة تأثيره في نفوسهم وعلى شدة إحساسهم بثراء معانيه وعجزهم من ثمّ عن محاكاته .. ثمّ - وليس آخراً - كان هذا وذاك منهم فيما بعد، كيما يتسنى لهم أن يغالطوا غيرهم كما غالطوا أنفسهم وليوحوا إلى أوليائهم وإلى الدهماء بما يغرس بذور الشك في نفوسهم فلا يؤمنون.

وإن من أعظم ما يلفت الانتباه لأسلوب تنزيل رب العالمين وأبرز ما يميزه، الغنَاء في الأداء والسخاء في إفادة المعاني .. ولست هنا بصدد سرد شتى الوسائل والأسباب التي تكشف عن هذه الخنصيصة ولا حتى الإحاطة بواحدة منها، إذ تلك - فضلاً عن كونها أموراً لم تحط بها حتى يوم الناس هذا، الدراسات المطولة ولا الكتب الجمة ولا البحوث المتعددة - هي أمور يعجز عن الإلمام بها الفحول من جهابذة العلم، كما يعي عن بلوغ منتهاها والوصول إلى أغوارها عباقرة الفنون على تنوعها واختلاف مشارب أربابها .. وإلا فكم من الدراسات والبحوث والكتب تأسست على تناول ظاهرة تعدد القراءات مثلاً وصلاح وجوهها للدلالة على غير ما معنى ولم توفها حقها؟ .. وكم هي

تلك التي تناولت ظاهرة الحروف المقطعة بما أضفاه ترتيبها الأنيق وتصنيفها العجيب، وما أثارته تيك الفريدة من رغبة العلماء الراسخين وشغف أعلام التفسير المخلصين في البحث عنها والتنقيب عن أسرارها والغوص في معانيها، على الرغم من تكاثر الأنظار في مغزاها وتحالف الآراء في مدلولاتها، بل وعلى الرغم من ذهاب السواد الأعظم لأهل العلم إلى أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه .. وكم منها اختص وعني بالنظر في معاني غير ما ذكرنا من حروف فراحت ترقب عن كذب ما يفيد هذا الحرف في القرآن أو ذاك من جليل الألفاظ ودقيق المعاني، بل وتحقق القول في دلالاتها ومقاماتها، كالقول بأن (إنها) تفيد إثبات الشيء للشيء ونفيه عن غيره وأنها متضمنة معنى النفي والاستثناء الذي هو إثبات ونفي وأنها تخالفه، وفرق بين أن يتضمن الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء، وأن قوله تعالى: (إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ .. فاطر / ٢٣)، ليس كقوله: (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ .. هود / ١٢)، وأن هذا له سياق يجري فيه، وذلك له سياق يقتضيه؟ .. وكم منها عكف على مشتهه النظم يقارن ويوازن بين ما تشابه منه ابتغاء التدبر وابتغاء الوقوف على محامله ودلائله؟ .. وكم منها .. وكم منها .. وكم منها؟.

وتأتي هذه الدراسة البلاغية في ضوء هذا الفقه من تلاحم الكلام في النسق الكريم، تُؤمّل نفسها بجبر ما نقص من دراسات تتعلق بمعاني الحروف وثيقة الصلة بالوقوف والابتداء، بعد أن لاحظت نضوب الدراسات عن هذا النوع من البحوث، مع كثرة ما تناولته من حديث عن كل منهما على حدة، فمن كتب رصدت دلالات أحرف المعاني وحسب في أجود الكلام وأبلغه، إلى أخرى عنيت فقط بأمور الوقف والابتداء .. كذا دون ربط بين هذا وذاك، ودون ربط كذلك بين تيك الأمور قاطبة وأوجه البلاغة ونكاتها التي لا تتزاحم .. تأتي هذه الدراسة التي تُعني بربط بعض أحرف المعاني في التنزيل بما سمي لدى أهل الأداء القرآني بوقوف المراقبة، لتكون فاتحة خير أمام المزيد من تتبع هذه الظاهرة ومعالجة هذا اللون من الأداء القرآني المعجز، بعد أن لاحظت قصر الأمر في نظيراتها على تتبع أسرار ما وضح من ذلك من أنواع الوقوف الأخرى من نحو الوقف اللازم أو الجائر أو الممنوع وما شابه.

كما تهدف تلك الدراسة من جانب آخر إلى رصد ظاهرة تعدد المعاني مع وحدة النظم، إذ تتنوع تلك المعاني بمجرد البدء وتختلف بمجرد الوقف، على الرغم من عدم تغير السياق ومحيئه كما هو دون أن يتبدل منه حرف واحد أو يتغير، فأنت تراك وأنت تقف مثلاً على قول الله تعالى: (وَلَا يَأَبَّ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ .. البقرة / ٢٨٢)، تراقب الوقف على كاف الجر مع مدخولها في قوله بعد: (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ)، ويكون الأمر بحيث لو وقفت على الموضع لانهم المعنى واختل النظم لكون الوقف على لفظ الجلالة بعد الوقف الأول لا يؤدي كبير فائدة، ولا تجد للضمير في (عَلَّمَهُ) مرجعاً، لأن الجملة بعد الوقف الأول كأنها منفردة في فراغ وحدها، والضمائر لا بد أن تعود على مرجع، وعليه فلا مناص من اتصالها بما قبلها أو بما بعدها، كما لا مناص من وجود متعلق للجار والمجرور، وهو كائن إما في الفعل قبله (يَكْتُبُ) أو بعده (فَلْيَكْتُبْ) .. وفي كل من الدلالة وإكساب المعنى - وهذا هو بيت القصيد - ما ليس في نظيره، إذ لو وصلت (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) بما قبلها كان المعنى: ولا يمتنع أحد من الكتاب أن يكتب كتاب الدين على طريقة ما علمه الله كتابة الوثائق أو كما بينه له تعالى بالعدل، أو لا ياب أن ينفع الناس بكتابه كما نفعه الله بتعليم الكتابة، وإنما جاء الأمر بها بعد النهي عن إباطها تأكيداً لها .. وعلى أن جملة (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) مبدوء بها تكون الكاف متعلقة بما بعدها وهو الأمر في قوله: (فَلْيَكْتُبْ)، وعليه فالنهي عن الامتناع منها مطلق، قيد بعد بالأمر بها، والمعنى حينذاك: فلاجل ما علمه الله فليكتب.

فهل ثمة ثراء أبلغ في الدلالة على المعنى بأكثر من وجه كهذا؟ وهل هناك من اتساع في التعبير عن المعنى بأكثر من صورة والتأكيد على المراد بغير ما طريقة أبلغ مما أبصرنا؟ لكن ما يجب التنبيه له هو أن هذه الومضات ما كان لها أن تتأتى عند الاقتصار على ما ذكره علماء الوقوف من أن الواقف على أحد هذين الموضعين عليه أن يراقب الوقف على الموضع الآخر بحيث إذا وقف على موضع لا يحق له أن يقف على الآخر، حتى يتصل الكلام ويأخذ بعضه بحجز بعض .. لأن ذلك غير كاف ما لم يتم التعرف على سر ذلك ويبدو

الوجه البياني فيه، فبذلك .. وبذلك وحده يتضح كيف يلتحم النسج وتلتئم المعنى، ولا يسوغ معرفة ذلك - بالطبع وبلا تلجلج أو تجمجم - إلا من خلال الوقوف على بلاغة النص ووجوه إعرابه ولاسيما أن دراسة قوانين الفصل والوصل في البلاغة العربية تفتح لنا الباب واسعاً لمعالجة هذه الظاهرة القرآنية وما جاء على شاكلتها.

من هنا كان التأكيد من خلال عبارات السابقين على ضرورة ربط الوقف والابتداء بما يتصل بذلك من نحو ومن بلاغة على جهة الخصوص، حتى تؤتي القراءة أكلها من الإمعان ويجتنى من وراء ذلك ثمرتها في التدبر، ونقتطف من تلك الزهور والرياحين ونتخير منها ما ورد عن ميمون بن مهران حين قال: "إني لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه أن لا يقعد عن العشر آيات، إنما كانت القراءة تقرأ القصص - أي المرتبط بعضها ببعض - وإن طالت أو قصرت .. ويقراً أحدهم اليوم: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ .. البقرة / ١١)، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ .. البقرة / ١٢)"، يقصد أنه يفعل ذلك في حين أن في الأخيرة رداً على ما سبق من قول المنافقين .. هكذا أدرك القوم أهمية ألا تخرج قواعد الوقف والابتداء عن دائرة ولا عن ميدان ما اختصت به من ربط ذلك بما يفيد المعنى ويتسق مع الإطار العام للنص، حتى يصيب ما خفي من ضروب البلاغة.

وأعلم يقيناً أن هذه الدراسة لا تستطيع بمفردها أن تصل إلى غاية المراد بل ولا حتى ما يقارب هذه الغاية، وإنما حسبها أنها تسعى بجد ودأب في أن تسد خلة، وفي أن ترفع حرجاً، وفي أن تشكل بداية لدراسات تكون أوسع .. كما أنها مقتنعة بأن اقتحام المخاطرة والسير في الطرق غير المعبدة باب عظيم النفع بقدر ما هو عظيم الخطر، وما ذلك إلا لأن خطأ السابق فيه يهدف إلى صواب اللاحق .. وعلى أي حال فهذا كسب جديد للبلاغة العربية لا بد أن يأخذ حظه كاملاً ولاسيما أن كل ما كتب ولا يزال وسيظل، إنما هو خدم لما جاء به كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنزيل من حكيم حميد.

هذا وقد اقتضت خطة هذا البحث أن تأتي في مقدمة وخمسة مباحث تناول أولها الحديث عن دلالة (بلى) في كلام أهل اللغة، ثم عن أثر الوقف على هذا الحرف أو البدء به في إثراء المعنى واتساعه .. وجاء ثانيها ليتناول بنفس الطريقة والمنهج حرف الجواب (نعم) .. وخص الثالث بمعالجة حرف الرد والردع (كلا)، بعد الوقوف على دلالتها وما قاله أهل العلم في شأنها .. أما المبحث الرابع فكان عن حرف الكاف مع مدخوله ليستبين كيف أن الوقوف عليهما من خلال آي الذكر الحكيم دال على معنى، وكيف يفيد البدء بهما معنى آخر .. وجاء المبحث الخامس والأخير ليتناول مدى إساعة البدء أو الوقف على الباء و(على) و(من) و(في) ومدخولاتها، وأثر ذلك - إن صح وكان ممكناً والمعنى معه مساعاً - في إثراء المعنى واتساعه.

والله وحده هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

(بلى) .. دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء
بها في إثراء المعنى

أولاً: أصل (بلى) واستعمالها:

على الرغم من أن للنحاة وأهل اللغة كلاماً سخياً في (بلى) إلا أن كلمتهم اختلفت فيما وضعت عليه هذه اللفظة، فذكر بعضهم أنها من حيث الأصل "حرف ثلاثي الوضع والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها (بلى) التي للعطف فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد أو للتأنيث كالتاء في (رُبَّت) و(ثُمَّت) خلافاً لزاعمي ذلك"، كذا ذكره المرادي في (الجنى) وعضده السيوطي الذي نص على أن "(بلى) حرف مرتجل للجواب أصلي الألف"، وقد صوب هذا المذهب من غير صاحب الجنى والسيوطي - على ما اتضح من بعض عبارتهم - الإمام الرضي^٢ .. وما ارتأوه من كونها حرفاً بسيطاً غير مركب يمثل رأي جمهور البصريين.

ويفاد من كلام المرادي أن ثمة آراء أخرى قيلت فيما وضعت عليه (بلى) وركبت منه، فقد ذكر جماعة أن الأصل فيها "(بلى) والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث - أي لتأنيث الكلمة كما هو الحال في الحروف (لات ورُبَّت وثمة) وشبهها مما زيدت التاء فيها للتأنيث - بدليل إمالتها"، ومن أجل جواز الإمالة فيها جاز كتابتها بالياء .. وبعضهم ومنهم ابن فارس يرى أن مجيئها دلالة كلام .. "يقال: أما خرج زيد؟ فتقول: (بلى)، والمعنى أنها (بلى) وصلت بها ألفٌ تكون دليلاً على كلام .. ف (بلى) رجوع عن جحد والألف دلالة كلام، كأنك قلت: (بلى خرج زيد)، وكذلك قوله جل ثناؤه: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ .. الأعراف / ١٧٢)، المعنى - والله أعلم - (بلى أنت ربنا) ..".

فهي إذن عنده وعند من لف لفه، مركبة من (بلى) التي للإضراب، و(ألف) جعلوا وظيفتها الدلالة على كلام ذكر قبلاً، فجاءت زيادتها على (بلى)

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٤٢٠.

(٢) همع الهوامع / ٤ / ٣٧٢ وينظر المعجم الوسيط مادة (بلى).

(٣) ينظر الكافية في النحو لابن الحاجب ٢ / ٣٨٢ وشرح الرضي ٤ / ٤٢٨.

(٤) المغني ١ / ١١٣ وينظر شرح الرضي ٤ / ٤٢٨.

(٥) الصاحبي ص ٢٠٧.

كما "يحسن السكوت عليها، لأنه لو قال (بل) كان يُتوقع كلاماً بعد (بل) فزادوا الألف ليزول عن المخاطب هذا التوهم" وليعلم أن الكلام قد انقطع، إذ الوقف لا يكون إلا بعد انقطاع الكلام.

ويرى بعضهم أن زيادة الألف للدلالة على الإيجاب في جواب الاستفهام فلو قال قائل: ألم أكرمك؟ فقلت: نعم، لكان المعنى: لا لم تكرمني، لأنك حققت النفي وما بعده، وإذا قلت: بلى، صار المعنى: أكرمتني .. وللسهيلي في أصل (بلى) قول غريب، فهو يرى أنها مكونة من "لفظ (بل) التي للإضراب، ولفظ (لا) التي للنفي، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب"، وهو كلام لا يخلو من وجهة .. ونخلص من ذلك إلى أن جمهور النحاة وأرباب اللغة يرون في (بلى) أنها غير مركبة، بينما يرى البعض الآخر أنها ركبت من (بل) التي للإضراب والألف التي للتأنيث أو الدالة على كلام مقدر أو على الإيجاب في جواب الاستفهام، أو منها ومن (لا) النافية، وينسب القول بالتركيب - أيا ما كانت دلالة الألف - إلى الكوفيين^٢.

ولـ (بلى) في القرآن وفي سائر الكلام البليغ استعمالان:

الأول: أن تكون رداً لنفي يقع قبلها، خبراً كان أو نهياً فينتفي بها ما قبلها من النفي وتحققه، تقول لصاحب لك: (ما أكلت شيئاً؟) فيقول: (بلى) قد أكلت) .. وتقول: (لا تدخل الدار؟)، فيقول: (بلى)، أي بلى أدخلها، ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ .. بَلَىٰ .. آل عمران / ٧٥، ٧٦)، أي عليهم سبيل، وقوله: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ .. النحل / ٢٨)، أي بلى عملتم السوء، وقوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ

(١) لسان العرب مادة (بلى) وينظر معاني القرآن للفراء / ١ / ٥٢، ٥٣ والدر المصون للسمين / ١ / ٤٥٦.

(٢) أمالي السهيلي ص ٤٤، ٤٥.

(٣) ينظر في غير ما تقدم المقتضب / ٢ / ٤٣٢ وشرح الرضي / ٢ / ٣٧٢ وشرح كلامي ص ٧٩ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / ١ / ٥٨، ٩١ / ٢ / ٩١ وما بعدهما والدر المصون للسمين الحلبي / ١ / ٤٥٦ وقضايا التركيب في لغة العرب د/ عبد الحميد سعد ص ٢١٧: ٢١٩.

أَيْمَنِيهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ .. النحل / ٣٨)، أي بلى يبعثه، فد(بَلَىٰ) رد للنفي الذي قبلها .. وقد يأتي النفي المقدم مقدراً كما في قوله تعالى: (بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكْءَايَتِي .. الزمر / ٥٩)، إذ المعنى في قوله قبلها (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي .. الزمر / ٥٧): ما هداني، لذا أجيب بـ (بَلَىٰ) التي هي جواب النفي المعنوي، وحققه بعد بقوله: (قَدْ جَاءَ تَكْءَايَتِي)، وهي من أعظم الهدايات .. واستشكل هنا الجواب بـ (نعم) للنفي المتقدم في نحو قول الشاعر:

أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا فذاك بنا تداني
نعم وترى الهلال كما أراه * ويعلوها النهار كما علاني
فقل ضرورة .. وقيل نظر إلى المعنى لأن الاستفهام إذا دخل على النهي قرره،
وبهذا يقال: فكيف نقل عن ابن عباس أنهم لو قالوا: نعم - يعني جواباً على ما
جاء في قول الله تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ..) - لكفروا، مع أن النفي صار إيجاباً؟
.. وقيل: قوله (نعم) ليس جواباً لـ (أليس) إنما هو جواب لقوله: (فذاك بنا
تداني).

أما الاستعمال الثاني: فهي أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي، فتفيد بذلك الإثبات والتصديق لما قبلها، وذلك نحو قولك لصاحبك: (ألم أكن صديقك في يوم ما؟ ألم أحسن إليك؟)، فيقول: (بلى) - إذا صدقك - ومعناه: بلى كنت صديقي، وبلى أحسنت إلي .. ومنه قوله تعالى: (أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ .. الزخرف / ٨٠)، وقوله: (أَتَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَىٰ .. القيامة / ٣، ٤)، قال الجمهور: التقدير بل نحییها قادرين، لأن الحسبان إنما يقع من الإنسان على نفي جمع العظام، و(بَلَىٰ) إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب.

(١) جاء في البرهان بلفظ (الحساب) ولعل الصواب فيما ذكرته.

واستشكل مجيء (بلى) جواباً للاستفهام المجرد أي غير المنفي في نحو آيتي الزخرف والقيامة، ورد ابن هشام من استشهد بنظير ذلك من الأحاديث النبوية أو احتج به، بقوله: "وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل"، وذكر السيوطي على إثره ما أورده صاحب المغني من عدم جواز الاستشهاد بذلك لقلته قائلاً: "وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث (أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة، قالوا: بلى)، فهو إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع".^(١)
وفي تقديري أن ما ذكره الرضي من شذوذ مجيئها لتصديق الإيجاب مستشهداً بقول الشاعر:

وقد بُعدت بالوصل بيني وبينها * بلى إن من زار القبور ليبعداً^(٢)
وكذا ما ذكره المالقي من أن (بلى) تكون جواباً للنفي فقط، يرُدُّه ويرد عليه ما ذكرنا - وهو قليل من كثير مما جاء في كلام الله وأحاديث رسوله وأقوال العرب - ومن ثم يكون الصواب في ذلك هو الحكم بقلته.
وعلى ما هو الأصل في استعمال (بلى)، فإنه في الجواب بها يستوي ما إذا كان النفي مفاداً من المعني كما في آية الزخرف، أو منه ومن اللفظ كما في سائر ما ذكرنا من أمثلة، ويستوي في ذلك أيضاً ما إذا كان النفي مسبوقاً باستفهام حقيقي على ما ذكرنا، أو مجازي على نحو ما في قول الله تعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .. الأعراف / ١٧٢) أي بلى أنت ربنا، فإن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، بل هو للتقرير فأجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ(بلى)، وهي على هذا الأصل تصديق لما قبلها، ونظير ذلك غير أن الاستفهام معه توبيخي، ما جاء في آيتي الزخرف والقيامة .. كما يستوي في الجواب بـ(بلى) ما إذا جاءت بعد كلام تعلق بها تعلق الجواب، أي صلحت هي أن

(١) مغني اللبيب / ١ / ١١٤ .

(٢) همع الهوامع / ١ / ٧٢ .

(٣) ينظر شرح الرضي / ٤ / ٤٢٨ .

(٤) رصف المباني ص ١٥٧ .

تكون جواباً له كما سبق، أو جاءت وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له، إذ يقدر حينها سؤال يكون لفظه لفظ الجواب، كقوله تعالى: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ .. البقرة / ١١٢)، فثمة سؤال مقدر اختصر وطوي ذكره علماً بالمعنى فكان جوابه: (بَلَىٰ)، وأعيد السؤال في الجواب^١.

القول في إثبات جواب (بلى) وحذفه:

من خلال استقراء مواضع (بلى) في جيد الكلام وأبلغه، توصل أهل العلم إلى جواز أن يعاد جواب بلى فيذكر ثانية بعدها، وإلى جواز حذفه أو حذف بعضه، فمن الأول قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ .. سبأ / ٣)، وقوله: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ .. الملك / ٨، ٩) .. ومما حذف الجواب منه بالكلية، قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً)، وقوله بعدها (بَلَىٰ .. البقرة / ٨٠، ٨١)، أي تمسكم أكثر من ذلك، وقوله: (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ)، وقوله بعدها: (بَلَىٰ .. البقرة / ١١١، ١١٢)، أي يدخلها غيرهم، وقوله: (قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا قَالِ بَلَىٰ .. البقرة / ٢٦٠)، أي قد آمنت، ومما اكتفى فيه بذكر بعض الجواب دالاً على باقيه قوله تعالى: (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا .. آل عمران / ١٢٤ / ١٢٥)، أي بلى يكفيكم إن صبرتم، فالفعل المحذوف بعد (بلى): (يكفيكم) هو الجواب وهو جزء للشرط المذكور، ومنه قوله تعالى: (يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ .. الحديد / ١٤)، فما ذكر بعد (بلى) وهو قوله: (وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ

(١) ينظر شرح كلا وبلى ونعم لمكي ص ٧١، ٧٢ والجنى ص ٤٢٢ البرهان للزركشي ٤ / ٢٦١ وبصائر ذوي التمييز للفيروزبادي ٥ / ٢٧٥.

وَتَرَبَّصْتُمْ وَأَرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ) استدراك لما قدر في النفي المتقدم عليها، ومما اكتفي فيه ببعض الجواب قوله تعالى وقد مر بنا: (بَلَىٰ قَنَدِرِينَ)، أي بلى نجمع عظامه قادرين، فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزاء من الجملة وكاف عنها .. وقد تحذف (بَلَىٰ) وما بعدها اكتفاء بدلالة السياق عليهما كقوله تعالى: (قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا .. الكهف / ٧٥)، أي بلى قلت لي^١.

ومهما يكن من أمر، وسواء أفادت (بَلَىٰ) رد النفي الذي وقع قبلها أو أفادت إثبات المستفهم عنه المنفي قبلها ومن ثم إبطال النفي، فهي حرف جواب لا موقع لها من الإعراب وهي وما بعدها من كلام مذكور أو محذوف في موقع النصب مقول القول.

ثانياً: أثر الوقف على (بَلَىٰ) والبدء بها في إثراء المعنى:

لوحظ أن مجيء (بَلَىٰ) على هذا النحو السالف الذكر يسوغ الوقف عليها والبدء بها، ويأخذ عدة صور يتردد بينها، وتتمثل هذه الصور في:

١ - الاستئناف بها والاستئناف بجملة الشرط:

ويكون ذلك في مقام التأرجح في حمل المعنى في (بَلَىٰ) على الجواب أو جعلها وما بعدها كذلك، ففي قول الله تعالى على لسان معشر يهود: (قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .. البقرة / ٨٠، ٨١)، تعددت وجهات النظر في الوقوف على (بَلَىٰ) والبدء بها،

(١) ينظر البرهان / ٤ / ٢٦٥.

ففي كتابه (منار الهدى)، ارتأى الأشموني أن " (بَلَى) وما بعدها جواب للنفي السابق قبلها"^١.

ويبني صاحب المنار وكذا من قال بقوله رأيه في البدء بـ (بَلَى) وعدم الوقوف عليها على أساس أنها جاءت لتكون بمنزلة رد لكلام اليهود ومن قال بقولهم من أهل الكفر: (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً)، والمعنى: (بلى) تمسكم النار)، وذلك كقولك في جواب من يقول لك (ما قام زيد): (بلى) أي قد قام، وإنما سوغ جعل الجواب متعلقاً بما بعده في الآية لفظاً ومعنى - مع بقاءه رداً لما قبلها - قوله تعالى فيما هو كاللتمة للجواب: (هُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ)^٢، "قاله الزمخشري: يريد أن (أبداً) في مقابلة قولهم: (إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً)، وهو تقدير حسن"^٣.

وفي روح المعاني: قوله (بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ..) إلخ، "جواب عن قولهم المحكي وإبطال له على وجه أعم، شامل لهم ولسائر الكفرة .. كأنه قال: بل تمسكم وغيركم دهرًا طويلاً وزماناً مديداً - لا كما تزعمون - ويكون ثبوت الكلية كالبرهان على إبطال ذلك بجعله كبرى لصغرى، سهلة الحصول، ف(بَلَى) داخلة على ما ذكر بعدها، وإيجاز الاختصار أبلغ من إيجاز الحذف"^٤.

ويرى المجيزون للوقف على (بَلَى) في الآية الكريمة - والآلوسي واحد منهم على ما دلت عليه عبارته - إفادتها بالأساس إبطال قول اليهود: (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً)، وإنما سوغ البدء بقوله عز من قائل: (مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً .. الآية) عدُّ جملة الشرط "جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، سيقت تعليلاً لما أفادته (بَلَى) من ثبوت مس النار لهم، فكأنه قيل أنتم كاذبون في زعمكم أن النار لن تمسكم إلا أياماً معدودة، فإنها ستمسكم وتخلدون فيها أبد الأبدين، لأن من كسب سيئة - كفراً - وأحاطت به خطيئته

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص ٤٢.

(٢) ينظر السابق كما ينظر على حاشيته المقصد لتلخيص ما في المرشد للأنصاري ص ٤٢.

(٣) الدر المصون ١ / ٤٥٦ وينظر الكشاف ١ / ٢٩٢.

(٤) روح المعاني ١ / ٤٨٢.

واستولت عليه وأحدقت به من كل جانب فشملت ظاهره وباطنه وتناولت سره وجهره، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، فجملة (مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً .. إلخ)، لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها به من حيث المعنى، فصح لذلك الوقف على (بَلَى) وهو وقف كاف^١.

وفي ترجيح الحمل على هذا المعنى - إيفاء بحق السياق - والتعليل له، يقول صاحب التحرير والتنوير:

"قوله: (بَلَى) إبطال لقولهم: (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً)، وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعدها، فمعنى (بَلَى): بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة، وقوله: (مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً)، سند لما تضمنه (بَلَى)، من إبطال قولهم، أي ما أنتم إلا ممن كسب خطيئة .. إلخ، ومن كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار، فأنتم منهم لا محالة .. ف (مَنْ) في قوله (مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً) شرطية، بدليل دخول الفاء في جوابها، وهي في الشرط من صيغ العموم، ولذلك فهي مؤذنة بجملة محذوفة دل عليها تعقيب (بَلَى) بهذا العموم، لأنه لو لم يرد به أن المخاطبين من زمر هذا العموم لكان ذكر العموم بعدها كلاماً متناثراً، ففي الكلام إيجاز الحذف ليكون المذكور كالقضية الكبرى لبرهان قوله: (بَلَى)^٢.

وهو تعليل له وجاهته وهو كالتوضيح لما غمض في عبارة الألوسي والتفصيل لما أجمله، وإن اختلفا في موضع الوقف أو البدء في حق حرف الجواب (بَلَى)، ويبقى القول على الرغم من ذلك أن في البدء بها عموماً وفي الوقوف عندها خصوصاً.

و(مَنْ) على القول بأنها شرطية هي في موقع الابتداء، خبرها الشرط (كَسَبَ سَيِّئَةً) وما عطف عليها، أو الجزاء (فَأُولَئِكَ)، أو هما معاً .. وعلى جعلها موصولة بمعنى (الذي)، فالخبر قوله: (فَأُولَئِكَ)، وإنما جاز دخول

(١) معالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١١٤، ١١٥ بتصرف.

(٢) تفسير التحرير للطاهر بن عاشور ٢ / ٢٨١ مجلد ١.

الفاء على الخبر لاستكمال الشروط المذكورة فيما تقدم، ويؤيد كونها موصولة ذكر قسيمها بعدها موصولاً وهو قوله: (وَالَّذِينَ ءَامَنُوا .. الآية).
ومهما يكن من الأمر في (بَلَى) وفي (مَنْ) فالمراد بالسيئة هنا، السيئة العظيمة وهي الكفر بدليل العطف عليها بقوله: (وَأَحْطَطْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُ)، وتعليق الكسب بالسيئة إنما جاء على سبيل التهكم، وأضاف الإحاطة إليه لكونها راسخة و متمكنة فيه، وهو سر إضافة الكسب إلى (سَيِّئَةً) وعله تنكيرها، والإحاطة مستعارة لعدم الخلو عن الشيء لأن ما يحيط بالمرء لا يترك له منفذاً للإقبال على غير ذلك .. والقصر المستفاد من التعريف في قوله: (فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)، هو من نوع الإضافي لقلب اعتقادهم .. وقوله فيما بعد: (وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)، تذييل لتعقيب النذارة بالبشارة على عادة القرآن، والمراد بالصحبة في حق الصنفين الملازمة، وبالخلود حقيقته.

ونظير ما سبق ما جاء في قول الله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلَىٰ مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ .. البقرة / ١١١، ١١٢)، فإصرار الأشموني ومن لف لفه على تعلق (بَلَى) وما بعدها، بما قبلها في حال وجود شرط، وإساعة البدء بها مع جملة الشرط، وقوله في كتابه المنار: "(بَلَى) ليس بوقف، لأن (بَلَى) وما بعدها جواب للنفي السابق، والمعنى أن اليهود قالوا: لن يدخل الجنة أحد إلا من كان يهودياً، والنصارى قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً، فقبل لهم (بلى) يدخلها من أسلم وجهه، فقوله: (بَلَى)، رد للنفي في قولهم لن يدخل الجنة احد" .. يقابله إصرار من الطاهر - ومن قال

(١) المنار ص ٤٧.

بقوله سابقاً ولاحقاً- على أن قول الله تعالى: "(مَنْ أَسْلَمَ) جملة مستأنفة عن (بَلَى) لجواب سؤال من يتطلب كيف نقض نفي دخول الجنة عن غير هذين الفريقين، أريد بها أن الجنة ليست حكرة لأحد ولكن إنها يستحقها من أسلم .. إلخ، لأن قوله: (فَلَهُ أَجْرُهُ)، هو في معنى: له دخول الجنة، وهو جواب الشرط لأن (مَنْ) شرطية لا محالة، ومن قدر هنا فعلاً بعد (بَلَى) أي (يدخلها من أسلم)، فإنها أراد تقدير معنى لا تقدير إعراب، إذ لا حاجة للتقدير هنا".
وأرى أن لا تنافي في القول بأي من هذه الآراء، بل هو من باب التوسع في المعنى وحمل الآي على غير ما وجهه، وفي ذلك من الإثراء ومن الإيجاز ما فيه، ذلك أن كلمة (بَلَى)، مع نقضها هنا لقولهم: (لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا)، ونفيها عدم دخول غيرهم الجنة بما يفيد ثبوت أن غيرهم يدخلون الجنة دونهم .. هي مقرررة على سبيل التأكيد - وبعد حذف ذلك للدلالة (بَلَى) عليه - استحقاق من أسلم من الفريقين لدخولها، وقد عضد من شأن هذا التقرير وحسن من أمر الوقف على (بَلَى)، أن ما بعدها مبتدأ وخبر وهو قوله تعالى: (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ)، ف (مَنْ) شرط في موضع رفع بالابتداء، و(فَلَهُ أَجْرُهُ)، مبتدأ وخبر في موضع خبر الابتداء الأول، والفاء جواب الشرط ولا يبتدئ بها لأنها جواب لما قبلها .. فحيث روعي ذلك كان الوقف على (بَلَى) والابتداء بجملة الشرط لاستقلالها وتوافر أركانها، وحيث روعي الرد والجواب وتقدير المحذوف كان البدء بـ (بَلَى).

والذي ينبغي أن يعلم أن حكمهم - أعني أهل الكتاب ممن ورد ذكرهم في النظم الكريم - بعدم دخول الغير الجنة، إنما هو مستفاد من عبارتهم المفيدة للقصر أي قصر دخول الجنة عليهم دون غيرهم وهو قصر بمعناه الاصطلاحي.

والقول بأن الرد ومن ثم إبطال النفي متوجه لما أشار إليه قوله تعالى في نفس السياق: (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)، يعني من نفي أن يكون لهم برهان، مما

(١) التحرير للطاهر ٢ / ٦٧٤ مجلد ١ وينظر (شرح كلا وبلى) لمكي ص ٨٢ والمعالم ١١٥.

لا وجه له ولا دليل عليه .. وإسلام الوجه لله مراده تسليم الذات لأوامر الله تعالى، أي شدة الامتثال والانقياد، لأن (أَسْلَمَ) في أصل وضعها تكون بمعنى إلقاء السلاح وترك المقاومة، وإنما عبر بالوجه لأنه البعض الأشرف من الذات وفيه يظهر العز والذل، والعرب تخبر بالوجه عن جملة الشيء كما قال الشنفرى:

إذا قطعوا رأسي وفي الرأس أكثرني * وغودر عند الملتقى ثم سائري
ولا ضير من جعل إسلام الوجه في الآية بمعنى الإخلاص فيكون مشتقاً من
السلامة، ومنه قوله تعالى: (وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ .. الزمر / ٢٩) .. وفي قوله:
(وَهُوَ مُحْسِنٌ) كذا بجملة الحال، إيذان بأنه لا يغني إسلام القلب وحده ولا
العمل بدون إخلاص بل لا نجاة للعبد إلا بهما، ورحمة الله فوق ذلك إذ لا يخلو
امرؤ من تقصير^١.

وفي موضعي (بَلَى) في آل عمران، وهما قوله تعالى في تسويغ بعض أهل
الكتاب لعدم تأدية الأمانة ورد تلك الشبهة وذاك الادعاء: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ
يَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ .. آل
عمران / ٧٥، ٧٦).

وقوله تعالى في واقعة تنزل الملائكة على أهل بدر: (إِذْ تَقُولُ
لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
مُنزَلِينَ * بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ
بِخَمْسَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ .. آل عمران / ١٢٤، ١٢٥) .. أعقب
حرف الرد (بَلَى) جمل شرط كما هو الحال في آيتي البقرة، ولأجل ذلك فقد
تسنى للأشموني بأن يحيل ويكرر ما سبق أن ذكره هنالك، فيقول معلقاً على ما
جاء في أولهما: "(بَلَى) ليس بوقف، وقيل وقف، لأن (بَلَى) جواب للنفي

(١) ينظر روح المعاني / ١ / ٥٦٦ والقرطبي / ١ / ٥٧٠ والتحرير / ٢ / ٦٧٥ مجلد ١.

السابق، أي: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم، وتقدم في البقرة ما يغني عن إعادته^١.

وعلى ما جاء في الثانية علق يقول: "(بَلَىٰ) وما بعدها جواب للنفي السابق الذي دخلت عليه ألف الاستفهام وما بعد (بَلَىٰ) في صلته، فلا يفصل بينهما، ولا وقف من قوله: (بَلَىٰ) إلى (مُسَوِّمِينَ)، فلا يوقف على (فَوْرِهِمْ) ولا على (هَذَا)، لأن جواب الشرط لم يأت بعد وهو (يُمَدِّدُكُمْ)، فلا يفصل بين الشرط وجوابه بالوقف^٢.

وهو كلام وإن كان يحمل في طياته ما تعصب له من وجوب البدء بـ (بَلَىٰ) بعدها وما بعدها جواب للنفي السابق ومن ثم عدم إساعة الوقوف عليها، إلا أنه هذه المرة ألمح إلى من قال بعكس قوله - وإن جاء ذلك منه بلفظ التمريض.

الأمر الذي يعني بالضرورة إقراره بأن القاعدة التي بنى عليها كل شرط جيء به بعد (بَلَىٰ) وأنها معاً يمثلان الجواب، ومن أن "(بَلَىٰ) - لأجل ذلك - ليس بوقف"، هي محل نظر، وأن مرد ذلك إلى السياق الذي يسيغ البدء بـ (بَلَىٰ) والوقف عليها على حدٍّ سواء، كما يسيغ حمل كل على معنى مغاير بما يدل على إثراء معاني ما ورد من ذلك في آي التنزيل وجعله على أكثر من وجه، وتلك من بلاغة القرآن ومن دلائل إعجازه.

ولا أدل على اضطراب المتشبهين بجعل (بَلَىٰ) داخلة في جملة الشرط، من تراجع الألووسي هو الآخر عما كان قد تمسك به من قبل في هذه القضية من جعل (بَلَىٰ) مع جملة الشرط جواباً عن قولهم المحكي، وذلك أثناء معالجته وتناوله لما ورد في قول الله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ

(١) المنار ص ٨٢ .. (إن) على ما عرفنا شرطية أو موصولة، والرابط من الجملة الجزائية أو الخبرية هو العموم في المتقين، وعند من يرى الربط بقيام الظاهر مقام المضمرة يقول ذلك هنا، وقيل الجزاء أو الخبر محذوف تقديره: (يجبه الله)، ودل على هذا المحذوف قوله: (فإن الله يحب المتقين) .. وفيه تكلف لا حاجة - على حد ما ذكر الحلبي - إليه .. ينظر الدر المصون ٣/ ٢٦٩.

(٢) منار الهدى ص ٨٧.

سَبِيلٌ .. إلخ)، فقد ذكر أن " (بَلَى) جواب لقولهم: (لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ)، وإيجاب لما نفوه، والمعنى: بلى عليهم في الأميين سبيل".^(١)

فتقديره الجواب على هذا النحو بالنظر لما قاله عقيب ذلك من أن قوله تعالى: " (مَنْ أَوْفَى بَعْثِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)، استئناف مقرر للجملة التي دلت عليها (بَلَى)، فقد أفادت بمفهومها المخالف، ذم من لم يف بالحقوق مطلقاً فيدخلون فيه دخولاً أولياً" .. ولما ذكره في قول الله تعالى: (أَلَنْ يَكْفِيكُمْ .. إلخ) من أن " (بَلَى)، إيجاب لما بعد (لن) أي: بلى يكميكم ذلك"، مما يعني جعل جملة الشرط استئنافاً .. يظهر ويؤكد لنا ما قررناه هنا من أمر اضطرابه وعدم جعله الباب طرداً وعلى وتيرة واحدة.

وإن كان من عذر يمكن أن يلتبس للآلوسي فهو مراعاته للفروق الدقيقة في سياقات الآيات وتفريقه في التقدير بين ما خالف مفهومه بعد (بَلَى) من سياقات عما كان قبلها، وما وافقه إعمالاً ووفاء بحق السياق.

وفي ترجيح ما ساقه الأشموني بلفظ التمريض وما رجع إليه الآلوسي على مضمض يقول صاحب المعالم في توجيهه والتعليل له: "كلمة (بَلَى) في الآية- (بَلَى مَنْ أَوْفَى بَعْثِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)- مبطلّة قول اليهود (لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ)، يعنون بهذا القول: ليس علينا فيما أصبناه من مال العرب إثم ولا حرج، ولا ذم ولا عتاب، لأنهم ليسوا أهل كتاب مثلنا، وهذا معنى وصفهم بالأميين، فهم بهذا القول قد نفوا الإثم والحرج عنهم في أخذ أموال العرب، فجاءت كلمة (بَلَى) فأبطلت هذا النفي، وإذا بطل نفي الإثم والحرج عنهم ثبت عليهم الإثم والحرج واستحقوا الذم واللوم فتكون هذه الكلمة أثبتت عليهم ما نفوه عن أنفسهم.

وقوله تعالى: (مَنْ أَوْفَى بَعْثِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ)، جملة مستأنفة ليس لها موضع من الإعراب مقررة لمعنى الجملة التي نابت (بَلَى)

(١) روح المعاني ٣ / ٣٢٤ مجلد ٣.

(٢) السابق ٤ / ٧١ مجلد ٣.

مناها وسدت مسدها، وبيان ذلك أن (بَلَى) قامت مقام جملة تقديرها: عليكم إثم وذنوب في ظلمكم العرب وخيانتكم لهم واستحلالكم أموالهم، وجملة: (مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ .. إلخ)، مؤكدة بمفهومها معنى الجملة التي قامت (بَلَى) مقامها، وحيث كانت هذه الجملة - (مَنْ أَوْفَى .. إلخ) - مستأنفة مؤكدة مضمون ما قبلها يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها معنوياً لا لفظياً، فيكون الوقف على (بَلَى) كافياً" .. كما يشير صاحب التفسير الكبير إلى أن اليهود عندما قالوا: (لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ)، "قال الله تعالى راداً عليهم: (بَلَى) عليهم سبيل في ذلك، وهذا اختيار الزجاج، قال: وعندني وقف التمام على (بَلَى) وبعده استئناف"^(١).

وفي إساعة حمل الآية على وجهيها السالفي الذكر، ينص الرازي على أن "في (بَلَى) وجهين، أحدهما: أنه لمجرد نفي ما قبله"، وساق في إساعته كلام الزجاج السابق، "وثانيهما: أن كلمة (بَلَى)، كلمة تذكر ابتداء لكلام آخر يذكر بعده، وذلك لأن قولهم: (ليس علينا فيما نفعل جناح)، قائم مقام قولهم: (نحن أبناء الله تعالى)، فذكر الله تعالى أن أهل الوفاء بالعهد والتقوى هم الذين يحبهم الله تعالى لا غيرهم، وعلى هذا الوجه فإنه لا يحسن الوقف على (بَلَى)"^(٢).

ومجمل القول أن الجزم في أمر البدء بـ (بَلَى) في موضع يُسبغ سياقه الوقوف عنده لا يجوز القول به فضلاً عن التعصب له، وإنما ينبغي أن يكون مرد ذلك إلى السياق، فقد يرد في السياق ما يشير إلى ترجيح ما اختاره الزجاج ومن قال بقوله ومخالفة ما ارتآه الأشموني، فالاستفهام في الموضع التالي لسورة

(١) معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١١٧، ١١٨ وبنحوه ذكر في قول الله تعالى: (إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف .. إلخ)، فقال ما نصه: "قوله: (إن تصبروا وتتقوا .. الآية)، وعد كريم من المولى عز وجل لعباده المؤمنين بزيادة الإمداد إن صبروا على لقاء أعدائهم وعلى مشقة الجهاد ومرارته، واتقوا ربهم بتنفيذ أوامره واتباع مخالفتهم، وليس لهذه الجملة محل من الإعراب فليست متعلقة بما قبلها لفظاً بل معنى فحيث يكون الوقف على (بلى) كافياً [المعالم ص ١١٨].

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ٤ / ٢٧٨.

(٣) السابق.

آل عمران وهو قوله: (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) تقريرى، والتقريرى يكثُر وروده فى النفى، وإنما جىء فى النفى بحرف (لن) الذى يفيد تأكيد النفى للإشعار بأنهم كانوا يوم بدر- لقلتهم وضعفهم مع كثرة عدوهم وشوكته- كالأيسين من كفاية هذا المدد من الملائكة، فأوقع الاستفهام التقريرى على ذلك ليكون تلقيناً لمن يخالج نفسه اليأس من كفاية ذلك العدد من الملائكة بأن يصرح بما فى نفسه، والمقصود من ذلك لازمه وهذا إثبات أن ذلك العدد كاف، ولأجل كون الاستفهام غير حقيقى كان جوابه من قبل السائل، بقوله: (بَلَى) لأنه مما لا تسع المهاراة فيه، فكان (بَلَى) إبطالاً للنفى وإثباتاً لكون ذلك العدد كافياً، وهو من تمام مقالة النبى ﷺ للمؤمنين.

ولعل ذلك الذى لفت الطاهر الانتباه له وما ذكره مكى من أن مما "يدل على حسن الوقف على (بَلَى) أن بعدها (إن) التى للشرط وهى مما يبتدئ به لأنها وما بعدها كالابتداء والخبر"، هو ما حدا بالقرطبى لأن يقول بعد ذكره لملايسات هذه الآية الكريمة: "ثم قال: (بَلَى)، وتم الكلام"، وفى تقديرى أن ما ذكره ابن عاشور أبلغ وأرسخ فى النفس، وألصق وأعلق بالقلب من الاكتفاء بما نص عليه مكى، وإن كان كلام الأخير لا يخلو من فائدة.

٢- (بلى) بين الاستئناف بها (وبما يترجح أو يغلب عليه التعلق

اللفظي):^٢

مما هو ظاهر فى تعلق ما بعد حرف الجواب (بَلَى) بما هو قبله تعلقاً لفظياً، ما جاء فى قول الله تعالى فى حق أهل الشرك: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ .. النحل/ ٣٨)، وفى شأن إساعة الوقف على (بَلَى) والابتداء بها

(١) القرطبى ٢/ ١٥١٤ وينظر شرح (كلا) و(بلى) لمكى ص ٨٥ والتحرير ٤/ ٦٣ مجلد ٣.

(٢) ويسمى مثل هذا الوقوف بالوقف الحسن وهو الذى يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن الذى بعده متعلق به من جهة اللفظ لا المعنى.

وامتناع كل فيما سبق، يقول القيسي: "الوقف على (بَلَى) يجوز وهو قول نافع وغيره، لأنها جواب للنفي الذي قبلها وهو قوله: (لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ)، فالمعنى: بلى يبعثهم الله، ثم حذف لدلالة (بَلَى) عليه، والاختيار أن الوقف على (حَقًّا)، لأن (وَعَدًّا) مصدر مؤكد لما قبله وهو إيجاب بعثهم ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد، ولا يحسن الابتداء بـ (بَلَى) لأنها جواب لما قبلها، وقد أجازها الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر".

وفي كلام القيسي إجمال يحتاج إلى تفصيل، إذ قوله فيما كان عنده هو المختار: "ولا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد" تلميح إلى التعلق اللفظي فيما بين قوله (وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا) وهو الواقع بعد (بَلَى)، وقوله فيما قبلها حكاية عن مقولة أهل الكفر (لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ)، ويوحي كلام القيسي وكل من قال بقوله بعدم إساعة البدء بـ (بَلَى) ولا حتى الوقف عليها، ولما قاله وجه بلاغي يرمي إليه السياق ويقتضيه المقام، ذلك أن قوله تعالى: (وَعَدًّا) مصدر مؤكد للجملة التي دلت عليها (بَلَى) من حصول البعث بعد الموت والمقدرة بقولنا: (ليبعثنهم)، لأن فيها معنى الوعد بالبعث والإخبار عنه، قال الألوسي: "ويسمى نحو هذا مؤكداً لنفسه"، أي مؤكداً للمعنى فعل هو عين معنى المفعول المطلق.. ولعل في قصة النزول ما يدعم هذا الاتجاه، فقد ذكر في قصة نزول هذه الآية فيما نقله الألوسي عن ابن الجوزي وأبي العالية أن رجلاً من المسلمين تقاضى ديناً على رجل من المشركين فكان أن تكلم المسلم وأرجأه - عندما ماطله - لما بعد الموت أن لم يستطع مقاضاته في الدنيا، فقال المشرك: وإنك لتبعث بعد الموت؟!، وأقسم بالله لا يبعث الله من يموت، فقص الله تعالى ذلك ورده أبلغ رد، وذلك من وجهين:

"الأول: أنه وعدُّ حق على الله تعالى فوجب تحقيقه، ثم بين السبب الذي لأجله كان وعداً حقاً على الله تعالى، وهو التمييز بين المطيع والعاصي وبين المحق والمبطل وبين الظالم والمظلوم، وهو قوله تعالى:

(١) شرح كلا وبلى ونعم لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ص ٩١، ٩٢.

(لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ
.. النحل / ٣٩).

الوجه الثاني: في بيان إمكان الحشر والنشر: أن كونه تعالى موجداً للأشياء
ومكوناً لها، لا يتوقف على سبق مادة ولا مدة ولا آلة، وهو تعالى إنما يكونها
بمحض قدرته ومشيتته، وليس لقدرته دافع ولا لمشيئته مانع، فعبر تعالى عن
هذا النفاذ الخالي عن المعارض بقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذْ أَرَادَ شَيْئًا أَنْ
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ .. يس / ٨٢)، وإذا كان كذلك، فكما أنه تعالى قدر على
الإيجاد في الابتداء وجب أن يكون قادراً عليه في الإعادة، فثبت بهذين الدليلين
القاطعين أن القول بالحشر والنشر والبعث والقيامة حق وصدق، والقوم إنما
طعنوا في صحة النبوة بناء على الطعن في هذا الأصل، فلما بطل هذا الطعن
بطل أيضاً طعنهم في النبوة^{٢١}، وذلك كله ما يقتضيه عدم الوقف على (بَلَى)
وعدم البدء بها.

لكن بلاغة القرآن - على نحو ما رأينا ومن خلال استقراءنا لمواضع
التعاقب فيه - لا تقف عند حد، وفي كلام القيسي ذاته ما يشير إلى أن
"الوقف على (بَلَى) يجوز .. لأنها جواب للنفي الذي قبلها"، وحسب (بَلَى)
- والبلاغة كما هو متعالم الإيجاز - أن تكون دالة على جوابها المحذوف،
هذا وقد "قال نافع: (مَنْ يَمُوتُ بَلَى)، لأن (بَلَى) رد لكلامهم
وتكذيب لقولهم، وما بعدها منصوب بفعل مضمر، أي: (وعدكم
الله وعداً)^{٢٢}."

وهذا ما أفاده الألوسي حين قال: "وجوّز أن يكون مصدرًا لمحذوف، أي:
(وعد ذلك وعداً)، وقوله: (عليه) صفة (وَعَدًا)، والمراد به: (وعداً ثابتاً عليه
إنجازه)، وإلا فنفس الوعد ليس ثابتاً عليه، وثبوت الإنجاز لامتناع الخلف في

(١) تفسير الرازي ٩ / ٥٢٥.

(٢) منار الهدى ص ٢١٥ وينظر المقصد على حاشيته، وشرح (كلا) و(بلى) لمكي ص ٩٢ والتحرير
١٤ / ١٥٤ مجلد ٧.

وعده أو لأن البعث من مقتضيات الحكمة، فهو كالواجب عليه في أنه لا يقبل الخلف.

ففي الكلام استعارة مكنية، حيث شبه الوعد الذي وعده الله بمحض إرادته واختياره بالحق الواجب عليه ورمز إليه بحرف الاستعلاء، و(حَقًّا) صفة أخرى لـ (وَعْدًا) والتقدير: بلى يبعثهم وعد بذلك، وهي مؤكدة إن كان بمعنى ثابتاً متحققاً، ومؤسسة إن كان بمعنى: (غير باطل)، وهو على أيّ بمعنى الصدق الذي لا يتخلف، أو نصب على المصدرية بمحذوف أي (حق حقاً)'''.

بل وليس ثمة - والقرآن حمّال أوجه - ما يمنع من البدء بها، بل ويجعل - وذلك هو الأعجب في ثراء القرآن واتساع معانيه - "الوقف على (مَنْ يَمُوتُ) كاف، لأنه - على حد ما ذكر صاحب المنار وأساغه الأخفش وأبو حاتم وأحمد بن جعفر والأنصاري - انقضاء كلام الكفار، ثم يتدئ (بلى يبعث الله الرسول ليبين لهم الذي يختلفون فيه)، ولحديث: (كل نبي عبدي ولم يك ينبغي له أن يكذبني)''، ويؤيد الوقف على هذا النحو قراءة الضحاك: (وعدُّ عليه حقُّ) برفعها على أن (وعد) خبر مبتدأ مضمرة أي بلى يبعثهم وعد على الله، و(حق) نعت لـ (وعد)''.

والعدول عن (الموتى) إلى (مَنْ يَمُوتُ) - أيّ ما كان الأمر - لقصد إيذان الصلة بتعليل نفي البعث، فإن الصلة أقوى دلالة على التعليل من دلالة المشتق على عليّة الاشتقاق، فهم جعلوا الاضمحلال منافية لإعادة الحياة كما حكاه القرآن عنهم قولهم: (أءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّآبَاءُنَا أَيْنَا لَمْ نُخْرَجُونَ .. النمل / ٦٧).

(١) روح المعاني ١٤ / ٢٠٨ مجلد ٨ بتصرف يسير وينظر المعالم ص ١٢٧.

(٢) منار الهدى ص ٢١٥ وينظر المقصد بحاشيته، وشرح (كلا) و(بلى) لابن أبي طالب القيسي ص ٩٢.

(٣) ينظر البحر المحيط ٥ / ٤٩٠ والدر المصون ٧ / ٢١٩.

وقريب الصلة بما سبق ما جاء في قوله سبحانه: (أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ تَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ .. يس / ٨١)، فقد ذكر جُلُّ أهل العلم أن "قوله تعالى: (وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ)، معطوف على الجملة التي سدت (بَلَىٰ) مسدها، والتقدير: هو قادر على ذلك وهو الخلاق العليم، ومقتضى العطف عدم جواز الوقف على (بَلَىٰ)، ولكن لكونه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، يسوغ الوقف على (بَلَىٰ)"، ومما يسهل القول بموافقة هذا الوقف وعدم مخالفته لسياق الآية، وقوع (بَلَىٰ) جواباً للاستفهام الداخِل على النفي قبلها والمصير لها إيجاباً وهو قوله: (أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ)، ودلالة (بَلَىٰ) على إبطال عدم قدرة الله تعالى على أن يخلق مثلهم، واضحة في كونها دالة على إثبات قدرته تعالى على ذلك، لأنه إذا بطل عدم القدرة ثبتت القدرة.

وقد روعي في أسلوب هذه الآية صورة النفي المنطوق به الواقع بعد الهمزة، ولم تراع الهمزة، ومن ثم كان السؤال والجواب من قبله تعالى، وكان في الإتيان بالجواب (بَلَىٰ)، رمز إلى أنه هو المتعين لأن يكون جواباً للنفي لا لغيره، فالحرف جواب من جهته تعالى وتصريح بما أفاده الاستفهام الإنكاري من تقرير ما بعد النفي من القدرة على الخلق والإيدان بتعيينه للجواب نطقوا به أو تلعثموا فيه مخافة الالتزام^١.

وبصرف النظر عن درجة الوقف وما إذا الوقف على (بَلَىٰ) هو من قبيل الحسن مراعاة لكون العطف في الآية الكريمة على ما قبله هو من عطف الجمل فيكون التعلق من نوع التعلق اللفظي لا المعنوي، أو من قبيل الكافي لتحقيق الارتباط المعنوي بين السؤال والجواب، فالمحصلة في النهاية إساعة الوقف على (بَلَىٰ)، وهو - على حد ما ذكر ابن أبي طالب القيسي - "حسن جيد بالغ، وهو قول نافع ومحمد بن عيسى .. ويدل على حسن الوقف عليها أن ما بعدها

(١) المعالم ص ١٢٣.

(٢) ينظر السابق وشرح كلا وبلى ص ٩٤ وروح المعاني ٢ / ٨٣ مجلد ١٣.

مبتدأ وخبر، وهو قوله تعالى: (وَهُوَ الْخَلْقُ) .. غير أن ادعاءه بأن الابتداء بـ (بَلَى) ضعيف، فيه نظر ولا سيما قد تبناه أبو حاتم واعتبره وقال به، وفي إجمال ما ذكره هو وغيره يقول الأشموني: " (تُوقِدُونَ) تام للابتداء بالاستفهام بعده، ومثله في التمام (مِثْلُهُمْ) عند أبي حاتم لانتهاه الاستفهام، ووقف جمع على (بَلَى)، ولكل منهما موجب ومقتض، فموجبه عند أبي حاتم تمام الاستفهام، وموجب الثاني وهو أجود، تقدم النفي وهو: (أَوْلَيْسَ)، لأن (لَيْسَ) نفي ودخل عليها الاستفهام فصيرها إيجاباً، وما بعدها لا تعلق له بها، فصار الوقف عليها له مقتضيات، وعدم الوقف عليها له مقتض واحد، وما له مقتضيات أجود مما له مقتض واحد".

ولابن عاشور في جملة (وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ) رأي لا أظن أن أحداً قال به أو سبقه إليه، وهو رأي يزيد- فيما أرى- من مقتضيات الوقف على (بَلَى) فقد عدها "معتضة في آخر الكلام والواو اعتراضية أي هو يخلق خلائق كثيرة وواسع العلم بأحوالها ودقائق ترتيبها"، ولا أدري لم أثر جعلها كذلك في آخر الكلام، وفيما وليها ما يصب في نفس المعنى ويشد من أزره، إذ يقول جل ذكره (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ .. يس / ٨٢)، وإن كان الرازي يرى في الآية تأكيداً وإظهاراً لفساد تمثيلهم وتشبيههم وما ضربوه في أمثالهم .. ولا يعني ما أضفناه لصاحب التحرير والتنوير، القدح في مقتضى البدء بـ (بَلَى)، إذ المسألة كما هو متضح لا تعدو كونها أجود ولا تصل لحد المنع أو الضعف على ما زعم.

ومما هو من هذا بسبيل ما جاء في قوله عز من قائل: (أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ

(١) شرح كلا وبلى ص ٩٤.

(٢) المنار ص ٣٢٢.

(٣) التحرير ٢٣ / ٧٩ مجلد ١١.

ءَايَتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ .. الزمر / ٥٨، ٥٩)،
 فجملة من القراء وغيرهم من أهل العلم والتأويل، على أنه لا يسوغ في آية
 الزمر البدء بـ (بَلَى) ولا حتى الوقف عليها، لكونها وما بعدها جواباً لما قبلها،
 فهي "لم تسبق بنفي ملفوظ به ولا بشيء من مقتضيات الوقف ولا من
 موجباته، بل هي هنا جواب لنفي مقدر عليه تقرير، كأن الكافر قال: لم يتبين لي
 الأمر في الدنيا ولا هداي، فرد الله عليه حسرته وقوله بقوله: (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ
 ءَايَتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ)"، قال أبو حيان: ليس حقها النفي المقرر، بل
 حقها النفي ثم حمل التقرير عليه، ولذلك أجاب بعض العرب النفي المقرر بـ
 (نعم) دون (بلى)، وكذا وقع في عبارة سيويه^٢.

وتفصيل ذلك أنه "لا نفي في واحدة من المقالات الثلاث التي حكاها الله
 تعالى عن الكافر- وهي (يَحْسَرْتُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ
 لَمِنَ السَّخِرِينَ)، (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي)، (لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ
 مِنَ الْمُحْسِنِينَ)- لكن قوله: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ
 الْمُتَّقِينَ) يدل على نفي هدايته، لأن كلمة (لو) موضوعة للدلالة على
 امتناع جوابها لامتناع شرطها، فهي هنا دالة على امتناع كونه من المتقين لامتناع
 هدايته، فيكون امتناع الهداية سبباً لامتناع كونه من المتقين، فحينئذ تكون
 الهداية منفية، فكأن الكافر قال: لم يهديني الله فلم أكن من المتقين، فجيء بكلمة
 (بَلَى) لنقض نفي الهداية في قول الكافر (لم يهديني الله) وإبطاله، وإذا بطل نفي
 هداية الله له ثبتت الهداية .. فكأنه قيل للكافر قد هديتك وأرشدتك وأرسلت
 لك الرسل وأقمت لك الأدلة، فأنت الذي آثرت طريق الغي على طريق
 الهدى، وبناء على هذا تكون جملة (قَدْ جَاءَتْكَ ءَايَتِي) الآية، مؤكدة ومقررة
 للجملة التي دلت عليها وسدت مسدها كلمة (بَلَى)^٣.

(١) منار الهدى ص ٣٣٥، وينظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٤ / ٩٨.

(٢) وعبارته في الكتاب: "وإذا استفهمت فقلت أفعل؟ أجب بـ (نعم) فإذا قلت: ألسنت تفعل؟ قال:

(بلى)"، ينظر الكتاب ٢ / ٣١٢ وينظر البحر المحيط لأبي حيان ٧ / ٤٣٦.

(٣) معالم الاهتداء ص ١٢٨، ١٢٩.

ويجب إزاء ما ذكرنا وصل المؤكّد بالمؤكّد .. ومع كل هذا فقد سوغ البدء بـ (بَلَى) كون ما قبله رأس آية .. كما سوغ الوقف عليه جواز وقابلية أن يكون جواباً للنفي في قوله: (وَإِنْ كُنْتَ لَمِنَ السَّخِرِينَ)، لأن (إن) عند الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير: وما كنت إلا لمن الساخرين، فيكون التقدير: بلى كنت من الساخرين، فيوقف حينذاك على (بَلَى) في التقدير، ويبتدئ بـ (قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ)، على طريق التوبيخ والتقرير .. كذا أفاده ابن أبي طالب القيسي^١.
 وإنما جاء التوبيخ والتقرير من جعل الحجة على الكفار من الله ولم تكن لهم على الله، ولو أن الأمر كما قالوا لكان لهم أن يقولوا: قد جاءتنا الآيات ولكنك خلقت فينا التكذيب بها، فوصفهم سبحانه بالتكذيب والاستكبار والكفر على وجه الدم، إذ لو لم تكن هذه الأعمال فيهم لما صح الكلام .. بل وأسأغه تأويل جواب (لو) على معنى النفي - وذلك من جميل ما هُديت إليه - وفي شأنه يقول الإمام القرطبي:

"قال الزجاج: (بَلَى) جواب النفي وليس في الكلام لفظ النفي، ولكن معنى (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي): ما هداني، وكأن هذا القائل قال: ما هُديت، فقيل: بلى، قد بين لك طريق الهدى فكنت بحيث لو أردت أن تؤمن أمكنك أن تؤمن"^٢.

هذا وللسمين الحلبي في جواب (بَلَى) - من غير ما ذكرنا من النفي المقدر والمقرر - وجه آخر قال فيه: "إن التمني المذكور وجوابه متضمنان لنفي الهداية، كأنه قال: لم أهتد، فرد الله عليه ذلك"، قال الزمخشري: "فإن قلت: هلا قرن الجواب بما هو جواب له وهو قوله: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي) ولم يفصل بينهما؟ قلت:

لأنه لا يخلو إما أن يقدر على إحدى القرائن الثلاث فيفرق بينهما، وإما أن تؤخر القرينة الوسطى، فلم يحسن الأول لما فيه من تبثير النظم بين القرائن،

(١) ينظر شرح كلا وبلى) ص ٩٤، ٩٥ والرازي ١٣ / ٤٦٣ .

(٢) تفسير القرطبي ٨ / ٥٩١٨ وينظر تفسير الرازي ١٣ / ٤٦١ .

وأما الثاني فلما فيه من نقض الترتيب، وهو التحسر على التفريط في الطاعة ثم التعلل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب".^١

ومن قبيل ما سبق نقراً: (أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ .. الزخرف / ٨٠)، وإنما تحقق التعلق في قوله (وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)، بما قبله من وجهين:

أولهما: جعل الجملة "في موضع نصب على الحال من فاعل الفعل المقدر الذي دلت عليه كلمة (بَلَىٰ)، والتقدير: نسمع سرهم ونجواهم والحال أن رسلنا الذين وكلوا بحفظ أعمالهم يكتبون كل ما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال حال كونهم لديهم، أي ملازمين لهم لا يفارقونهم ولا ينفكون عنهم".

والوجه الثاني: "أن تكون الجملة معطوفة على التي ترجمت عنها (بَلَىٰ) المقدرة بقولنا (نَسْمَعُ) والتقدير: نحن نعلم سرهم ونجواهم، والحفظة يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم .. وكلا الوجهين يقتضي عدم صحة الوقف على (بلى) إذ التعلق فيها لفظي ومعنوي"^٢، والوجه البلاغي لعطف جملة (وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)، يكمن في إيقافهم على أن علم الله بما يسرون إنما هو علم يترتب عليه أثر فيهم وهو مؤاخذتهم بما يسرون، لأن كتابة الأعمال - على حد ما ذكر الطاهر - تؤذن بأنها ستحسب لهم يوم الجزاء، والكتابة يجوز أن تكون حقيقية وأن تكون مجازاً أو كناية عن الإحصاء والاحتفاظ، ومجيئها بلفظ المضارع للاستمرار التجديدي، ومن خص كتابهم بالأمور الغير القلبية خص السر بما حدث به الغير في مكان خال وتقديم

(١) الكشف ٣ / ٤٠٥ وينظر الدر المصون ٩ / ٤٣٧.

(٢) معالم الاهتداء ص ١٣٣.

(لَدَيْهِمْ) - سواء عدَّ حالاً أو خبراً آخر لـ (رُسُلْنَا) مع (يَكْتُبُونَ) - لمراعاة الفاصلة^١.

غير أنا وبالنظر إلى سياق قوله سبحانه (أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ)، نلاحظ أن (بَلَى) قد أبطلت نفي السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه وأثبتت السماع، ومن ثم كان المعنى على هذا التقدير: (نحن نسمع سرهم ونجواهم)، وهذا في حد ذاته يجعل الوقف على (بَلَى) جائزاً ومسوغاً لإفادة الكلام الفائدة المطلوبة.

وقد أوقفنا القرطبي فيما نقله عن الإمام محمد بن كعب القرظي في سبب نزول الآية على ما يدعم القول بالوقف على (بَلَى)، فذكر أن (ثلاثة نفر كانوا بين الكعبة وأستارها، فقال أحدهم: أترون أن الله يسمع كلامنا؟ وقال الثاني: إذا جهرتم سمع وإذا أسررتم لم يسمع، وقال الثالث: إن كان يسمع إذا أعلنتم فهو يسمع إذا أسررتم)، فنزلت^٢، ولعل هذا هو ما حدا بأبي حاتم فيما نقله عنه الأشموني والأنصاري لأن يكتفي بالتعلق المعنوي ويحكم بان الوقف عليه كاف، وبالعلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي لأن يقول: "الوقف على (بَلَى) حسن جيد بالغ، لأنه جواب قوله تعالى: (لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ)"، قال: "ويدل على حسن الوقف على (بَلَى)، أن بعده مبتدأ وهو قوله: (وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ)، فـ (رُسُلْنَا) مبتدأ و(لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)، الخبر"، وإن كان يرى أن "الاختيار: الوقف على (يَكْتُبُونَ)"^٣ لما سبق أن ذكرنا .. وأجاز الأشموني في رأي ساقه بطريق التمريض "الوقف على (نَجْوَاهُمْ)"^٤، والبدء - من ثم - بـ (بَلَى)، ولا يبعد أن تكون النكتة في ذلك ما صرح به الطاهر في موضع مماثل وتحديداً في آيتي الانشقاق من أن (بَلَى) تأتي أحيانا لتفيد

(١) ينظر التحرير ٢٥ / ٢٦٣ مجلد ١٢ وروح المعاني ٢٥ مجلد ١٤.

(٢) القرطبي ٩ / ٦١٦٧.

(٣) شرح كلا وبلى ص ٩٨ وينظر المنار ص ٣٥٢.

(٤) المنار ص ٣٥٢.

الاستئناف كأحرف الجواب ويكون ما بعده مبيناً للإبطال المفاد قبلاً من (بَلَى) ومؤكداً له.

ويرى جمهور أهل العلم أن ما ولي (بَلَى) في قول الله تعالى: (أَتَحَسَّبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ نَسْوِيَّ بَنَانَهُ .. القيامة / ٣، ٤)، حال من الضمير في الفعل المحذوف بعد (بَلَى) الذي يدل عليه قوله: (أَلَّن نَجْمَعُ)، وعليه يكون المعنى: بلى نجمعها بعد تفرقتها وجعلها رمياً ورفاتاً في بطون البحار وفسیحات القفار وحيثما كانت، حال قدرتنا على أن نسوي بنانه وقدرتنا على تأليف جميعها وإعادةها إلى تركيبها الأول، وهو قول سيوييه.

واستشكل الفخر الرازي - وله في ذلك حق - حمل الآية على هذا المعنى على اعتبار "أن الحال إنما يحسن ذكره إذا أمكن وقوع ذلك الأمر لا على تلك الحال، تقول: (رأيت زيداً راكباً) لأنه يمكن أن ترى زيداً غير راكب، وهاهنا كونه تعالى جامعاً للعظام يستحيل وقوعه إلا مع كونه قادراً، فكان جعله حالاً جارياً مجرى بيان الواضحات وأنه غير جائز"، ويرى هو فيما يرى أن الأولى أن يكون المعنى و"تقدير الآية: كنا قادرين على أن نسوي بنانه في الابتداء فوجب أن نبقي قادرين على تلك التسوية في الانتهاء"، ولم يستبعد الفخر في حمل المعنى حتى على هذا الأخير الذي جعل (قَدِيرِينَ) فيه خبراً لـ (كان) المضمرة، أن يكون القرآن قد "نبه بالبنان على بقية الأعضاء، أي نقدر على أن نسوي بنانه بعد صيرورته تراباً كما كان، وتحقيقه أن من قدر على الشيء في الابتداء قدر أيضاً عليه في الإعادة، وإنما خص البنان - على أي - بالذكر لأنه آخر ما يتم خلقه، فكأنه قيل نقدر على ضم سلاماته على صغرها ولطافتها بعضها إلى بعض كما كانت أولاً من غير نقصان ولا تفاوت، فكيف القول في كبار العظام".

(١) مفاتيح الغيب للرازي ١٦ / ٢٠.

ولا يخفى أن تقدير الفعل المشتمل على ضمير صاحب الحال بـ (نقدر)، هو المتطابق لما ارتآه مكّي في تفسيره وكذا الفراء الذي قدر الآية على معنى: (بلى نقوى على ذلك قادرين)، بيد أن ما ذهب إليه الأخير يعد خروجاً من الإشكال الذي يقضي بأن وقوع (قَدِرِينَ) في موضع (نقدر) ونصبه مع ذلك على الحال خطأ، لأنه يلزم أن يقال: (قائماً زيد)، بنصب (قائم)، إذ رَفَعَ زيدا بفعله وجعله في موضع (يقوم)، وهو كلام لها وجهته.

كما لا يخفى - في باب الموازنة - أن جعل التقدير على المعنى المفضي إلى تعلق فعل الجمع المقيد بتسوية البنان وبضم السلاميات على صغرهما من غير نقصان فكيف بكبارها وما ليس من الأطراف منها، أو فوق بالمقام وأبلغ في الجواب والرد وأكد في الدلالة على القدرة، مما ارتضاه سيوييه في تقديره لمعنى الآية، إذ في الأول من تصوير الجمع المؤكد للقدرة البالغة ومن عدم التفاوت بين الإعادة والبدء المشتملان على جميع الأجزاء التي كان به قوام البدن أو كماله، ما فيه.

وعلى التقدير الذي ارتضاه ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة والضحاك وجلُّ أهل التأويل والذي مفاده: بلى نجمعها ونحن قادرون على أن نسوى وقت الجمع أصابع يديه ونجعلها مع كفه صفيحة مستوية لا شقوق فيها كخف البعير وحافر الحمار، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والحياطة والبسط والقبض وسائر الأعمال اللطيفة التي يستعان عليها بالأنامل والأصابع .. "فالكلام يفيد المبالغة السابقة لكن من وجه آخر، وهو أنه سبحانه إذا قدر على إعادته على وجه يتضمن تبديل بعض الأجزاء، فعلى الاحتذاء بالمثل الأول في جمعه أقدر"^(١).

ولعلمائنا في إعادة الخلق قولان، ذلك أن إعادة الخلق إما أن يكون بجمع أجزاء أجسامهم المتفرقة من ذرات الله أعلم بها، فيكون الفعل (نَجْمَعُ) محمولاً على حقيقته، وإما أن يتحقق الجمع بخلق أجزاء أخرى على صور الأجسام الفانية سواء خلقاً مستأنفاً أو مبتدأً من أعجاب الأذنان على ما ورد في بعض

(١) ينظر روح المعاني للآلوسي ٢٩ / ٢٣٦ مجلد ١٦ وحاشية شرح (كلا وبلى) ص ١٠٣.

(٢) روح المعاني ٢٩ / ٢٣٧ مجلد ١٦ وينظر تفسير الرازي ١٦ / ٢٠.

الأخبار، فيكون الفعل مستعاراً للخلق الذي هو على صورة الجسم الذي بَلَى، ومناسبة استعارته مشاكلة أقوال المشركين وإنما قصد إليه حتى يتجنب الدخول معهم فيما لا تتحمله عقولهم من تصوير كيفية البعث.

ويصح في (بَلَى) على الاختلاف الحاصل في معنى الجمع ولاسيما عند حمل فعله على الحقيقة، أن يجعل حرف إبطال للنفي الذي دل عليه (لن نُجَمِّعَ عِظَامَهُر)، ليكون المعنى: بل نجمعها قادرين، كما يصح كذلك أن يجعل إبطالاً للنفيين، النفي المفاد من الاستفهام الإنكاري من قوله: (أَتَحْسَبُ الْإِنْسَانَ) والنفي الذي بمفعول (تَحْسَبُ)، فيكون (قَدِيرِينَ) مفعولاً ثانياً لـ (يحسبنا) المقدر .. والنكته في العدول في متعلق (قَدِيرِينَ)، عن أن يقال: قادرين على جمع عظامه إلى (قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ نَسْوَى بَنَانَهُر)، كونه أوفر معنى وأوفق بإرادة إجمال كيفية البعث والإعادة، ناهيك عما أفاده الإتيان بـ (لا) في أول السورة، وحذف جواب القسم واصطفاء لفظ الحسبان والمجيء بهمزة الإنكار مسنداً إلى الجنس، وبحرف الإيجاب والحال بعدها، من تهجين المعرض عن الاستعداد لذلك ومن المبالغات في تحقيق المطلوب وتفخيمه^١.

وابتداء على ترتب (بَلَى) على تلك المعاني السالفة الذكر، أجاز نافع وأبو حاتم وأبو عمرو والشيخ زكريا الأنصاري الوقف على (بَلَى) لتعلقه بما قبله .. وإن لم يجزه ابن أبي طالب القيسي، فقد ذكر في كتابه (شرح كلا وبلى) أن "الوقف على (بَلَى)، لا يحسن، لأن (قَدِيرِينَ): حال من الفاعل المحذوف بعد (بَلَى) - يعني من فاعل الفعل المقدر والمدلول عليه بحرف الجواب - والتقدير: (بل نجمعها قادرين على أن نسوى بنانه)"، ثم ذكر أنه لأجل ذلك يكون الوقف على (بَنَانَهُر)، تاماً حسناً، "لأن (عَلَى) وما بعده متصل بـ (قَدِيرِينَ)، و(قَدِيرِينَ): حال من الضمير المحذوف، والضمير متصل بـ

(١) ينظر روح المعاني ٢٩ / ٢٣٧ مجلد ١٦ والتحرير والتنوير ٢٩ / ٣٤٠ مجلد ١٤.

(بَلَىٰ)، وكلاهما جواب النفي الذي تقدم ذكره، وهو قوله تعالى: (أَلَّنْ نُجَمِّعَ عِظَامَهُرُ)، فالكلام مرتبط ببعضه ببعض^١، ومفاد ما ذكره أنه لا يتبدى بها أيضاً.

بيناً أجاز شيخ الإسلام زكريا الأنصاري البدء بها وتعلق معناها بما بعدها، وربما كان يقصد بذلك ما ذكره الزجاج ونقله عنه الإمام القرطبي من أنه سبحانه أقسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة ليجمعين العظام للبعث فهو جواب للقسم .. وبجعل جملة (أَتَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نُجَمِّعَ عِظَامَهُرُ)، حتى على القول بحذف جواب القسم وتقديره (لتبعثن)، وجعل الاستفهام دليلاً على المحذوف، يكون المعنى قد تم عند كلمة (عِظَامَهُرُ)، ومن ثم يتسنى حينئذ البدء بالحرف (بَلَىٰ)^٢ .. وبتقديري فإن البدء بـ (بَلَىٰ) يسوغه - إضافة إلى ما أوردها - أن ما قبله رأس آية والوقوف على رؤوس الآي - على ما هو متعالم - هو من السنة المعروفة في القراءة.

ونخلص من تحقيق القول في الوقوف على (بَلَىٰ) في المواضع السالفة الذكر، إلى أن الجنوح إلى القول بمنع الوقوف عليها أو عدم استحسانه - كما قال بكل طائفة من العلماء - قول غير صحيح ومجاف حتى لما يمكن ويسوغ حمل السياق في النظم الكريم عليه.

٣- (بلى) بين الاستئناف وبما يترجح أو يغلب عليه التعلق

المعنوي^٣:

في عدة مواضع في القرآن الكريم بلغت في مجموعها ثلاثة، أعقب (بَلَىٰ) حرف التأكيد (إِنَّ) ومعلوم ما لـ (إِنَّ) من صدارة في الكلام، الأمر الذي يعني ضمناً ترجيح الوقف على (بَلَىٰ) وجعل الوقف عليها والابتداء لأجلها بـ (إِنَّ)

(١) شرح (كلا)، و(بلى) ص ١٠٣، ١٠٤ وينظر منار الهدى وحاشيته (المقصد) ص ٤١٠.

(٢) المقصد بحاشية المنار ص ٤١٠ وينظر القرطبي ١٠ / ٧١٣٠.

(٣) ويسمى مثل هذا الوقوف بالوقف الكافي وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ.

من قبيل الوقف الكافي، وفي أولى هذه المواضع الثلاثة وهو قول الحق تبارك وتعالى: (الَّذِينَ تَتَوَفَّيهِمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ .. النحل / ٢٨) .. يرصد العلامة الإمام القيسي هذه الظاهرة ويعلق عليها وعلى الوجه في ذلك فيقول: "الوقف على (بَلَىٰ) حسن جيد بالغ، وهو قول نافع لأنه جواب النفي الذي قبلها وهو قولهم: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ)، فالمعنى: بلى عملتم سوءاً، ودل على حسن الوقف على (بَلَىٰ)، أن بعدها (إِنَّ) المكسورة- وهي ما يُكسَرُ في الابتداء- ولو علقت بما قبلها ولم يكن قولاً ولا قسماً لفتحت، فكسرها يدل على أنها للابتداء بها، فالوقف على ما قبلها حسن إذ هي للابتداء، ولا يحسن الابتداء بـ (بَلَىٰ) لأنها جواب لما قبلها"، وأردف يقول: "والاختيار: الوقف على (بَلَىٰ) على مذهب نافع للحجة التي ذكرنا".

وحتى لا نكون بمنأى عن السياق تجدر الإشارة إلى أن مقصود الصلة في نظم الآية، وصف حالة من يموتون على الشرك، وقد ذكرت بعد حديث القرآن عن شأن من أدركهم الهلاك وحل بهم الاستئصال، وعن حالهم يوم القيامة وحالة وفاتهم التي هي بين حالي الدنيا والآخرة .. والوجه في اقتران الفعل (تَتَوَفَّيهِمْ) ببناء المضارعة التي للمؤنث، إسناد تولي مسألة الوفاة إلى جماعة الملائكة، ومجيئه بصورة المضارع- على الرغم من كونه حكاية عن الحال الماضية- هو لاستحضار صورة توفى الملائكة إياهم لما فيها من الهول.

وعلى القول بأن هذا إخبار عن حالهم في الدنيا، يكون (تَتَوَفَّيهِمْ) على بابه ويشمل من حيث المعنى من توفته ومن تتوفاه، وعليه يكون التعبير في قوله بعد: (فَأَلْقَوْا السَّلَمَ) بالماضي للدلالة على تحقق الوقوع، أي يقول لهم سبحانه ذلك يوم القيامة فيستسلمون ويقادون ويتركون المشاقة وينزلون عما كانوا عليه في الدنيا من الكبر وشدة الشكيمة، ولعله مراد من قال: إن الكلام قد تم عند (أَنفُسِهِمْ)، ثم عاد إلى حكاية حالهم يوم القيامة والمعنى أنهم يوم القيامة

(١) شرح (كلا) و(بلى) ص ٩٠، ٩١.

ألقوا السلم وقالوا ما كنا نعمل في الدنيا من سوء، وعليه ف (مَا كُنَّا نَعْمَلُ) تفسير للسلم الذي ألقوه لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى: (فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ .. النحل / ٨٦).

وذكر الرازي قولاً في احتمال أن يكون إلقاء السلم هو حكاية القرآن عنهم عند القرب من الموت فيكون المعنى على ما ذكر ابن عباس: أسلموا وأقروا الله عند الموت بالعبودية، ويسوغ هذا مع ما ذكره أبو البقاء وغيره من صحة العطف على (تَتَوَفَّنُهُمْ) وقد استظهره أبو حيان، وذكر الشهاب أن ذلك يتمشى من كون (تَتَوَفَّنُهُمْ) بمعنى الماضي^١.

ووصفهم بكونهم (ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ) يومئ إلى أن توفي الملائكة إياهم وقولهم في ادعائهم: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ)، مصحوب باتباع الملائكة أساليب الغلظة والتعذيب معهم، على نحو ما في قول الله تعالى: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَاهُمْ .. الأنفال / ٥٠) .. وقد جاء الرد بعدها من الله أو من الملائكة بـ (بَلَىٰ) لإبطال ما ادعوه والمعنى: بل كنتم تعملونه .. وعلى ما ذكره ابن عطية يحتمل أن يكون (الَّذِينَ .. إلخ) من كلام الذين أوتوا العلم الوارد ذكرهم في قول الله تعالى: (ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآئِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشْتَقُونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ .. النحل / ٢٧)، وكان ابن عطية قد ذكر أن (الَّذِينَ) مبتدأ خبره (فَأَلْقَوْا)، وتعقبه أبو حيان بأن زيادة الفاء في الخبر هنا لا تجوز إلا على مذهب الأخفش الذي أجاز ذلك مطلقاً وفي نحو قولنا: (زيد فقام)، أي قام، والجمله بعدها- على أي الأحوال- استئناف.

(١) ينظر مفاتيح الغيب ٩ / ٥١٣ والإملاء والبحر المحيط وحاشية الشهاب والدر المصون ٧ / ٢١٣.

(٢) ينظر تفسير ابن عطية ١٠ / ١٧٧ والبحر المحيط وروح المعاني ١٤ / ١٨٩ مجلد ٨.

بيد أن ما استحسنته الإمام القيسي من شأن الوقوف على (بَلَى) بعد وصلها بما قبلها واختاره، استهجنه الأشموني وساقه بلفظ التمريض، ورجح عليه القول بما هو عنده على العكس من ذلك، يقول - رحمه الله - في تقرير وتوجيه ما ارتآه: "(مِنْ سُوءٍ)، تام عند الأخفش لانقضاء كلام الكفار، ف (مِنْ سُوءٍ) مفعول (نَعَمَلُ) زيدت فيه (مِنْ)، أي ما كنا نعمل سوءاً، فرد الله أو الملائكة عليهم بـ (بَلَى)، أي كنتم تعملون السوء"، فهو جواب له، و(مَا كُنَّا) على هذا منصوب بقول مضممر على الحال، أي فألقوا السلم قائلين ذلك، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) يعني أنه عالم بما كنتم عليه في الدنيا فلا ينفعكم هذا الكذب فإنه يجازيكم على الكفر الذي علمه منكم، وإنما جعلوا علم الله بما كانوا يعملون، كناية عن تكذيبهم في قولهم (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ)، وكناية كذلك عن أنهم ما عوملوا من قبل الملائكة بالعذاب إلا بأمر من الله سبحانه العالم بهم.

والبدء على ذلك بـ (بَلَى) إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) هو لدى الأشموني، الأوجه والأبلغ في إتمام المعنى .. وعلى أيّ فما ذكرناه في هذا الصدد من كون ذلك حاصل في الدنيا أو الآخرة هو مما يصلح حمله على مذهب من رجح الوقوف على (بَلَى) ومن قدم عليه البدء بها، وإن كنت أرى أن الأبلغ في جعله رداً من الله أن يكون ذلك في الآخرة حيث الحساب، وأما إن جعل من الملائكة فيستوي.

وقد زواج الشيخ الحصري على اعتبارين مختلفين، فجمع بين ما ارتآه كل من الأشموني والقيسي بما يفيد إساعة الوقف على (بَلَى) والبدء بها، بل وبما يدل على جعل الوقف على كل من لفظتي (سُوءٍ) و(بَلَى) كافياً، فقد ذكر في المعالم إمكان أن يكون: "آخر كلام الكفار (سُوءٍ)، و(بَلَى) من كلام الله تعالى، أبطل بها قول الكفار: (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ) الدال على نفي عملهم

(١) منار الهدى ص ٢١٤ وينظر الدر المصون ٧ / ٢١٣.

السوء في الدنيا، فيكون عملهم السوء في الدنيا ثابتاً، لأنه إذا بطل نفي عمل السوء ثبت عمل السوء.

وعلى هذا يكون الوقف على (مِنْ سُوءٍ) كافياً لأنه من كلام الكفار وما بعده من كلام الله تعالى رد له وإبطال .. ويكون الوقف على (بَلَى) كافياً أيضاً، لأن قوله تعالى:

(إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) مستأنف، أتى به تعليلاً لمضمون الجملة التي دلت (بَلَى) عليها وقامت مقامها، والتقدير: أنتم قد عملتم السوء في الدنيا - ومن ثم تستحقون المحاسبة عليه - لأن الله عليم بما كنتم تعملون لا تخفى عليه أعمالكم ظاهرها وباطنها، فهناك ارتباط معنوي لا لفظي بين (بَلَى) وبين ما قبلها وما بعدها، فحيث يكون الوقف على كل من (سُوءٍ) و(بَلَى) كافياً^(١).

وهكذا نرى من محصلة ومن خلال ما جاء في (معالم الاهتدا) مدى ما حملة النسق الكريم من ثراء ومن حمل للمعنى على غير ما وجه، فحيث تكون (بَلَى) ومدخولها رد من الله يتم البدء بـ (بَلَى)، وحيث يرتبط حرف الجواب (بَلَى) بما قبله وتكون الجملة المؤكدة مستأنفة كالتعليل لمضمون ما دل عليه حرف الجواب يكون الوقف على (بَلَى).

ونظير ما ذكر في آية النحل السالفة الذكر، ما جاء في قول الله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُ خَلْقُهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ تَحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .. الأحقاف / ٣٣)، فقد مال القيسي إلى ما ارتآه نافع من شأن الوقوف على (بَلَى)، "لأنه جواب الاستفهام الداخلة على النفي قبلها وهو قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ .. إلخ)، والمعنى: يقدر على ذلك، ويدل على حسن الوقف على

(١) المعالم ص ١٢٢.

(بَلَى) أن بعدها (إِنَّ) المكسورة وهي مما يكسر في الابتداء"، ومفاد ما ذكره سبباً لحسن الوقوف على (بَلَى)، أن "قوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) مستأنف، لا موضع له من الإعراب معلل لما استفيد من (بَلَى)، وهو من تعليل الخاص بالعام ولا يخفى وجهه"، كذا ذكره الشيخ الحصري ونص عليه وإن كان يرى فيه وقفاً كافياً لما بين ما بعد (بَلَى) وما قبلها من ارتباط معنوي.

وفي حين ذكر القيسي أنه: "لا يحسن الابتداء بـ (بَلَى) لأنها جواب لما قبلها"، ارتأى الأشموني وتابعه في ذلك الأنصاري أن الوقف على "(الْمَوْتَى) - وهو ما يعني بالضرورة البدء بـ (بَلَى) - حسن"، وإنما كان السر في حكم الأشموني عليه بالحسن، ما بين ما بعد (بَلَى) وما قبلها من ارتباط لفظي، إذ ما بعد (بَلَى) هو بمثابة التأكيد أو الجواب لما أفادته الجملة الواقعة قبل حرف الرد (بَلَى)، "فكأنه قيل هنا: أو ليس الله بقادر على أن يحيي الموتى؟ فأجيب عنه بقوله: (بَلَى إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، تقريراً للقدره على وجه عام ليكون كالبرهان على المقصود، ولذا قيل: إن هذا مشير إلى كبرى لصغرى سهلة الحصول، فكأنه قيل: إحياء الموتى شيء وكل شيء مقدور له، فينتج أن إحياء الموتى مقدور له، ويلزمه أنه تعالى قادر (عَلَىٰ أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى)".

ثم إن خلق السموات والأرض هو من دون شك أعظم وأفخم من إعادة الإنسان حياً بعد أن كان ميتاً، والقادر على الأقوى والأكمل لا بد وأن يكون قادراً على الأقل والأضعف، كما أن تعلق الروح بالجسد أمر ممكن إذ لو لم يكن ممكناً في نفسه لما وقع أولاً، والله تعالى قادر على الممكنات فوجب كونه قادراً على تلك الإعادة وهذا كله من الدلائل اليقينية الظاهرة.

(١) المعالم ص ١٢٥.

(٢) شرح كلا وبلي ص ٩٨، ٩٩.

(٣) المنار وبحاشيته المقصد ص ٣٦٠.

(٤) تفسير الألوسي ٢٦ / ٥٢ مجلد ١٤.

ويؤكد ما ذكرناه هنا عدم صحة ما أورده العلامة القيسي من الزعم من أنه "لا يحسن الابتداء بـ (بَلَى)" .. وإنما زاد من حسن الوقف عنده على (بَلَى)، أن قوله تعالى: (بِقَدْرٍ)، واقع في محل رفع، لكونه خبراً لـ (أَنَّ) والباء زائدة فيه، وحسن زيادتها كون ما قبلها في حيز الخبر المنفي وهو قوله: (أَوْلَمَّ يَرَوًا)، وقد سدت (أَنَّ) مع اسمها وخبرها مسد مفعولي (يَرَوًا) فسرى النفي للعامل ومعموله فقرن لأجل ذلك بالباء، ومن كلام أهل العلم: لو قلت (ما ظننت أن زيدا بقائم) جاز، كأنه قيل: (أليس الله بقادر؟) .. كما حسن من أمر الوقف على (بَلَى) وقوعها جواباً عن جملة الاستفهام الإنكاري الذي دل عليه (أَوْلَمَّ يَرَوًا)، فهو جواب محذوف دل عليه التعجب من ظنهم أن الله غير قادر على أن يحيي الموتى، فقد تضمن ظنهم وقولهم هذا الذي أورده الآية حكاية عنهم، أن الله لا يحيي الموتى، فأجيبوا من ثم بـ (بَلَى) تعليماً للمسلمين وتلقيناً لما يجيبونهم به.

ولما كان حرف (بَلَى) جواباً وكان قائماً مقام جملة تقديرها: (هو قادر على أن يحيي الموتى)، كانت جملة (إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) تذيلاً دقيقاً للمسلك لجملة (بَلَى) المقدره، ذلك لأن جملة التذييل أفادت القدرة على خلق السموات والأرض وإحياء الموتى وغير ذلك من الموجودات الخارجة عن السموات والأرض، بينما أفاد جواب (بَلَى) المقدر ما استنكر من قيل منكري البعث من إحياء الله الموتى، ولهذه النكتة جيء في القدرة على إحياء الموتى بوصف (قَدِيرٍ)، وفي القدرة على كل شيء بوصف (قَدِيرٍ) الذي هو أكثر دلالة على القدرة من وصف (قَدِيرٍ)، كما أفاد تأكيد الكلام بحرف (إِنَّ) رد إنكارهم لإمكان عملية الإحياء تلك بأبلغ رد، لأنهم لما أحالوا ذلك فقد أنكروا عموم قدرته على كل شيء^١ .. وسبحان من هذا كلامه.

(١) ينظر التحرير والتنوير ٢٦ / ٦٤، ٦٥ مجلد ١٢.

والشيء بالشيء يذكر فالبدء بـ (بَلَى) في قوله تعالى: (إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا .. الانشقاق / ١٤، ١٥)، يرثه ويرد عليه وقوع (بَلَى) جواباً لما قبلها وكون ما بعدها جيء بها على الاستئناف، ويسیغه كون ما قبلها رأس آية، والوقوف على رؤوس الآيات هو من السنة المتبعة وإن تعلق ما بعدها بما قبلها على ما استقر عليه أهل العلم، ففي طيبة النشر أن "الوقف الحسن هو الذي تعلق ما بعده التعلق اللفظي إلا أن تكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ، ففي حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ، قرأ آية آية"، كذا رواه أبو داود والترمذي، وفي الحديث المتصل الإسناد إلى أم سلمة عليها رضوان الله وسلامه: أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته، يقول: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف، ثم يقول: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ثم يقف، ثم يقول: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف، "وهذا- على حد ما ذكر الأشموني- أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي"^٣.

وقد جيء في تلك الآيات التي تتحدث في سورة الانشقاق عن حال أولئك الذين أوتوا كتبهم من وراء ظهورهم، بحرف (لن) الدال بطريق التأييد على تأكيد نفيهم لمسألة الرجوع إلى الحياة بعد الموت، الأمر الذي يعكس شدة تكذيبهم بالبعث وجزمهم وقطعهم بنفيه، كما يستدعي المجيء بما يفيد إبطال هذا النفي ويقطع بنفس الشدة والقوة الشك باليقين، وليس من مؤد لهذا كله ولا من رادّ على هذا الزعم أعظم من حرف الجواب (بَلَى) ومن جملة (إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا) المبينة والمؤكددة على وجه الإجمال أن ظنه باطل لأن ربه أنبأه بأنه يبعث، فال التقدير الحاصل من حرف الإبطال ومن حرف التأكيد إلى معنى: إن ربه بصير به وأما هو فغير بصير بحاله، كقوله: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري / ١ / ٣٢٨ والحديث في عون المعبود / ١١ / ٢٤.

(٢) الحديث وبنحوه في مسند ابن راهويه / ١ / ١٠٥ ومسند أبي يعلى / ٧٠٢٢.

(٣) منار الهدى ص ١٢، والحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

لَا تَعْلَمُونَ .. البقرة / ٢١٦) .. وعليه فإن "الوقف على (بَلَى) حسن جيد بالغ، لأنها جواب للنفي قبلها، وهو قوله تعالى: (أَنْ لَّنْ تَحُورَ)، أي أن لا يرجع بعد موته، فالمعنى: بلى يحور، أي بلى يرجع إلى الآخرة، ويدل على حسن الوقف على (بَلَى) أن بعده (إِنَّ) المكسورة، وهي مما يبتدئ بها وتكسر في الابتداء".

وفي (معالم الاهتدا) أن "جملة (إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا) استثنائية لا محل لها من الإعراب بمثابة التعليل لما أفادته (بَلَى)، أي لا بد من حَوْره ورجوعه إلى الله عز وجل يوم المعاد، لأن ربه الذي خلقه ورباه بنعمه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيراً بحيث لا تخفى عليه منها خافية .. فبين هذه الجملة التعليلية وبين ما قبلها تعلق في المعنى دون اللفظ، فيكون الوقف على (بَلَى) كافياً^١، ويرى الأشموني والأنصاري أنه من قبيل الحسن، ويضمن نافع إلى جعله من قبيل التام^٢، وسواء لم يتعلق ما بعد (بَلَى) بما قبلها لفظاً ولا معنى فكان الوقف عليها تاماً، أم تعلق به معنى فكان الوقف كافياً، أم تعلق به لفظاً فحكم بالوقف على (بَلَى) بأنه من قبيل الوقف الحسن .. فالجميع سائغ ومقبول، إذ لكل وجهه الذي يمكن حمل المعنى عليه، وإن كنت أميل إلى القول بأن النفي في قوله: (لَنْ تَحُورَ) أياً ما كان الأمر، هو من مقتضيات الوقف عليها .. وإطلاق الرجوع إلى الحالة التي كان فيها بعد أن فارقها على (الحور)، هو من المجاز الشائع مثل إطلاق الرجوع عليه في قوله تعالى: (ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ .. يونس / ٢٣)، وقوله: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ .. الطارق / ٨)، وهو كذلك في لغة العرب على ما ورد في قوله ابن عباس: (ما

(١) شرح (كلا وبلى) لمكي ص ١٠٤.

(٢) معالم الاهتداء للحصري ص ١٢٥ وينظر رح المعاني ٣٠ / ١٤٥ مجلد ١٦.

(٣) ينظر منار الهدى وحاشيته ص ٤٢٣.

كنت أدري ما يحور، حتى سمعت أعرابية تدعو بنية: حوري حوري، أي
ارجعي إليّ وترددي عليّ^(١)، ومنه قول لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه * يحور رماداً بعد إذ هو ساطع
وفي الحديث: (اللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور)^(٢)، يعني ﷺ أبرأ
إليك من النقصان بعد الزيادة، أو من التردد في الأمر بعد المضي فيه.

(١) يقال حار الماء في الغدير: تردد فيه وحار في أمره وتحير، ومنه المحور للعود الذي تجري فيه البكرة لتردده، ومحاوره الكلام مراجعته.
(٢) أخرجه مسلم برقم ١٣٤٣ والترمذي ٥/٤٩٧ وابن ماجه ٢/١٢٧٩ وابن خزيمة ٤/١٣٨ والبيهقي في السنن ٥/٢٥٠ وأحمد ٥/٦٣.

المبحث الثاني

(نعم) دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها
مع القول في إثراء المعنى

أولاً: استعمالات (نعم) ودلالاتها:

(نعم) حرف جواب كـ (أَجَلَ) و(إِي) و(جَيْر) و(بلي)، ونقيضها (لا) .. وقد ورد فيها عدة لغات أولها وأشهرها لدى جمهرة العرب بفتح العين، وعليها اعتمد جمهور القراء في المواضع الأربعة التي ورد ذكرها في آي التنزيل، وحكاها النضر بن شميل بلفظ:

(نَحَم) بإبدال العين حاء وبها قرأ ابن مسعود، وقرأ الكسائي وابن وثاب (نَعِم) بكسر العين وهي لغة فصيحة لكنانة وهزيل، ولا عبرة بمن أنكر ذلك وقد أثبتته أهل اللغة عن العرب بالنقل الصحيح، كما نطقها بعضهم بكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: (نِعِم) و(شِهْد) كما نُزِلت (بلي) منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي في استعمالاتها إما لتصديق مخبر أو لوعده طالب أو لإعلام مستخبر، فالأول كقولك (نعم) لمن قال مخبراً: (قام زيد) أو (ما قام زيد) إذا أردت تصديقه، وإذا أردت تكذيبه فبـ (بلي).

ولتفصيل ذلك نقول: إن (نعم) تأتي في مقابل (بلي) التي يجاب بها - على ما هو الأصل فيها وعلى ما سبق تقريره - إنما يجاب بها على نفي متقدم، سواء كان هذا النفي ملفوظاً في الكلام أم ملحوظاً، وسواء جاء على حقيقته أم خرج إلى المجاز.

فنحو قوله تعالى: (بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكْوِينُ) .. الزمر / ٥٩، وإن لم يتقدمه نفي لفظاً لكنه مقدر، فإن معنى: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي) - على ما سبق الإشارة إليه - ما هداني، فلذلك أجيب عنه بـ (بلي) التي هي جواب النفي المعنوي، ولذلك أيضاً حقه بقوله: (قَدْ جَاءَ تَكْوِينُ) .. ونحو قوله تعالى: (بَلَىٰ قَنَدَرِينَ .. القيامة / ٤) وإن لم يسبق بنفي حقيقي، إلا أن النفي مفاد من

(١) بل ومع كونها لغة أشياخ الصحابة، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه قال: لا تقولوا (نعم) وقولوا (نعم) يعني بكسر العين، يريد رضوان الله عليه أنها بالفتح تكون اسماً للمال، والجواب إنما بكسرها، ففرق بالحركة بين المعنيين، وروي عنه أنه سمع رجلاً ينطقها بالفتح فقال: (نعم): المال، ولكن (نعم).

قوله قبل: (أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ)، وقد جاء النفي على جهة التوبيخ لهم في اعتقادهم أن لا يُجمع الله عظامهم، ومن ثم كان الرد عليهم بقوله: (بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ نَسْوَىٰ بِنَانَهُ .. القيامة / ٤).

ويستكنه مما قرره النحاة وأهل اللغة في هذا الصدد، أن الجواب إن كان لمقدر لم يستعلم عليه أو لم يسبق بنفي معنوي كقولك لمن تقدره مستفهماً عن قيام زيد: (قام زيد) أو (لم يقم زيد) .. فإنه يكون بالكلام، ولا يجوز أن تقول (نعم) أو (لا)، لأنه لا يعلم ما يعني بذلك، بخلاف ما إذا كان الجواب للمفوض به فتقول في جواب من قال: (أما قام زيد؟) وأردت تصديقه (نعم)، وتقول: (بلى) إذا أردت تكذيبه، وكذلك إذا أدخل المتكلم أداة الاستفهام على النفي ولم يرد التقرير بل أبقى الكلام على نفيه كما في نحو قوله: (ألم يقم زيد؟) فتقول في تصديق النفي: (نعم)، وتقول في تكذيبه: (بلى) رعيًا للفظ.

وكذا يكون الحال مع كل كلام تعلق بـ (بلى) أو (نعم) تعلق الجواب ولم يسبق بما يصلح أو يتعين أن يكون جواباً له، كما في قول الله تعالى: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ .. البقرة / ١١٢)، فقول المجيب: (بلى)، يظهر أن (بلى) ليست فيه جواباً لشيء قبلها بل ما قبلها دال على ما هي جواب له ومن ثم تسنى أن يعاد السؤال في الجواب، كما يظهر جوابه أيضاً أن هناك سؤالاً مقدرًا، لفظه لفظ الجواب لكنه اختصر وطوي ذكره علماً بالمعنى.

وتمتنع (بلى) في نحو (قام زيد؟) وكذا (أقام زيد؟)، لعدم النفي وعليه فيكون تصديقه بـ (نعم) وتكذيبه بـ (لا) .. كما يمتنع الجواب بـ (لا) في نحو (ما قام زيد؟)، وفي نحو قوله تعالى: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي .. التغابن / ٧)، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، كما يمتنع الجواب بها في مثل (لم يقم زيد؟) و(ألم يقم زيد؟)، فتقول إذا أثبت القيام (بلى)، وإن نفيته (نعم) على ما في قوله تعالى: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ .. الملك / ٨، ٩)، (قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا قَالِ بَلَىٰ .. البقرة / ٢٦٠)، (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ .. الأعراف / ١٧٢)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لو قال: (نعم) في

جواب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟) كان كفراً، ولعله قصد أنه لم يكن إقراراً كافياً لأن الله أوجب - في الإقرار بما يتعلق بالربوبية - العبارة التي لا تحتل غير المعنى المراد من المقر، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، فلو قال لك قائل: (ليس لك عندي وديعة) فقلت: (نعم) لكان تصديقاً له، وإن قلت: (بلى) لكان إيجاباً لما نفى.

والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفى ويجري التقرير - على نحو ما فصلنا وعلى ما جرت به عادة العرب - مجرى النفي، كما أن (لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن (نعم) تأتي بعدهما.

وتصديق الخبر عما وقع به (نعم) مثبتاً كان أو منفيماً لجواب ملفوظ كان أو مقدر، هو - على ما سبق بيانه - أحد استعمالات (نعم) الثلاثة، يقول ابن هشام في المغني: "هي حرف تصديق ووعد وإعلام.

فالأول: بعد الخبر كـ (قام زيد؟) و (ما قام زيد؟).

والثاني: بعد (افعل) و (لا تفعل)، كقولك: نعم، لمن قال: (أضرب زيداً؟) أي اضربْهُ، ويأخذ حكم الأمر والنهي ما كان "في معنهما، نحو: (هلا تفعل؟) و (هلا لم تفعل؟)، وبعد الاستفهام - يقصد عن موجب - في نحو: (هل تعطيني؟)، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث.

والثالث: بعد الاستفهام في نحو: (هل جاءك زيد؟)، ونحو: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا .. الأعراف / ٤٤)، (أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا .. الشعراء / ٤١) .. وقيل وتأتي للتأكيد إذا وقعت صدرأ نحو: (نعم هذه أطلالهم)، والحق أنها في ذلك حرف إعلام وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: (وأما نعم فعلة وتصديق، وأما بلى فيوجب بها بعد النفي)، وكأنه رأى أنه إذا قيل: (هل قام زيد؟) فقيل: (نعم)، فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا

(١) ينظر البرهان ٤ / ٢٦٣ والمغني ٢ / ٣٤٦ وما بعدهما.

(٢) يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير.

يصح أن تقول لقائل ذلك: (صدقت)، لأنه إنشاء لا خبر "أهـ من كلام ابن هشام".

ثانياً: الفروق الدقيقة بين (نعم) و(بلى) وإساعة وقوع

الأولى موقع الثانية:

ويفاد من حصيلة ما ذكره النحاة وأهل اللغة، اختصاص (نعم) بالمثبت خبراً كان أو استفهاماً، وتوافقها - وهي التي للتصديق - (بلى) - التي هي للرد والإبطال - في مجيئها عقب الكلام المنفي في الخبر وعقب الاستفهام الحقيقي، وتوافقها كذلك في مجيئها بعد النفي المقرون بالاستفهام التقريري، غير أن ذلك الأخير مشروط بأمن اللبس، وذلك لأنه إنما يؤتى بـ (نعم) بعد التقرير حينذاك تصديقاً له لكون معناه الإيجاب، وإنما يمتنع إذا جعلت جواباً - على ما أفاده إنكار ابن عباس - وفي شأن ذلك يقول ابن هشام: "ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب - يعني الذي يجاب به بـ (نعم) أو (لا) فتقع فيه (نعم) موقع (بلى) - رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول (أحد)، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: (أليس أحد في الدار؟)، ولا (أليس في الدار إلا زيد؟)، وعلى ذلك قول المهاجرين رضي الله عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: (ألستم ترون لهم ذلك؟) - نعم، وقول جحدر:

(١) المغني ٢ / ٣٤٥، ٣٤٦ وينظر الجني الداني ص ٥٠٦ والكتاب لسبويه ٤ / ٢٣٤.

(٢) فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته، بل هو كما لوقيل: (قام زيد) بالإخبار، فتقول (نعم) مصداقاً للخبر المثبت، كذا أفاده الرضي في شرحه على الكافية ٤ / ٤٢٧.

(٣) الشائع في كتب القوم أن الذي قال ذلك هم الأنصار، والحق ما أثبتناه وقد نوه إليه ونص عليه السهيلي في الأمالي ص ٤٦ وجاء على حاشية جمل الزجاجي ٢ / ٨٥ وخلاصة ما حدث أنهم قالوا: إن الأنصار قد آوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال عليه السلام: ألستم تعرفون ذلك لهم، قالوا: نعم، قال: (فإن ذلك)، أي إن ذلك شكر لهم.

(٤) هو جحدر بن مالك الحنفي، وهي ضمن أبيات قالها في سجن الحجاج الثقفي وأرسلها لقومه باليامة، والشاهد في بيته مجيء (نعم) لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكأنه قيل: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا، فذاك بنا تداني؟
نعم وترى الهلال كما أراه * ويعلوها النهار كما علاني"

وإنما سوغ الجواب هنا بـ (نعم) كونها جواباً "لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو.. وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس، لأنه قد علم أنهم يريدون: (نعم نعرف لهم ذلك)، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير"، ويعني ابن هشام بذلك قوله في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين:

"فيقال له: أأنت تقول كذا وكذا؟، فإنه لا يجد بداً من أن يقول: (نعم)، فيقال له: أفأنت تفعل كذا؟، فإنه قائل: نعم"، لجعلها والحال هكذا بعد تقرير^١.

وما ذكره ابن هشام واستدل عليه - في جواز استعمال (نعم) ووقوعها موقع (بلى) - بما ورد في الحديث وما جاء في قول جحدر، نص عليه الرضي في شرحه على الكافية^٢.

وقد تعقب صاحب الجنى الداني هذا القول المجيز فذكر أنه يؤول قول المهاجرين على أن ذلك لأمن اللبس، وقول جحدر على أن (نعم) جواب المقدر في نفسه من اعتقاده أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو يكون جواباً لما بعده فقدم عليه.

وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن يكون جواباً لقوله: (فذاك بنا تداني)، وقد منع بعض البصريين وقوع (نعم) في جواب الاستفهام الذي دخل عليه النفي، وقال: "إذا أردت نفيه جئت بـ (بلى)، فإذا قال: أأنت صديقك؟ فإذا أردت نفي صداقته فجوابه: (لا)، أي لست صديقي، ولا تقع (نعم) عنده إلا للتصديق والعدة.

وتقع (بلى) في جواب النفي أو جواب ما أصله النفي^٣، وقيل: إن أحسن ما يحمل عليه كلام من أجاز من المتأخرين وقوع (نعم) موقع (بلى)، أن (نعم)

(١) المغني ٢/ ٣٤٧ وينظر الكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥٠١ والتسهيل لابن مالك ص ٢٤٥ وشرح جمل

الزجاجي ٢/ ٤٨٤ والجنى الداني ص ٤٢٣ والدر المصون ٥/ ٢٢٦.

(٢) ينظر الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٨٢ شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٢٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٤٢٣ ومجموعة الرسائل الكمالية رقم (١) الكتاب الثاني ص ٨٤.

إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام كانت بمنزلة (بلى) بعد النفي أعني الإثبات، لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير وصار إيجاباً على ما جاء في قوله:

ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح
فإنه أخرجه مخرج المدح".

ثالثاً: مواضع الجواب بـ (نعم) في آي التنزيل، وأثر الوقف

عليها والبدء بها مع القول، في إثراء المعنى واتساعه:

وتنحصر مواضع الجواب بـ (نعم) في آي الذكر الحكيم في أربعة مواضع لا غير، وهي قوله تعالى: (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ .. الأعراف / ٤٤)، وقوله: (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .. الأعراف / ١١٣، ١١٤)، وقوله في سياق مقارب: (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .. الشعراء / ٤١، ٤٢)، وقوله: (وَقَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَعْنَا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَاؤُنَا الْأَوْلُونَ * قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ .. الصافات / ١٥: ١٨).

وكلها- على ما هو ملاحظ- مقرونة بالقول، وإنما أوردت ذكرها في هذا البحث- على الرغم من أن البدء إنما يكون فيها بالقول وليس بها- لمجيئها في مقابل حرف الرد (بلى) ولوقوعها جواباً للاستفهام الذي لا جحد فيه أو للتصديق.

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٦ / ١٢٣ ودراسة في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب ص ٢٠، ٢١.

وعلى الرغم من أن الموضع الأخير فيما يبدو هو الوحيد المحتمل للوقف على (نعم) مع القول باعتبار، ووصلها بما بعد ذلك باعتبار آخر .. إلا أن وصل الأول من الثلاثة الآخر الذي لا تعلق - فيما يبدو - لما بعدها فيه بما قبلها، مما يعني اختيار الوقف عليها، وكذا الوقف على الثاني والثالث منها والذي عُدَّ ما بعدهما خطاباً متصلاً بما قبلها باعتباره نسقاً على الجملة المحذوفة التي نابت (نعم) عنها في الجواب، إذ التقدير: قال نعم إن لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين، مما يحسن وصلها بها مع القول .. لا يخلو كذلك من اعتبار ومن نكتة بلاغية.

فما ذكره مكِّي والزركشي في قول الله تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ)، من أن الوقف على (نعم) حسن مختار لأنه لا خطاب بعدها، ومن أن الكلام تام عليها غير متصل بما بعدها، وما بعدها - من ثم - ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها إذ ليس هو قول أهل النار نفاه الشيخ الحصري بشدة ولا سيما ما قيل من ذلك عن تمام الوقف، وعلق عليه بما نصه:

"قول الزركشي (لأن ما بعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها)، المراد به نفي التعلق اللفظي فقط، وأما التعلق المعنوي فمتحقق قطعاً، لأن الآيات بعد ذلك لا تزال تتحدث عن أهل الجنة وأهل النار، وما فيه هؤلاء وأولئك من عذاب ونعيم".

وخلص الشيخ ابتناءً على ما ارتآه من وجه في الارتباط الذي أشار إليه، إلى نتيجة مؤداها أنه "إذا كان الارتباط بين (مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ .. إلخ)، وبين ما قبله معنوياً لا لفظياً، كان الوقف على (نعم) كافياً"، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الأشموني الذي ذكر أن الوقف على "(حَقًّا) كاف، لأنه آخر الاستفهام، (قَالُوا نَعَمْ) أكفى منه"، و(حَقًّا) في الموضعين منصوب على الحالية، ولا يبعد أن يكون نصبه على أنه مفعول ثانٍ ويكون (وجد) بمعنى

(١) ينظر شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) ص ١٠٦ والبرهان ١ / ٣٧٥.

(٢) المعالم ص ١٠٩ ومنار الهدى ص ١٤٥.

(علم)، وجاء التعبير بالوعد للمشاكلة وقيل للتهكم، وعلى القول بأن مفعول (وعد) محذوف تقديره (نا) لا مشاكلة ولا تهكم.

ومهما يكن من أمر فليس بمستبعد أن يكون هذا النداء هناك مع ما بين الجنة والنار من المسافة على ما لا يخفى، إذ ليس إيصال الكلام - على أي نحو كان - على الله بعزيز، ولا يخفى ما أفاده الاستفهام المستعمل بطريق المجاز المرسل لعلاقة اللزوم في قوله تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا)، من توقيف المخاطبين على غلظهم وإثارة ندامتهم وغمهم على ما فرط منهم، وما أفاده كذلك من الشماتة بهم في عواقب عنادهم.

ويلمس كل منصف وكل متذوق صحة ما ذهب إليه مكي من تمام الوقف على (نَعَمْ) واستقلال المعنى بالوقوف عليها وحمل ما بعدها على الاستئناف، كما يلمس بنفس الدرجة صحة القول بأن ما بعد (نَعَمْ) مرتبط بما قبلها ارتباطاً معنوياً لاستمرار الحديث بعدها عن أهل الجنة وأهل النار بما يعني صحة وصلها بما بعدها، ويلمس كذلك للمرة الثالثة كم هو الفرق بين القول بعدم ارتباط ما بعد (نَعَمْ) بما قبلها لا لفظاً ولا معنى على ما يقتضيه تمام الوقف عليها، والقول بارتباط ما بعدها بما قبلها معنوياً وهو ما يشير إليه القول بأن الوقف عليها كاف، وما أضفاه الأخذ برأي كل في إثراء المعنى واتساعه.

وفي تشابه ما جاء في قوله تعالى: (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .. الأعراف / ١١٣، ١١٤)، لما جاء في قوله: (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَيِّنَ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .. الشعراء / ٤١، ٤٢).

يشير مكي إلى حسن وصل (نَعَمْ) بما بعدها وترك الوقف عليها، ويرى أن الوجه في ذلك أن ما بعدها عد خطاباً متصلاً بها وبما قبلها، يقول في التذليل

على ذلك: "ألا ترى أن بعدها .. ابتداء، وخبر في موضع الحال من المضمرة الذي في الفعل المحذوف بعد (نَعَمْ)".^(١)

وفي كلام القيسي هذا ما يدل على أنه لا الوقف على (نَعَمْ) في الموضعين ولا البدء بها مع القول محبذ حسن، لما بين ما بعد (نَعَمْ) وما قبلها من اتصال وارتباط .. وإن ساغ وحسن مع هذا الاتصال وذلك الارتباط البدء بها مع القول، فلما بينهما وبين ما قبلها من تعلق لفظي، ولا سيما أن ما قبلها رأس آية .. وعلى أي حال فكلام القيسي في هذا كلام وجيه، ولا يقل في وجاهته عما ارتآه بعضهم في قوله: (وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ) من عطف، يقول في (معالم الابتداء):

"لا يجوز الوقف .. على (نَعَمْ) لأن جملة (وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ) معطوفة على الجملة المحذوفة التي قامت (نَعَمْ) مقامها في الجواب، وأصل الكلام: (إن لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين)، فحذفت جملة: (إن لكم لأجراً)، ونابت (نَعَمْ) عنها في الجواب، وكلتا الجملتين مقول القول، ولا يفصل بعض المقول من بعضه، ومعنى الآية: (إن لكم لأجراً وإنكم مع ذلك - يعني مع استحقاقكم هذا الأجر - لمن المقربين)، أي: إني لا أقصر لكم على العطاء وحده، بل لكم معه ما هو أعظم منه وهو التقريب والتعظيم، لأن من أخذ شيئاً لا ينبغي أن يغتبط به ويهناً عليه إلا إذا نال معه الرفعة والكرامة"^(٢)، وفي ذلك من المبالغة في الترغيب والتحريض ما لا يخفى.

ومعلوم اتفاق القول بالعطف مع القول بجعل الجملة حالاً من تعلق لفظي وعليه يحمل قول صاحب المعالم: "لا يجوز" .. وإن أمكن باعتقادي، لما سبق أن عللت به ولما سيأتي من عدم ضرورة القول بالحال وجواز الحمل على الاستئناف.

ومجيء السحرة في السياقين كان بعد ما أرسل إليهم الحاشرين، وإنما لم يصرح بالمحذوف للإيدان بمسارعة فرعون بالإرسال ومبادرة الحاشرين

(١) شرح كلا وبلى ونعم ص ١٠٦.

(٢) معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١٠٩، ١١٠.

والسحرة إلى الامتثال .. وقولهم، جاء على الاستئناف البياني وذلك سر عدم عطفه، كأنه قيل: فماذا قالوا له عند مجيئهم إياه وحين مثولهم بين يديه؟، فقيل: (قَالُوا .. إِيَّاكَ)، يقول الألوسي:

"وهذا أولى مما قيل إنه حال من فاعل جاءوا، أي جاءوا قائلين (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا)"، وقد دل على أن الخبر هنا أريد به الاستفهام، سؤالهم المصرح به في آية الشعراء، وهو- على حد ما ذكر الطاهر بن عاشور- تفنن في حكاية مقالاتهم عند إعادتها لثلاث تعاد كما هي، وأجاز بعض أهل العلم حمل المعنى مع الاستفهام على الخبرية وكأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم حتى صيروه في حيز المخبر به عن فرعون، وعليه فيكون جواب فرعون بـ (نَعَمْ) تقريراً لما أخبروا به عنه فهو تصديق بعد الخبر وإعلام بعد الاستفهام بحصول الجانب المستفهم عنه والمعنيان محتملان هنا على جهة الإخبار.

وعبارة القرطبي في نكتة ذلك والوجه فيه، أنهم بالإخبار "إنما قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا، أي قالوا: يجب لنا الأجر إن غلبنا، و .. بالاستفهام على جهة الإخبار، استخبروا فرعون: هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا؟، فلم يقطعوا على فرعون بذلك، إنما استخبروه هل يفعل ذلك؟، فقال لهم: (نَعَمْ) لكم الأجر والقرب إن غلبتم".

وقيل: إن مقصود الإخبار بقولهم: (إِنَّ كُنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبِينَ) إيجاب الأجر واشتراطه، كأنهم قالوا: بشرط أن تجعل لنا أجراً إن غلبنا، والأولى أن يقدر الكلام على حذف أداة الاستفهام - على ما أشرنا - وهو مطرد، ويرجح ويدل عليه قراءة ابن عامر وغيره بإثبات الهمزة، وتوافق القراءتين أولى من تخالفهما، ومن هنا رجح الواحدي هذا الاحتمال ولاسيما مع التصريح به في آية الشعراء، وذكر الشرط لمجرد تعيين مناط ثبوت الأجر لا لتردهم في الغلبة، وقيل له، لكن يدل على الأول ويرجح أن سؤالهم عن استحقاق الأجر كان إدلالاً منهم بخبرتهم وباللحاجة إليهم، إذ علموا

(١) روح المعاني ٩/ ٣٦ مجلد ٦.

(٢) القرطبي ٤/ ٢٧٨٨.

أن فرعون شديد الحرص على أن يكونوا غالبين، وخافوا أن يسخرهم بدون أجر فشرطوا أجرهم من قبل الشروع في العمل ليقيدوه بوعده، وبرأيي أن هذا لا يتأتى منهم على هذا النحو إلا مع وثافتهم من أنفسهم وعدم تردهم.

وتنكير (أجراً) على أي حال تنكير تعظيم بقريئة مقام الملك وعظم العمل، وتوسيط الضمير وتحلية الخبر باللام للقصر، أي: كنا نحن الغالبين لا موسى عليه السلام، ولا يبعد - بل ذلك برأيي هو الأرجح - أن يكون في الضمير تأكيد لضمير (كُنَّا)، تقريراً وإشعاراً بجدارتهم بالغلب وثقتهم بأنهم أعلم الناس بالسحر، وإنما ذهبنا إلى كون ذلك هو المرجح لأن إخبارهم عن أنفسهم بالغالبين يغني عن القصر، إذ يتعين أن يكون المغلوب في زعمهم هو موسى عليه السلام.

والعطف في قول فرعون في الموضوعين: (وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ)، عطف على مقدر هو عين الكلام السابق الدال عليه حرف الإيجاب، ويسمى مثل هذا عطف التلقين لكونه في كلامين من متكلمين لا من متكلم واحد، فكأنهم لما جاءوه ابتداءوا بطلب الجزاء وهو إما المال وإما الجاه فبذل لهم هذا وذاك قائلاً لهم: إني لا أقتصر على الثواب بل أزيدكم عليه وتلك الزيادة أي أجعلكم من المقربين عندي، ومن قال إنه معطوف على السابق أراد ما ذكرنا، لأن نهاية مطلوبهم منه البذل ورفع المنزلة فبذل لهم كلا الأمرين، قيل إن فرعون قال لهم: تكونون أول داخل عليّ وآخر من يخرج من عندي.

بيد أن مجيء (إذا) في سياق آية الشعراء دال في السياقين على ما تقتضيه تيك الأداة من الشرط والجزاء، وهذا شأن القرآن دائماً في قصصه أن لا يخلو المعاد منها عن فائدة غير مذكورة في موضع آخر منه تجديداً لنشاط السامع، وإنما اختصت سورة الشعراء بهذه الأداة "لأنها موضع بني على فضل اقتصاص لما جرى"، على ما نوه إليه الإسكافي .. وكان الزركشي قد نقل في البرهان عن بعض المتأخرين أنها هنا مركبة من (إذا) التي هي ظرف زمان ماضٍ والتنوين الذي هو عوض عن الجملة المحذوفة بعدها وليست هي

الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به، والمعنى عليه: وإنكم إذا غلبتم أو إذا كنتم من الغالبين لمن المقربين^(١).

ويُرى ثراء المعنى بادياً في قول الله تعالى: (وَقَالُوا إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * أَذَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ * قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ .. الصافات/ ١٥: ١٨)، حيث يحسن الوقف على (نَعَمْ) إن حمل بما بعدها على الاستئناف، في حين يحسن وصلها بما بعدها إن اعتبر ما بعدها جملة حالية العامل فيها الجملة القائمة مقامها (نَعَمْ)، أي تبعثون وأنتم صاغرون أذلاء، وفي هذا الصدد يقول الأشموني: "لا يوقف على (نَعَمْ) إن جعل ما بعدها جملة حالية، أي تبعثون وأنت صاغرون، وإن جعل مستأنفاً حسن الوقف عليها"، وإنما حسن الوقف على (نَعَمْ) والاستئناف في جملة: (وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ) أن ما ذكر في الآيات المتقدمة بالبرهان اليقيني القطعي أمر ممكن، وإذا ثبت الجواز القطعي فلا سبيل إلى القطع بالوقوع إلا بإخبار المخبر الصادق، فلما قامت المعجزات على صدق محمد ﷺ كان واجب الصدق، فكان مجرد قوله: (قُلْ نَعَمْ) دليلاً قاطعاً على الوقوع.

ذلك أنه تعالى لما قرر الدليل القاطع في إمكان إثبات البعث والقيامة في قوله قبلاً: (فَأَسْتَفْتِهِمْ أَهَمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَن خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ)، حكا عن المنكرين أشياء، أولها: تعجبه صلوات الله وسلامه عليه من إصرارهم على الإنكار وهم يسخرون منه في إصراره على الإثبات، وهذا يدل على أنه عليه السلام مع أولئك الأقوام كانوا في غاية التباعد وعلى طرفي نقيض، وثانيها قوله: (وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ)، وثالثها قوله: (وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ)، ويجب أن يكون المراد من الثاني

(١) ينظر روح المعاني/ ٩/ ٣٦ مجلد ٦، ١٩/ ١١٥ مجلد ٢١، ودرة التنزيل للإسكافي ص ٩٦ ومفاتيح الغيب ٧/ ٢٢٩، ١٢، ١٢١ والبرهان ٤/ ١٨٧ والتحرير ٩/ ٤٦ مجلد ٥، ١٩/ ١٢٦ مجلد ٩.

(٢) منار الهدى ص ٣٢٣ وينظر الدر المصون ٩/ ٢٩٨.

والثالث غير الأول لأن العطف يوجب التغاير ولأن التكرير خلاف الأصل، وإذا كان كذلك فلا طريق إلى إزالة هذا الاستبعاد عنهم إلا من وجهين.

أحدهما: أن يذكر لهم الدليل الدال على صحة الحشر والنشر مثل أن يقال لهم: تعلمون أن القادر على الأصعب الأشق وهو خلق السموات والأرض يجب أن يكون قادراً على الأسهل الأيسر.

الطريق الثاني: أن يثبت لهم جهة رسالته بالمعجزات ثم يقول: ثبت بالمعجز كوني رسولاً صادقاً من عند الله، فأنا أخبركم بأن القيامة والبعث حق .. وهذا الطريقان وإن كانا جليين وقويين، إلا أن أولئك المنكرين لشدة بلادتهم وجهلهم لا جرم لم ينتفعوا بهذا النوع من البيان، بل كلما رأوا آية باهرة أو معجزة قاهرة حملوها على كونها سحراً واستهزءوا منها وطلب كل واحد منهم من صاحبه أن يقدم على السخرية وهو المراد من قوله: (يَسْتَسْخِرُونَ).

ثم بين سبحانه أن الذي حملهم على كل هذا على الرغم من ظهور الدلائل هو قولهم: إن الذي مات وتفرقت أجزاءه في جملة العالم فما فيه من الأرضية اختلط بتراب الأرض وما فيه من الهوائية والمائية اختلط ببخارات الجو، كيف يعقل عوده بعينه حياً متحركاً؟، فكان تعالى أن اكتفى بهذا القدر من الجواب لأن ذكر ما أورده في الآيات المتقدمة كاف في الرد عليهم .. ومن تأمل في هذا النسق الكريم يعلم يقيناً أنه ورد على أحسن ترتيب، وذلك لأنه يبين الإمكان بالدليل العقلي ويبين ذلك الممكن بالدليل السمعي وفي ذلك من الزيادة في البيان والتوضيح ما فيه.

ومن جيد ما وجه الطاهر بن عاشور الوقف على (نَعَمْ)، ما أفصح عنه من مجيء قوله: (قُلْ نَعَمْ) بعد قوله: (أءِذَا مِتْنَا)، على طريقة الأسلوب الحكيم، وذلك بصرف قصدهم من الاستفهام إلى ظاهر الاستفهام، فجعلوا كالسائلين: أيبعثون؟ فقل لهم: نعم، تقريراً للبعث المستفهم عنه أي نعم تبعثون وإياهم وتحاسبون، يقول: وجيء بـ (قُلْ) غير معطوف لأنه جار على

طريقة الاستعمال في حكاية المحاورات كما في قوله تعالى: (قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا .. البقرة / ٣٠)¹.

والحق أن ما ذكرناه هنا يكشف عن قصر النظرة القائلة بأنه لا يسوغ الوقف على (نَعَمْ)، بحجة أن جملة (وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ) في محل نصب حال من الفاعل الذي حذف مع فعله وقامت (نَعَمْ) مقامه وقصر العلة على تعلق ما بعدها بما قبلها ولا اتصاله بالقول، وقد يكون من المقبول أن يقصر البعض ذلك على كونه هو المختار أو الأحسن أو الجائز على ما فعل الزركشي في البرهان ومكي في شرح (كلا) و(بلى) و(نعم)².

وإنما جمل وصل (نَعَمْ) بما بعدها عند من ارتأى ذلك وقدمه على غيره، من فرع على إثبات البعث الحاصل بقوله: (نَعَمْ)، كون بعثهم وشيك الحصول لا يقتضي معالجة ولا زمناً، وبيان أن أمر نشرهم من جديد لا يعدو إلا إعادة تنتظر زجرة واحدة، وفرع عليه (فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ)، فقد دلت فاء التفریع على تعقيب المفاجأة ودل حرف المفاجأة على سرعة حصول ذلك، على نحو ما جاء في قوله تعالى: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ .. يس / ٥٣).

والمعنى على جعل قوله: (وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ) جملة حالية من فاعل ما دل عليه (نَعَمْ): تبعثون أنتم وآباؤكم بعث إهانة مؤذنة بترقب العقاب لا بعث كرامة، أو تبعثون كلكم والحال أنكم صاغرون أذلاء لأنهم إذا رأوا وقوع ما أنكروا فلا محالة يذلون، إذ الداخر على كلا التقديرين: الصاغر الذليل.

وهذه الحال زيادة تأكيد في الجواب نظير ما وقع في جوابه ﷺ لأبي بن خلف حين جاء بعظم قد رم، وجعل يفته بيده ويقول: يا محمد أترى أن الله يحيي هذا بعد ما رم؟ فقال ﷺ له على ما في بعض الروايات: (نعم ويبعثك

(١) ينظر التحرير والتنوير ٢٣ / ٩٩ مجلد ١١ وروح المعاني ٢٣ / ١١٦ مجلد ١٣ ومفاتيح الغيب للرازي ١٣ / ٢١٠ وما بعدها.

(٢) ينظر المعالم للحصري ص ١١٠ وشرح (كلا) و(بلى) و(نعم) لمسكي بن أبي طالب القيسي ص ١٠٦.

ويدخلك النار)١، وإنما كنى في الآية عن الحياة الكاملة التي لا دهش يخالطها،
بالنظر في قوله: (يَنْظُرُونَ .. الصافات / ١٩)، لأن النظر لا يكون إلا مع تمام
الحياة، وأثر النظر من بين بقية الحواس لمزيد اختصاصه بالمقام وهو التعريض
بما اعتراهم من البهت لمشادة الحشر٢.

(١) أخرجه وبنحوه الإمام القرطبي في التفسير ١٠ / ٦٨، ١٥ / ٥٨ والجلالين ص ٥٨٦.

(٢) ينظر التحرير ٢٣ / ٩٩ مجلد ١١.

المبحث الثالث

دلالة (كلا) وأثر البدء بها والوقف عليها
في إثراء المعنى واتساعه

أولاً: دلالة (كَلًّا) في اصطلاح النحاة من حيث اللفظ:

اختلف النحويون وأهل اللغة في الأداة (كلا) هل هي بسيطة أم مركبة؟ فذهب سيبويه والخليل والأخفش والمبرد والزجاج وأكثر البصريين إلى القول بحرفيتها فهي عندهم وعند جمهور النحاة حرف رباعي محض، بسيط غير مركب، كما أنه مهمل لا يعمل شيئاً.

وذهب ثعلب^١ إلى أنها من الحروف المركبة كـ (هلاً)، وهي عنده مركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية أو التي للرد، وذلك أن العرب إذا نفت شيئاً قالت: هو كلا ولا. قال الشاعر:

أصاب خصاصة فبدا كليلاً * كلا وانغل سائره انغلا لا^٢
وإنما شددت اللام نتيجة زيادة لام أخرى بعد الكاف أدغمت في لام (لا) النافية لتخرج عن معناها التشبيهي ولتدفع عن (كَلًّا) توهم بقاء معنى الكلمتين: التشبيه والنفي، لأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغير معناها، وأيضاً لتقوية المعنى باعتبار أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى^٣، وفيما ذكره ثعلب ومن لف لفه نظر، يقول ابن فارس في الصحابي:

"وهذا ليس بشيء و(كَلًّا) كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل"^٤، أي على تشديد اللام، وجعل الألف أصلية لحرفيتها، وفي معنى ما ذكره قال ابن يعيش: "(كَلًّا) حرف على أربعة أحرف كـ (أماً) و(حتى) وينبغي أن تكون ألفه أصلاً لأننا لا نعلم أن أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة"^٥.

(١) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث ت ٢٩١هـ.

(٢) البيت لذي الرمة كما في ديوانه ٤٣٤ ومقالة (كَلًّا) واللسان لابن منظور ٢٠ / ٣٥٧ والتاج ١٠ / ٤٤٢.

(٣) الجنى الداني ص ٥٧٨ والمغني لابن هشام ١ / ٣١٩ وبصائر ذوي التمييز للفيروزبادي ٤ / ٣٨١ -

٣٨٣ والإتقان ص ٢٥١ ومعتزك الأقران للسيوطي ٢ / ١٩٣ والكليات للكفوي ص ٩٥.

(٤) الصحابي لأحمد بن فارس ص ٢٥٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٦.

وجنح ابن العريف إلى أنها مركبة من (كَل) و(لا) وهذا المذهب دون سابقه بل هو من الضعف بمكان، لأن (كَل) ليست من الحروف بسبب ولا دليل على تركيبها مع (لا)، فضلاً عن أن هذا لم يقل به أحد من أهل العلم، قال صاحب رصف المباني: "هي بسيطة عند النحويين إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من (كل) و(لا)، وهذا كلام خلف، لأن (كل) لم يأت لها معنى في الحروف فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)، إذ لا يدعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الأفراد، وما ذكره لم يوافق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره"^٣.

وقيل: بل هي مركبة من (ألا) التي للتنبية، و(لا) النافية، يقول الإريلي: "ومع ظهور ضعفها - يعني هذا الأخير وما ذكره ثعلب - لا دليل عليهما". وقد ناقش ابن فارس القول بتركيبها ورده ثم قال:

"فإن قال قائل فما الأصل فيها؟ قلنا: إن (كَلًا) كلمة موضوعة للمعاني التي قد ذكرناها مبنية هذا البناء، وهي مثل (إنّ) و(لعل) و(كيف) وكل واحدة من هذه مبني بناء يدل على معنى، فكذا (كَلًا) كلمة مبنية بناء يدل على المعاني التي نذكرها"^٤.

وقول مكّي إن (كَلًا) تكون اسماً على مذهب الكسائي الذي يرى أنها بمعنى (حقاً)، وكذا قول الرضي:

إنها "إذا كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال: إنها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ولمناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لصدّه"^٥. .. فيه نظر، لأن اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحجج لتكلف دعوى علة لبنائها، لأجل هذا حكم النحاة بحرفيتها

(١) هو الحسين بن الوليد القرطبي كان نحوياً مقدماً، خرج إلى مصر ورأس فيها ٣٦٧هـ، كذا في بغية الوعاة للسيوطي.

(٢) الخلف: الفاسد الساقط.

(٣) رصف المباني للباقي ص ٢١٢.

(٤) جواهر الأدب للإربلي ص ٥٠٦.

(٥) مقالة (كلا) لابن فارس ص ١٠ وينظر شرح (كلا) لمكي ص ٢٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٧٩ وينظر شرح (كلا) لمكي ص ٢٤.

إذا كانت بمعنى (حقاً) أيضاً لما فهموا من أن المقصود، تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية^١.

ولفظ (حقاً) في حد ذاته هو بلا خلاف "مصدر منصوب بالفعل المقدر له، فيعمل فيما بعده نصباً"^٢ على معنى وتقدير: أحق ذلك حقاً. أما إيقاع المصدرية على (كَلًّا) نفسها فلم يقل به - فيما أعلم - سوى أبي الفتح في المحتسب، اعتماداً على بعض القراءات الواردة في هذا الشأن ونقله عنه غيره، فقد أوضح أن ثمة قراءة بتنوين (كلا) في قوله تعالى: (وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلًّا .. مريم / ٨١، ٨٢)، ثم ذكر أنه "ينبغي أن تكون (كلا) هذه مصدراً كقولك: (كل السيف كلاً) فهو إذاً منصوب بفعل مضمّر فكأنه لما قال سبحانه: (وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا) قال الله سبحانه راداً عليهم: (كَلًّا) ووقف، أي (كلّ هذا الرأي والاعتقاد كلاً) و(رأوا منه رأياً كلاً)، كما يقال ضعفاً لهذا الرأي .. ثم قال من بعد (سَيَكْفُرُونَ)، فهناك إذاً وقفان.

أحدهما (عِزًّا) والآخر (كَلًّا) من حيث كان منصوباً بفعل مضمّر لا من حيث كان زجراً وردعاً^٣، ولعل ما ذكره من هذا الرأي الغريب يعضده قراءة (كَلًّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ .. مريم / ٧٩) بالتنوين أيضاً، وأياً ما كان الأمر ففي الأولى كما ذكر العكبري وجهان، أحدهما: هي مصدر (كلّ) أي أعيا أي كلّوا في دعواهم وانقطعوا، أو كلّوا عن عبادة الله لتهاونهم بها من قول العرب (كلّ السيف) إذا نبا عن الضرب، و(كلّ زيد) أي تعب فتكون منصوبة على المصدرية بفعل مقدر من لفظها، والثاني هي بمعنى الثقل، أي حملوا كلاً فتكون مفعولاً به بفعل مقدر من معنى الكلام، ويجوز أن تكون نعتاً لـ

(١) ينظر المغني ١ / ٣٢١ وجواهر الأدب ص ٥٠٥ والكليات للكفوي ٤ / ٩٥ ودراسات لأسلوب القرآن لعزيمة القسم الأول ٢ / ٣٨٦.

(٢) معاني الحروف للرماني ص ١٢٢ وينظر جواهر الأدب ص ٥٠٦.

(٣) المحتسب ٢ / ٤٥ وينظر البحر ٦ / ٢١٣ ودراسات لعزيمة القسم الأول ٢ / ٣٨٨.

(٤) إملاء الرحمن للعكبري ص ٤١٣ وينظر الدر المصون ٧ / ٦٣٨ ودراسات لعزيمة ٢ / ٣٨٨.

(ءِإِهَّةً) قاله ابن عطية، وفيه نظر إذ ليس المعنى على ذلك، وقد يظهر له وجه بأن يكون قد وصف الآلهة بالكل الذي المصدر بمعنى الإعياء والعجز، كأنه قيل: آلهة كآلين أي عاجزين منقطعين، ولما وصفهم بالمصدر وحده^١. وفي تقديره أن ثبوت هاتين الروايتين محمول على كونها فعلاً، وأن ذلك ليس بمانع أن تظل (كَلًّا) الأداة - أداة الردع والزجر - حرفاً على وضعها الأصلي الذي ارتضاه النحاة وأهل اللغة، خلافاً لما جنح إليه الزمخشري حيث قال: "ولقائل أن يقول: إن صحت هذه الرواية فهي (كَلًّا) التي للردع، قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قوله (قَوَارِيرًا .. الإنسان / ١٥)"، قال أبو حيان: "وهذا ليس بجيد لأنه قال: (التي للردع)، والتي للردع حرف، ولا وجه لقلب ألفها نوناً، وتشبيهه بـ (قَوَارِيرًا) ليس بجيد لأن (قَوَارِيرًا) اسم رجع به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً من ألف، بل هو تنوين الصرف"^٢.

ثانياً: دلالة (كَلًّا) من حيث المعنى:

تأتي (كَلًّا) عند ثعلب وابن العريف وسيبويه وأكثر البصريين لتفيد معنى الردع والزجر^٣ قال صاحب الكتاب: "وأما (كَلًّا) فردع وزجر"، ولا معنى لها عنده وعندهم إلا ذلك، حتى إنهم يميزون أبداً الوقف عليها والابتداء بها وبها بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كَلًّا) في سورة فاحكم بأنها مكية^٤ لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها^٥.

(١) كذا ذكره السمين الحلبي في الدر المصون ٧ / ٦٣٩ وينظر المحرر الوجيز لابن عطية ١١ / ٥٥.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٦ / ٢١٤ والكشاف ٢ / ٥٢٣.

(٣) وكلاهما بمعنى، إذ يعني الردع: الكف عن الشيء، كما يرد الزجر ليفيد معنى المنع والانتهاز [ينظر اللسان مادة ردع وزجر].

(٤) الكتاب ٢ / ٢١٢.

(٥) قال عطاء بن أبي مسلم كانوا إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة [كذا في حاشية الأمير على المغني ١ / ١٦٠].

(٦) ينظر المغني ١ / ٣٢٠ وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٣٨١ والإتقان ص ٢٥١ ومعتزك الأقران ٢ /

وصرح الزمخشري وأبو حيان إلى أنها كذلك وإن لم يكن شيء قبل (كَلًّا) يتوجه إليه الردع والزجر، وحجته في ذلك دلالة الكلام عليه، وسيأتي التعقيب على هذا الكلام والرد عليه.

ويرى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها فزادوا فيها معنىً ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدئ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للكسائي ومتابعيه^٢ قالوا: تكون بمعنى حقاً، فيبتدئ بها لتأكيد ما بعدها فهي في حكم الاسم وموضعها في موضع النصب على المصدر والعمل محذوف.

وثانيها: للنضر بن شُميل^٣ والفراء ومن وافقهما، قالوا: (كَلًّا) حرف تصديق يأتي جواباً لكلام سابق لفظاً أو تقديراً ويكون بمعنى (نعم) و(لا)، أو على حد قول ابن يعيش في شرح المفصل نقلاً عن الفراء هي حرف ردّ يكتفى بها كـ (نعم) و(بلى) إثباتاً ونفيًا وبذا تكون صلة لما بعدها كقولك: (كلا ورب الكعبة) بمعنى إي ورب الكعبة، وحملوا عليه قوله تعالى: (كَلَّا وَالْقَمَرَ .. المدثر / ٣٢)، وركّب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة، مذهبي الكسائي والنضر إضافة لمذهب سيبويه وعامة البصريين، فجعلها مذهباً واحداً .. قال في التسهيل: "(كَلًّا) حرف ردع وزجر، قد تؤوّل بـ (حقاً) وتساوي (إي) معنىً واستعمالاً"^٥.

١٩٣ ومعالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١٣٩.

(١) ينظر الكشاف / ٤ / ٢٢٤ والبحر المحيط / ٨ / ٤٩٣ ودراسات قرآنية د/ عضية / ٢ / ٣٨٥.

(٢) منهم - على ما جاء في الجنى - تلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل وأبو بكر ابن الأنباري [الجنى الداني ص ٥٧٧ وينظر حاشية الجمل / ٣ / ٨٦].

(٣) مصغراً بن خَرَشَةَ البصري من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعة من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو إخباري فأفاد بها إلى أن توفي سنة ٢٠٤ هـ [كذا ذكره الأمير في حاشيته على المغني / ١ / ١٦٠].

(٤) ينظر المغني / ١ / ٣٢٠ والجنى ٥٧٧ والبصائر / ٤ / ٣٨١ وجواهر الأدب ص ٥٠٦ وشرح المفصل

/ ٩ / ١٦ والدر المصون / ٧ / ٦٣٧.

(٥) ينظر التسهيل ص ٢٤٥ والجنى ص ٥٧٧.

وثالثها: لأبي حاتم السجستاني ومن شايعه، قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، كذا نص عليه ابن هشام صاحب المغني، ونسب المرادي هذا الأخير وما قبله لأبي حاتم فقال: "ذهب أبو حاتم ووافقه الزجاج إلى أنها تكون رداً للكلام الأول، وتكون للتنييه ويستفتح بها فتكون بمعنى (ألا)"، وابن هشام في ذلك تابع لابن يعيش^٢، والقول بإفادة (كلاً) للرد هو مذهب أبي عبد الله الباهلي، وهو قريب من معنى الردع.

ومن المعاني التي تأتي (كلاً) لتفيدها من غير المعاني الأربعة السابقة أنها تأتي بمعنى (لا) فتكون لنفي ما تقدم قبلها من الكلام، غير أن هذا النفي يأخذ صوراً متعددة فقد يأتي لمجرد الردع تقول لشخص: (فلان يبغضك) فيقول: (كلاً) ردعاً له، أي: ليس الأمر كما تقول، وقد يجيء النفي مصحوباً بالإنكار وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر، فيذكر بعده (كلاً) بياناً لكونه منكراً كقوله تعالى: (وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيُكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا .. مريم/ ٨١، ٨٢) أي ليس الأمر كذلك، فيكون نفيًا على سبيل الإنكار، وقد يجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب كقولك لمن قال لك (إفعل كذا): كلاً، أي لا يجب إلى ذلك، وقد يأتي كذلك وتكون (كلاً) من كلام المتكلم بما قبلها، كما في قول الله تعالى:

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا .. المؤمنون / ٩٩، ١٠٠)، وهي على أي، حرف دال على هذا المعنى ولا موضع لها من الإعراب، ولا تستعمل عند حذاق النحويين بهذا المعنى إلا في الوقف عليها فتكون زجراً ورداً وإنكاراً لما قبلها لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وهذا مذهب سيبويه والخليل والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، ومن شواهد كلاً المفيدة للنفي قول العجاج:

-
- (١) ينظر المغني ١ / ٣١٩ ومعالم الاهتداء ص ١٤٠.
(٢) الجنى ص ٥٧٧ بتصرف وينظر لسان العرب ٥ / ٣٩٢٦ وجواهر الأدب ص ٥٠٦ وفي التسهيل ص ٢٤٥ ولا يكون لمجرد الاستفتاح خلافاً لبعضهم.
(٣) ينظر شرح المفصل ٩ / ١٦.
(٤) هو عبد الله بن محمد من أهل سمرقند روى عنه السدازقطني .. تاريخ بغداد ١٠ / ١١٩.

قد طلبت شيبان أن تُصاكَموا * كَلًّا ولَمَّا تَصْطَفِقَ مَاتَمٌ
 وكان الرماني قد ذهب إلى أن (كَلًّا) "تأتي على ضربين أحدهما أن تكون ردعاً
 ونفياً كقوله تعالى: (لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلًّا .. مريم / ٨١، ٨٢)، وقوله تعالى:
 (قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلًّا .. الشعراء / ٦١، ٦٢) أي
 على طريق الزجر والردع، والثاني أن يكون بمعنى حقاً ومنه قوله تعالى: (كَلًّا
 إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطٍ .. العلق / ٦)" أ.هـ.^٢

وذكر بعضهم أنها تأتي صلة للكلام فتكون بمعنى (إي)، ونسب المرادي
 هذا الأخير للباهلي أيضاً وقال: إنها عنده "تكون على وجهين"^٣ وذكرهما، غير
 أن صاحب الفتوحات الإلهية فيما عُرف بحاشية الجمل، استنكر استلزامها لأن
 تكون صلة في الكلام بمعنى (إي)، لأن (إي) وإن كان حرف جواب إلا أنه
 "مختص بالقسم"^٤ وحمل عليه بعضهم قوله تعالى:

(كَلًّا وَالْقَمَرَ .. المدثر / ٣٢)، غير أن الرضي أثر جعلها هنا بمعنى حقاً،
 وقال معلقاً: "يجوز أن يجاب بجواب القسم كما في الآية، وأن لا يجاب كقوله
 تعالى: (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ .. القيامة / ٢٠)"، على الرغم من أنه صرح
 في موضع آخر بأن مما "يقوم مقام القسم .. (كَلًّا) إذا لم يكن ردعاً نحو (كَلًّا
 لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ .. الهمزة / ٤)"^٥ وذلك - بالطبع - يستلزم الجواب حتماً
 ولو مقدراً.

وقيل: إن (كلا) تأتي أيضاً بمعنى (سوف)، كذا ذكره المرادي بلفظ
 التضعيف، ونسبه السيوطي للفراء وابن سعدان^٦ وفيه نظر، لمجيء حرف

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية / ٤ / ٤٧٩ وحاشية الجمل / ٣ / ٨٦ وشرح كلا لمكي ص ٢٣ والكليات
 للكفوي / ٤ / ٩٥ واللسان مادة: كلا.
 (٢) معاني الحروف للرماني ص ١٢٢.
 (٣) الجنى الداني ص ٥٧٧.
 (٤) حاشية الجمل / ٣ / ٨٦.
 (٥) شرح الرضي على الكافية / ٤ / ٤٧٩.
 (٦) شرح الرضي / ٤ / ٣١٩.
 (٧) ينظر السابق وينظر المعتك / ٢ / ١٩٤.

التسوية بلفظه بعد (كَلًّا) كما هو الحال في قول الله تعالى: (كَلًّا سَوَّفَ تَعَلَّمُونَ .. التكاثر / ٣).

ومهما يكن من أمر فقد تحصل مما ذكر أن لـ (كَلًّا) - من غير المعاني التي تفيدها مع النفي - ثمانية معانٍ أكثرها اطراداً هو مجيئها للردع والزجر.

مناقشة ما ذكر من الآراء السالفة الذكر:

بعد أن ظهر ضعف القول بتركيب (كَلًّا) وترجح ما ذكره سيبويه والخليل وأكثر البصريين من القول بحرفيتها وبساطتها.. تجدر الإشارة إلى أن ما ذكره من قصر المعنى في (كَلًّا) على الردع والزجر بحجة أن أكثر ما نزل ذلك في مكة، وأن أكثر العتو كان بها، ومن أن ذلك يستلزم أن يكون المقام المعبر عنه بـ (كَلًّا) دائماً وأبداً مقام تهديد ووعيد.. فيه نظر، ذلك أن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبة، وإلا فكيف تأتى الإيمان لأبي بكر وعليٍّ ومن نحا نحوهما ممن رقت قلوبهم لما نزل من الحق وآمنوا - لأول وهلة - بدعوة الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه.

فحمل (كَلًّا) على الردع والزجر، كذا على الإطلاق وعلى العموم - مع ما ذكرنا - فيه ما فيه من التكلف الذي يدل عليه وعلى ما سبق ذكره، عدم ظهور معنى الزجر والردع في (كَلًّا) المسوقة في التنزيل بنحو (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ .. الانفطار / ٨)، (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ .. المطففين / ٦)، (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ .. القيامة / ١٩) لمنافاة سياقات هذه الآيات وما جاء على شاكلتها مع مقامي التهديد والوعيد اللذين يستلزمهما معنى الردع والزجر، بل ولاختلافهما مع ما جاء بعدها في توجيه الخطاب وصورته.

(١) هي على سبيل الإجمال: الردع، وبمعنى (حقاً)، وبمعنى (نعم) و(لا) أو (بلى) أي حرف رد صلة لما قبلها، وبمعنى (ألا) الاستفتاحية، وللنفي الحقيقي أو المجازي جواباً لكلام سابق، وبمعنى (إي)، وصلة للقسم، وبمعنى (سوف).

وإننا لو وجدون مصداق ذلك عندما نقرأ ما جاء منها على الترتيب قول الله تعالى: (كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ .. الانفطار/ ٩) وقوله: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ .. المطففين/ ٧) وقوله: (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ .. القيامة/ ٢٠)، فقد جاء الخطاب في آية الانفطار موجهاً لمطلق الإنسان الوارد ذكره في قوله قبل: (يَتَأْتِيهَا الْآلِنَسُنُّ مَا عَرَكَ بَرَبِّكَ الْكَرِيمِ .. الانفطار/ ٦)، بينما ورد في الآية التي تلتها (وَأِنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ) والتي لم تصدر بـ (كلا)، موجهاً لأهل مكة المكذبين بالقيامة والحساب .. كما جاء في أولى آيات سورة المطففين الأربع التي صدرت كل منها بـ (كَلَّا) في سياق الحديث عن البعث، بينما وردت الآية الرابعة من نفس السورة وهي قوله: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ .. المطففين/ ١٨) على الاستئناف، فـ (كَلَّا) فيها في معني (ألا) الاستفتاحية، ولا يصلح جعلها لغير ذلك وإلا لاستلزم نفي البعث وهو ما لا سبيل للآية إليه .. وجاء الخطاب في أولى آيات القيامة في سياق الحديث عن عدم تمهل النبي ﷺ لما يتلوه عليه جبريل عليه السلام من كلام الله، وورد النسق الكريم فيما أعقبها متحدثاً عن عجلت لهم الدنيا بخيرها وشرها وغيبت عنهم الآخرة، مما حاشاه ﷺ - مع اختلاف السياق - أن يكون واحداً منهم.

وابتداءً على ما سبق فقول من قال من المفسرين: "فيما ذكر ردع عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وعن ترك الإيمان بالبعث، وعن العجلة بالقرآن"، تعسف ظاهر، إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، كما أن طول الفصل في الثالثة بين (كَلَّا) وذكر العجلة يحول دون حمل المعنى على الردع والزجر إذ فصل بين قوله: (لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ .. القيامة/ ١٦) وقوله: (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ .. القيامة/ ٢٠) بثلاث آيات هي قوله: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ .. القيامة/ ١٧ - ١٩)، فضلاً عن أن السياق نفسه - على ما

هو ظاهر بأدنى تأمل في سابق الآيات ولاحقها - لا يعين على جعل المعنى كذلك.

يضاف إلى كل ما سبق في عدم جواز قصر المعنى في (كَلَّا) على الردع والزجر، أن أول ما نزل من القرآن هو الخمس آيات الأولى من سورة العلق، ثم نزل: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ .. العلق/٦)، فجاءت بذلك في افتتاح كلام، فأنى لـ (كَلَّا) أن يكون مجيئها للردع والزجر وهما يقتضيان كلاماً سابقاً يستدعي أن يزجر عنه؟

كذا أفاده ابن هشام في المغني والفيروزبادي في البصائر وما ذكره يعني بالضرورة أنه وإن ناسب أن يأتي المعنى في (كَلَّا) مفيداً الزجر والردع في كثير من الآيات الواردة فيها، فإن هذا لا يعني لزومها لهذين المعنيين في كل ما ورد في التنزيل، وهذا ما يميل إليه الباحث ويطمئن إليه ويرتضيه، إذ من الآيات الواردة فيها هذه اللفظة - حتى من غير ما ذكرنا - ما لا يتناسب البتة مع هذا المعنى.

ويعد ما ذكره صاحب المغني والبصائر - في الحقيقة - ترجيحاً لما ارتآه أبو حاتم والكسائي والنضر بن شميل من أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها ومن أنها تأتي - أحياناً - بمعنى (ألا) الاستفتاحية على ما ارتآه الأول ومتابعوه، وبمعنى (حقاً) على ما ذهب إليه الثاني ومتابعوه، وبمعنى (نعم) و(لا) أي حرف تصديق فيكون جواباً على ما ارتآه الثالث ومتابعوه، وإن كان الأول - من بين هذه الثلاث أعني رأي أبي حاتم - هو الأكثر اطراداً إذ لا يتأتى قول الكسائي ومن لف لفه في نحو قول الله تعالى: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي كَلَّا سَجِينٍ .. المطففين/٧)، وقوله: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ .. المطففين/١٨)، وقوله: (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ .. المطففين/١٥)، لأن الحرف (إن) لا بد أن يكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ولا

(١) ينظر المغني/١ / ٣٢٠ والبصائر/٤ / ٣٨١ كما ينظر معترك الأقران ٢ / ١٩٤ ومعالم الاهتداء للحصري ص ١٤٠.

(٢) وإن كان ما ارتآه بعضهم لا يخلو عن كدر لقولهم بلزوم ذلك دائماً.

يكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم فإن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وليس الأمر كذلك بالنسبة لـ (حقاً) التي لا تأتي إلا منونة على ما هو العكس من (كلاً).

وقد أخطأ الشوكاني خطأ فادحاً حين ذكر في حق آية المطففين ما نصه: "عند أبي حاتم أن (كلاً) بمعنى حقاً متصلة بما بعدها، على معنى: حقاً إن كتاب الفجار لفي سجين"^١، ففاته بذلك الصواب مرتين مرة حين نسب القول باستخدام (كلاً) بمعنى (حقاً) إلى أبي حاتم بينما هو في الحقيقة منسوب للكسائي، ومرة أخرى حين حمل عليه معنى الآية الكريمة، بينما هي في مثل هذه الآية لا تكون كذلك لكسر الهمزة بعد الأداة (كلاً)، وما أكثر الأخطاء التي وقع فيها أهل التأويل بسبب عدم مراعاة هذه الفروق الدقيقة وعدم جعلها في الاعتبار.

هذا وكما لا يتأتى قول الكسائي في نحو قوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ .. المؤمنون / ١٠٠)، وقوله: (كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ .. الشعراء / ٦٢) لذات السبب يعني لما سبق ذكره من أن لو كانت بمعنى (حقاً) لفتحت همزة (إن) لأن (إن) تفتح همزتها وجوباً بعد (حقاً) وهي هنا مكسورة .. لا يصح كذلك أن تكون (كلاً) في الآيتين المذكورتين حرف جواب كما هو مذهب النضر والفراء ومن تبعهما، لأنها لو كانت حرف جواب لاختل المعنى فيهما، ولدلت في آية المؤمنون على الوعد بالرجوع إلى الدنيا، لأن (نعم) أو ما في معناها كـ (إي) إذا وقعت بعد الطلب دلت على الوعد فإن قيل لك: (أعط فلاناً كذا) فقلت: (نعم)، كان قولك (نعم) وعداً بالإعطاء.

(١) قال الدماميني: وهذا إن ارتبط ما بعد (حقاً) به أو بما قبله، أما إذا جعل (حقاً) راجعاً لما قبل و(إن) مستأنفة، فالواجب الكسر كما في نحو (إليه مرجعكم جميعاً وعد الله حقاً إنه يبدأ الخلق ثم يعيده .. يونس / ٤) في قراءة الجماعة بكسر (إن)، لكن رجوع حقية (كلاً) لما قبلها يبعد اطراده، كذا نص عليه الأمير في حاشيته على المغني ١ / ١٦٠.

(٢) فتح القدير للشوكاني ٥ / ٣٩٩.

و(كَأَلًا) في آية المؤمنون وقعت بعد الطلب وهو (أَرْجِعُونِ)، وعليه فلو حملناها على معنى (نعم) لكانت وعداً من الله عز وجل بالرجوع إلى الدنيا، والله تعالى لم يعد أحداً بالرجوع إلى الدنيا، لأن سنته الماضية في عباده التي سبقت بها إرادته وعلمه أن أحداً ما لا يرجع إلى الدنيا بعد مفارقتها، فحيث لا يصح حمل (كَأَلًا) في الآية الكريمة على هذا المعنى، وإذا بطل أن تكون بمعنى (حقاً) وبمعنى (نعم) تعين أن تكون إما للردع والزجر، وإما للاستفتاح .. وهذان المعنيان لا ينبو عنهما لفظ الآية ولا ينفر منهما معناها.

والشيء بالشيء يذكر، فما قيل في آية المؤمنون يقال مثله في قوله من سورة الشعراء: (قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ .. الشعراء/ ٦١، ٦٢)، أما عدم جواز جعلها بمعنى (حقاً) فلما سبق من أن لو كانت بمعنى (حقاً) لتعين فتح الهمزة بعد (كَأَلًا)، بينما هي بعدها في الآية الكريمة مكسورة، وأما عدم جواز جعلها بمعنى (نعم) - كما هو مذهب الفراء - فلأن (نعم) بعد الخبر تدل على التصديق ولا يصح إرادة التصديق هنا لأنه سيترتب عليه أن يكون المعنى (أنتم مدركون) وليس ذلك معنى الآية، فيتعين أن تكون (كَأَلًا) في هذا النظم الكريم أيضاً إما بمعنى الردع والزجر وإما بمعنى الاستفتاح، فقد تحقق في هذين الموضوعين مذهب أبي حاتم دون مذهب الكسائي والفراء، الأمر الذي يعني - على ما ارتضاه ابن هشام - أن مذهب أبي حاتم هو الأكثر اطراداً والأوسع تناولاً.

وصفوة القول، أن (كَأَلًا) لا تكون بمعنى (حقاً) بحال إذا كسرت بعدها همزة (إن) بل يتعين حينئذ أن تكون للردع أو الاستفتاح كما في آيتي المؤمنون والشعراء، وقد تفيدهما معاً إذا صلح الموضع للردع وغيره، كما يمتنع كونها للزجر إذا لم يكن قبلها ما يصح الرد عليه،

(١) ينظر مغني اللبيب / ١ / ٣٢٠، ٣٢١ كما ينظر البصائر ٣٨١، ٣٨٢ ومعالم الاهتداء ص ١٤٠ - ١٤٣.

كما في قوله تعالى: (وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ * كَلَّا وَالْقَمَرِ .. المدثر/ ٣١، ٣٢).

يقول ابن هشام في مغني اللبيب: "إذا صلح الموضع للردع ولغيره كما في قوله تعالى: (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ .. مريم / ٧٨، ٧٩) وقوله: (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ .. مريم / ٨١، ٨٢)، جاز الوقف على (كَلَّا) على احتمال أن تكون للردع، وجاز الابتداء بها على احتمال أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية أو بمعنى (نعم)، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيه.

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو: (رَبِّ أَرْجِعُونِ * لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ .. المؤمنون / ٩٩، ١٠٠)، لأنها لو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال: (أكرم فلاناً) فتقول: (نعم)، وكذا قوله تعالى: (قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ .. الشعراء / ٦١، ٦٢)، وذلك لكسر (إن) ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو: (وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ * كَلَّا وَالْقَمَرِ .. المدثر / ٣١، ٣٢)، إذ ليس قبلها ما يصلح رده؛ وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل في عد خزنة جهنم (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ .. المدثر / ٣٠)، قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل: (كَلَّا) زجر له، قول متعسف لأن الآية لم تتضمن ذلك^١.

(١) مغني اللبيب / ٣٢١ بتصرف وينظر البصائر ٤ / ٣٨٢ ومعالم الاهتداء ص ١٤٣ كما ينظر بحثنا (كلا .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم) ص ٤ وما بعدها.

ثالثاً: الوقوف على (كَلًّا) والبدء بها وأثر ذلك في اتساع

المعنى:

تشير الآيات التي ورد ذكرها في قول الله تعالى: (أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالاً وَّوَلَدًا * أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلًّا * سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا * وَنَرْتُهُرُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا * وَأَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيُكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلًّا * سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا .. مريم/ ٧٧-٨٢)، إلى ما كان من شأن خباب بن الأرت مع العاص بن وائل السهمي وتحكي ما قاله الأخير وما سجله على نفسه من تكذيب بالله وبالبعث واليوم الآخر.

ففي الصحيح أن خباباً كان يصنع السيوف في مكة، فعمل للعاص بن وائل سيفاً وكان ثمنه دينا على العاص، وكان خباب قد أسلم فجاء يتقاضى دينه من العاص فقال له العاص بن وائل: لا أقضيكه حتى تكفر بمحمد، فقال خباب وقد غضب:

لا أكفر بمحمد حتى يميئك الله ويبعثك، فقال العاص أو مبعوث أنا بعد الموت؟ قال: نعم، قال العاص متهكماً:
إذا كان ذلك فسيكون لي مال وولد وعند ذلك أقضيك دينك، فنزلت الآيات.

فالآيات كما هو متضح، جاءت في سياق الرد والإنكار على العاص بن وائل، وذلك حين لم يكتف بما جاء على لسانه فيما سبق أن نقلناه عنه، حتى راح يقول للخباب الذي جاءه في رجال من أصحاب النبي ﷺ: أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنْ فِي الْجَنَّةِ ذَهَباً وَفِضَّةً وَحَرِيراً وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ؟ قالوا: بلى، قال على سبيل التهكم والاستخفاف:

موعدكم الآخرة، والله لأوتين مالا وولداً ولأوتين مثل كتابكم الذي جئتم به^(١).

(١) ينظر روح المعاني ١٦/١٨٨ مجلد ٩.

فمجيء (كَلَّا) في سياقات سورة مريم: (كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ .. مريم/ ٧٩) (كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ .. مريم/ ٨٢) زجر له ولمن معه لتفوهه بتلك العظيمة، وردع له ولهم عن اتحاذه ومن معه آلهة اعتقدوا فيها العزة والنصرة، وحسبوا أنها تمنعهم من عذاب الله، ونفي في الوقت ذاته وإبطال لصحة ما تضمه قوله تعالى: (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمٍرَاتُخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا)، وقوله (وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا)، كأنه سبحانه كلف من شاء من ملائكته بتسجيل وضبط كل ما يصدر منه ومنهم تمهيداً لمجازاتهم عليه، فهو في معنى قوله على وجه التهديد والوعيد:

فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذا وليرجع عن صلفه وكبره ولينزجر من معه، فلا هو أطلع على الغيب ولا هو اتخذ عند الرحمن عهداً أن يحقق له شيئاً مما زعم حتى يقول ما قال، ولا الأمر على ما ظنه أهل ملته من أن الآلهة التي اتخذوها من دون الله ستشفع لهم أو تدفع عنهم أو تمنعهم من عذاب يوم القيامة، فإن هذه الآلهة ومنهم الملائكة والجن الذين يعبدونهم من دون الله تعالى سيكفرون بعبادتهم وينكرونها عليهم ويتبرؤون إلى الله منهم ويكونون عليهم ذلاً وهواناً لا عزاً ونصراً.

وعلى هذين الوجهين المتضمنين لمعنى الردع والمعنى (لا) النافية يوقف على (كَلَّا) في الموضوعين، لكون ما بعدها فيهما على الاستئناف ولكونها هي في معنى النفي لما قبلها والإثبات لما بعدها، فأما الأول ففي مقام التهديد والوعيد، وأما الثاني ففي مقام التنبيه على الخطأ لبيان أن الصواب قد جانبهم فيما تصوره ورجوه لأنفسهم، ولتوضيح أنهم مخطئون فيما ظنوا فيه النفع والعزة والمنعة .. ويكون الوقف على (كَلَّا) فيهما بذلك كافياً لتعلقه في الموضوعين بما قبلها تعلقاً معنوياً، وقد أيد الوقف عليهما لما ذكرنا الداني والأشموني - متأثرين بالخليل وسيبويه - غير أنها جعلاه من وقف التمام.

ولا يرد على ما جاء في حق العاص أن كيف يتأتى حدوث الكتابة مستقبلاً - مع ما أفادته سين التسوييف - مع أنه قد كتب من غير تأخير، ولكون نفس الكتابة لا تتأخر عن القول كما قال سبحانه: (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ

رَقِيبٌ عَتِيدٌ .. ق / ١٨)؟ .. لأن جوابه، أنه على معنى سنظهره له ونعلمه أنا كتبنا قوله، وأنه على عادة وطريقة قول المتوعد للجاني: (سوف أنتقم منك)، يعني أنه لا يخل بالانتصار وإن تناول به الزمان واستأخر.

وعليه فالاستفهام في قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتَ؟) مستعمل في التعجب من قصة العاص الذي نزلت في حقه هذه الآيات، ولفت الذهن إلى معرفتها أو إلى تذكرها، "والإيدان أنها من الغرابة والشناعة بحيث يجب أن ترى ويقضى منها العجب .. والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام، أي أنظرت فرأيت الذي كفر بآياتنا الباهرة التي حقها أن يؤمن بها كل من شاهدها"، والخطاب فيها لكل من يصلح له الخطاب، ويجوز أن يكون خطاباً للنبي ﷺ، وعلى القول بأن (أرأيت) بمعنى أخبر تكون الفاء على أصلها، والمعنى: أخبر بقصة هذا الكافر عقب حديث أولئك الذين قالوا: (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا .. مريم / ٧٣)، غير أن الذي يستدعيه جزالة النظم الكريم هو جعل الفاء للعطف على مقدر محذوف، ليكون المعنى: انظر يا محمد إلى هذا الكافر فتعجب من حالته وجراءاته الشنيعة، كذا ذكره أبو السعود^١.

وعلى أي فجملة (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ) جواب لكلامه على طريقة الأسلوب الحكيم بحمل كلامه على ظاهر عبارته من الوعد بقضاء الدين من المال الذي سيجده حين يبعث، جيء به على سبيل الاستفهام الإنكاري التعجبي، و(أَطَّلَعَ) افتعل من طلع للمبالغة في حصول فعل الطلوع وهو الارتقاء .. ومن أجل هذا أطلق الاطلاع على الإشراف على الشيء، لأن الذي يروم الإشراف على مكان محبوب عنه يرتقي إليه من علو، فالأصل إن فعل (أَطَّلَعَ) قاصر غير محتاج إلى التعدية، قال تعالى: (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ * فَأَطَّلَعَ فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ .. الصافات / ٥٤، ٥٥)، فإذا ضُمَّنْ معنى

(١) تفسير أبي السعود ٥ / ٢٧٩ مجلد ٣.

(٢) ينظر السابق.

(أشرف) عدى بحرف الاستعلاء، كقوله تعالى: (لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا.. الكهف/ ١٨).

قال في الكشاف: "ولاختيار هذه الكلمة شأن، يقول: أو قد بلغ من عظمة شأنه أن ارتقى إلى علم الغيب"، أي حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة مالا وولداً وأن يقسم عليه؟، ذلك أن في اختيارها رداً لقاتله الشنعاء وإظهاراً لبطلانها على إثر ما أشير إليه بالتعجب منها، لأنه لما قال: (فسيكون لي مال وولد) عني أن ماله وولده راجعان إليه يومئذ، والمعنى على حد قول ابن عاشور: أشرف على عالم الغيب فرأى مالا وولداً معدّين له حين يأتي يوم القيامة أو صائرين معه في الآخرة، (أَمْ أَلْتَمِذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) بأنه معطيه ذلك فأيقن بحصوله؟ فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقتين، إما مكاشفة ذلك ومشاهدته وإما إخبار الله بأنه سيعطيه إياه.

والمتلّق (عند)، ظرف مكان وهو استعارة بالكناية، إذ شبه الوعد بصحيفة مكتوب بها تعاهد وتعاهد بينه وبين الله موضوعه عنده سبحانه، لأن الناس كانوا إذا أرادوا توثيق ما يتعاهدون عليه كتبوه في صحيفة ووضعوها في مكان حصين مشهور كما كتب المشركون صحيفة القطيعة بينهم وبين بني هاشم ووضعوها في جوف الكعبة.

وفي تعقيبه بقوله: (كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ)، إشارة إلى هذا المعنى بطريقة مراعاة النظير^٢، وفي التعرض لعنوان الرحمانية إشعار بعلية الرحمة لإيتاء ما يدعيه، كما أن استحضر مدلوله أجدر في وفائه بما عهد به من النعمة المزعومة لهذا الكافر.. وفي اختياره، تورك على المشركين الذين قالوا: وما الرحمن؟ والكلام بجملته مجازاة مع اللعين بحسب منطوق مقاله، أي على طريقة كلامه مع خباب التي كانت كذلك.

(١) ينظر التحرير ١٦ / ١٥٨، ١٦٠ مجلد ٨.

(٢) الكشاف ٢ / ٤٢٢.

(٣) ينظر التحرير ١٦ / ١٦٠، ١٦١ مجلد ٨.

(٤) ينظر السابق كما ينظر تفسير أبي السعود ٢٧٩ / ٥ مجلد ٣.

وقوله (كَأَلَّا) ردع له عن التفوه بتلك الكبيرة وزجر له عن التهادي فيها، والتعبير بحرف التنفيس في قوله: (كَأَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ) لبيان أن ذلك واقع لا محالة، وهو كقوله تعالى: (كَأَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) والمعنى: سنظهر أنا كتبنا، أو سننتقم منه انتقام من كتب جريمة الجاني وحفظها عليه، فإنه نفس الكتبة لا تكاد تتأخر عن القول لقوله تعالى: (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ .. ق / ١٨)، ومبنى العبارة على الاحتمال الأول تنزيل إظهار الشيء الخفي منزلة إحداث الأمر المعلوم بجماع أن كلا منهما إخراج من الكون إلى البروز فيكون استعارة تبعية مبنية على تشبيه إظهار الكتابة على رؤوس الأشهاد بإحداثها، ومدار الاحتمال الثاني تسمية الشيء باسم سببه فإن كتابة جريمة المجرم سبب لعقوبته قطعاً.

ومعنى (كَأَلَّا) في الآية الثانية ردع عن اعتقادهم الباطل وإنكار لوقوع ما علّقوا به إطماعهم الفارغة من اتخاذ الأصنام آلهة (لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا) ووصلة إليه سبحانه وشفعاء عنده، فيكون مقابل قوله: (وَأَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً) وفيه تمام المقابلة، أي بعد أن تكلفوا جعلهم آلهة لهم سيكفرون بعبادتهم وهذا هو الأظهر في حمل الآية عليه، خلافاً للقول بعود الضمير فيه على الآلهة بوصفه أقرب مذکور، إذ التعبير بالفعل (سَيَكْفُرُونَ) وبحرف الردع قبله يرجح جعل الواو في (سَيَكْفُرُونَ) لأهل الكفر، كما يرجحه ما ولي هذه الآيات من قول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَسُّمًا أَزًّا * فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا .. مريم / ٨٣، ٨٤)، إذ هي كالتذييل لتلك الآيات والتقدير لمضمونها لأنها تستخلص أحوالهم وتتضمن تسلية لرسول الله ﷺ في إمهالهم وعدم التعجيل بعقابهم.

ولا صحة للقول بتثيت الضمائر الوارد ذكره في عبارة السمين الحلبي والتي فيها يقول: "وقيل: - إن الضمير في (سَيَكْفُرُونَ) - يعود على المشركين، ومثله قوله: (وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ .. الأنعام / ٢٣)، إلا أن فيه عدم

توافق الضمائر، إذ الضمير في (يَكُونُونَ) عائد على الآلهة، و(بِعِبَادَتِهِمْ) مصدر مضاف إلى فاعله إن عاد الضمير في (بِعِبَادَتِهِمْ) على المشركين العابدين، وإلى المفعول إن عاد على الآلهة"، وذلك لوضوح عود الضمير في (سَيَكْفُرُونَ) على المشركين ولعوده في (يَكُونُونَ) على آلهتهم، خلافا لمن أساغوا عودهما على الآلهة ليكون المعنى (ستنكر الآلهة عبادة المشركين إياهم وستكون لهم ذلاً)، أو لمن أساغوا عودهما معاً على المشركين ليكون المعنى: سيكفر المشركون بعبادة الأصنام ويدخلون في الإسلام ويكونون ضدّاً على الأصنام يهدمون هياكلها ويلعنونها بعد أن كانوا يحبونها كحب الله ويعبدونها من دونه، لأن السياق في الآيات يرجح إرجاع كلٍّ إلى ما يناسبه كقول العباس بن مرداس:

عُدنا ولولا نحن أحدق جمعهم * بالمسلمين وأحرزوا ما جمعوا
وعلى القول بأن (كَلَّأ) في الموضوعين في معنى (حقاً) أو (ألاً) التي للاستفتاح يكون المعنى والتقدير:

سنكتب ما تفوه به هذه المعاند من مقالة نكراء وما صدر عنه من جريمة شنعاء، سنكتبه كتاباً حقاً أو كتباً حقاً، وسيكفر أهل ملته بعبادتهم لأصنامهم وابتغائهم العزة منها كفراً ثابتاً لأبد من تحقيقه، لكون (حقاً) في المرتين نعتاً لمصدر محذوف.. أو مراده التنبيه على أن ما بعد (كَلَّأ) هو المقصود الذي يجب الاهتمام بشأنه، وعلى هذين الوجهين في الموضوعين لا يوقف على (كَلَّأ) لتعلقها ولشدة اتصالها بما بعدها، ولأن أداة التنبيه لا بد من أن تجعل في صدر الجملة المنبه عليها على ما أفاده محققوا أهل التفسير وأئمة القراء من أهل الوقوف وأرباب التجويد.

(١) الدر المصون ٧/ ٦٤٠.

(٢) ينظر التحرير ١٦/ ١٦٠، ١٦١ مجلد ٨ وأبو السعود ٥/ ٢٧٩ مجلد ٣.

(٣) ينظر الكشف ٤/ ٥٢٣ ومقالة (كلا) لابن فارس ص ١١، ١٧ وشرح (كلا) لمكي ص ٢٨، ٢٩ والبحر ٦/ ٢١٣، ٢١٤، ١٩٧ والرازي ١٠/ ٥٠٦ والإملاء للعكبري ص ٤١٣ والقرطبي ١٠/ ٤٣١٩ وحاشية الجمل ٣/ ٧٧ والمغني ١/ ١٦١.

هذا والوقوف على كلا في قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ .. المؤمنون / ٩٩، ١٠٠)، "حسن بالغ وهو قول نافع وأبو حاتم وغيرهما على معنى ليس الأمر كذلك، أو كما يظن من أنه يجاب إلى الرجوع إليها بل هو كلام يطيح أدراج الرياح، فتكون رداً لما تمنى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحاً، لعلم الله أنه لو رد إليها لم يعمل صالحاً، وذلك قوله تعالى: (وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ .. الأنعام / ٢٨)" انتهى من كلام مكِّي بشيء من التصرف^١.

وكلام ابن فارس لا يختلف عنه، وإن فرَّق الأخير بين معنى الرد والنفى فذكر أن لـ (كَلَّا) في هذه الآية ثلاثة معان: وذكر في أولها أنها "رد لقولهم (أَرْجِعُونَ) فقيل له (كَلَّا) أي لا ترد، والثاني قوله تعالى: (أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا) أي لست ممن يعمل صالحاً وهو كقوله في الأنعام/ ٢٨: (وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ)"^٢، وأيا ما كان فالمعنى: (كَلَّا) أي لا رجوع، فهو نفى مصحوب بالرد على ما ارتضاه وهى مع كونها للنفى فيها معنى الردع والزجر كذا في حاشية الجمل^٣.

وفي الكشف والبيضاوي (كَلَّا) ردع عن طلب الرجعة وإنكار واستبعاد لها^٤.

ومن الواضح أن (حَتَّىٰ) في آيات سورة (المؤمنون) متصلة بقوله قبل: (وَإِنَّا عَلَيَّ أَنْ نُرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَدِيرُونَ .. المؤمنون / ٩٥) فتكون وما بعدها وصفاً لعذابهم في الآخرة، وهذا يرجح أن يكون ما سبق ذكره في السورة من العذاب من نحو قوله: (حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا ذَا عَذَابٍ

(١) شرح كلا لمكي ص ٣٠٠.

(٢) مقالة كلا ص ١١.

(٣) ينظر الفتوحات الإلهية ٢٢٨/٣.

(٤) ينظر الكشف لجمار الله الزمخشري ٥٦/٣ وحاشية الشهاب على البيضاوي ٦٠٥/٦.

شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ .. المؤمنون / ٧٧)، عذاباً في الدنيا، ويصح صرفه على عذاب الآخرة فيكون إجمالاً وما في قوله: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) .. إلخ، تفصيل له.

وضمير الجمع في قول هذا الغافل (رَبِّ ارْجِعُونِ) تعظيم للمخاطب سبحانه وهي طريقة معروفة لدى العرب، أو للملائكة على حذف مضاف تقديره: يا ملائكة ربي، وما أعقبه من جملة الترجي (لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ) في موضع العلة لمضمون (ارْجِعُونِ) .. والترك فيها مستعمل في حقيقته وهي معنى التخلية والمفارقة، ويجوز أن يراد به معناه المجازي، وهو الإعراض والرفض فيكون معناه: لعلِّي أسلم وأعمل صالحاً في حالة إسلامي الذي كنت أتأبى عليه وأرفضه، ويكون حينئذ مشتملاً على وعد بالامتثال وعلى اعتراف بالخطأ فيما سلف، ورُكِب بهذا، النظم الموجز قضاء لحق البلاغة، و(كَلَّا) على أي من الحاليين ردع للسامع ليعلم أن ما تطلع إليه الكافر من طلب الرجوع مستبعد تماماً بعد أن فات أوانه وقضى الله فيه بأمر، فهو من كلامه سبحانه.

وأبعد من زعم أن (كَلَّا) في هذا النسق الكريم من قول من عاين الموت وأنه يقول ذلك لنفسه على سبيل التحسر والتحزن، ويؤيد بُعد هذا الوجه ما ورد في السياق من قوله: (إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) كذا بالإخبار من قبل الله عما غاب عن بني البشر، فهذا مع معرفة أن البرزخ هو في القيامة الحائل بين الإنسان وبين المنازل الرفيعة، وقبل البعث بمعنى الحيلولة دون الرجعة التي يتمناها، يؤكد ما رجحناه.

ولا عجب من وصف الكلمة في النظم الكريم بقوله: (هُوَ قَائِلُهَا) مع كون ذلك معلوماً، لأن الخبر مستعمل في معنى: أنه لا وصف لكلمته غير

(١) وقد أغرب السمين حين ذكر ضمن أسرار التعبير بالجمع الدلالة، "على تكرير الفعل كأنه قال: ارجعون ارجعون ارجعون، نقله أبو البقاء، وهو يشبه ما قالوه في قوله: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ .. ق / ٤٠)، أنه بمعنى: ألق ألق، ثنى الفعل للدلالة على ذلك، وأنشدوا قوله: (قفانك من ذكرى حبيب ومنزل .. أي قف قف" [الدر المصون / ٨ / ٣٦٧]

كونها صدرت من في صاحبها، وبذا يعلم أن التأكيد بحرف (إن) لتحقيق المعنى الذي استعمل فيه الوصف، فهو في معنى: هو قائلها لا محالة، لا يخليها ولا يسكت عنها لاستيلاء الحسرة وتسلط الندم عليه، فتقديم المسند إليه لتقوية الحكم، وعلى معنى هو قائلها وحده لا يبعد أن تكون للاختصاص، وفيه ما يدل على مزيد الاستبعاد لكونه في معنى أنه لا يجاب إليها ولا تسمع منه، بتنزيل الإجابة والاعتداد منزلة قولها، حتى كأن المعتد بها شريك لقائلها، ومثل هذا متداول فيقول من كلمه صاحبه بما لا جدوى تحته: (اشتغل أنت وحدك بهذه الكلمة وكلم بها نفسك)، يعنى أنها مما لا تُسمع منك ولا تستحق الجواب^١.

ومن المعلوم بداهة والمعروف بلاغة والمألوف استعمالاً، استخدام الكلمة ليراد بها الكلام كقوله تعالى: (وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ .. التوبة/ ٧٤)، وهي ليست كلمة وإنما هي كلام، ونظير ذلك ما جاء في قول النبي ﷺ: أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: (ألا كل شيء ما خلا الله باطل)^٢.

ويجوز الابتداء بـ (كلاً) على معنى: ألا إنها كلمة، فتكون بمعنى ألا الاستفتاحية التنيهية، وعلى هذا الوجه لا يوقف عليها لوثيق الارتباط بما بعدها كما لا يخفى.

والأول أبلغ لكون المعنى بالوقف عليها أتم لذا كان كافياً، والوجه فيه أن جملة (إِنَّهَا كَلِمَةٌ .. الخ) استثنائية لا موضع لها من الإعراب قصد بها تقرير معنى (كلاً) من عدم جواز الإجابة، أي إنها كلمة لا يجنى لها ثمرة ولا يحصل من ورائها على فائدة، ولا يجاب لما سأل ولا يغاث، فبينها وبين ما قبلها ربط معنوي، والقول بالابتداء بها على تأويلها بـ (حقاً) وإن اعترض عليه بشدة من

(١) ينظر التحرير ١٨/ ١٢٢ وما بعدها مجلد ٩ والآلوسي ١٨/ ٩٥، ٩٦ مجلد ١٠ والدر المصون ٨/ ٣٦٨ والمفردات للراغب ص ٤٣.

(٢) البخاري ٣٦٢٨، ٥٧٩٤، ٦١٢٤، ٢٢٥٦، والترمذي ٢٨٤٩ وابن ماجه ٣٧٥٧ وأحمد ٧٣٧٧، ٩٠٧٢، ٩٠٩٩، ٩٦٣٥، ٩٩٠٧، ١٠٠٧٦، ١٠٢٣٥ وابن حبان ٥٧٨٣، ٥٧٨٤ والبيهقي ١٠/ ٢١٦.

قبل كثير من النحاة وأهل اللغة والتجويد نظراً لكسر همزة (إن) التي يجب فتحها بعد (حقاً) أو ما كان بمعناها، إلا أن سيبويه والجمهور من نحاة البصرة أساغوه لوروده في نحو: (حقاً أنه منطلق) بفتح (أن) بعد (حقاً) وأنشدوا:

أحقاً أن جيرتنا استقلوا * فنيننا ونيتهم فريق^٢
بفتح (أن) بعد حقاً، وحكا سيبويه وغيره أنك إذا قلت: (أما أنه منطلق) وجعلت (أما) بمعنى حقاً فتحت همزة (إن)، فإن جعلتها بمعنى (ألا) كسرتها، فعلى هذا تجعل (كلاً) أيضاً، لأنها بمنزلة (أما) في أنها - أي (أما) و(كلاً) - يقعان بمعنى (ألا) وبمعنى (حقاً) فهذا بين في وجوب فتح الهمزة في (ان) الواقعة بعد كلا إذا كانت بمعنى (حقاً) فلا يتدئ بـ (كلاً) - في هذا الموضوع ونظيره - (إلا) وهو بمعنى (ألا)^٣.
والحق أن هذا مع قولهم بلزوم كلا في إفادة معنى الردع والزجر - كذا بالتعميم - لا يخلو عن كدر، ولا سيما مع ما ذكرناه من سياقات هي أقرب إلى المعاني والأغراض الأخرى من أن تكون للتحقيق المفاد من جعل (كلاً) بمعنى حقاً.

والمستبصر للنظم الكريم (قُلْ تَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ * قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .. سبأ / ٢٦، ٢٧)، يدرك أنه بمنزلة البيان للآية التي قبلها (قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ .. سبأ / ٢٥)، لأن تبرئة كل فريق عن عمل غيره يقتضي أن هنالك سؤالاً عن عمل

(١) ينظر شرح (كلا) ص ٣٠ ومعالم الاهتداء ص ١٥١: ١٥٢ وحاشية الجمل ٢٢٨/٣ والبحر ٤٢١/٦ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢/٣٨٩، ٣٩٠.
(٢) البيت للمفضل النكري، وينظر في شأنه شرح أبيات المغني ١/٣٤٦ واللسان مادة (فرق).
(٣) ينظر شرح كلا لمكي ص ٣٠: ٣٢.

نفسه، فبيّن بأن الذي يسأل الناس عن أعمالهم هو الله تعالى، وأنه الذي يفصل بين الفريقين بالحق حين يجمعهم يوم القيامة الذي هم منكروه، وهذا تدرج من الإيحاء بأن كلاً محاسب عن عمله .. إلى ما يشير إلى ضلالهم وما يستلزمه من حساب وسؤال.

والوجه في التذييل بـ (الْفَتْاحُ الْعَلِيمُ) جملة (تَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ)، أن يجعل وصفاً كلياً لحكم جزئي، وفي ذلك من الوصف بالقوة والإحاطة ما فيه، ونكتة إتباع العليم بـ (الْفَتْاحُ)، الدلالة على أن حكمه عدل محض وأنه لا تخف بحكمته أسباب الخطأ، لكونه منزه عنه وعن الجور الناشئ عن الجهل والعجز وإتباع الضعف النفساني الناتج عن عدم معرفة الأحوال والعواقب.

وهنا يأتي القول الكريم: (قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، لبيان أنهم مفتضحون على تلك الإراءة .. وقد أعقب طلب تحصيلها بإثبات أثرها وهو الردع عن اعتقاد إلهيتها وإبطالها عنهم بإثباتها لله تعالى وحده، فلذلك جمع بين حرفي الردع والإضراب ثم الانتقال إلى تعيين الإله الحق على طريقة (كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ.. الفجر / ١٧) فاحتمل المعنى في (كَلَّا) لأن يكون للردع ولأن يكون للنفي والرد، كأنه قيل ارتدعوا عن هذا القول وذاك الزعم الذي تزعمونه من أن هذه الأصنام شركاء لله تعالى، فإن هذه الأصنام لا تخلق شيئاً ولا ترزق أحداً.

قال العلامة الألوسي: "(كَلَّا) ردع لهم عن زعم الشركة بعدما كسره بالإبطال كما قال إبراهيم عليه السلام: (أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ .. الأنبياء/ ٦٧) بعدما حج قومه"، كأنه لما قال: عرفوني هذه الأصنام والأوثان التي جعلتموها شركاء لله عز وجل وهل شاركتني في خلق شيء، أتبعه بقوله: (كَلَّا) نفياً لجوابهم المحذوف المقدر بأنها هي الأصنام، فتكون كلا

(١) ينظر التحرير ٢٢/ ١٩٥ - ١٩٧ مجلد ١١.

(٢) الألوسي ٢٦/ ٢٢ مجلد ١٢ وينظر الكشاف ٣/ ٢٨٩ والجلالين بحاشية الجمل ٣/ ٥٢٨.

قد جاءت لنفي ذلك ولتحقيق معنى: ليس الأمر كما زعمتم لأنه تعالى جل أن يكون له شركاء'.. أو رداً على قوله: (أرؤني) أي أنهم لا يرون ذلك ولا يقدرّون عليه. وكيف يرون شيئاً لا يكون، وعلى هذه الأوجه يسوغ الوقف على الأداة (كَلًّا) منفردة، ويكون الوقف عليها وقفاً تاماً كما قال بذلك الداني والأشموني متأثرين بالخليل وأبي حاتم، أو كافياً لعدم تعلق ما بعدها بها لفظاً وإن تعلق معنى من جهة كونها رد عليهم وردع وزجر.. ويجوز البدء بها والوقف على شركاء بجعلها من تمام القول، والوقف عليها كاف للعلة نفسها فيكون في الآية وقفان متجاوران.

وعلى كلّ ففي الضمير (هُوَ) قولان:

أحدهما: أنه ضمير عائد على الله تعالى، أي: ذلك الذي ألحقتم به شركاء هو الله، و(الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) صفتان.

والثاني: أنه ضمير الأمر والشأن، و(اللَّهُ) مبتدأ و(الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

خبران، والجملة خبر (هُوَ)².

ومن فساد المعنى وصل (شُرَكَاءً) بـ (كَلًّا) إذ يصير مفاد الآية أن إلحاقهم الشركاء بالله تعالى حق ثابت، وهذا معنى يبين الفساد واضح البطلان، كما لا يجوز البدء بها بجعلها بمعنى (حقاً) ولا يصح، لما يترتب على الوقوف على شركاء والبدء بـ (كَلًّا) ووصلها بما بعدها بهذا الاعتبار، من ركة العبارة وتهافت الأسلوب، وإن أساغه ابن فارس في مقالة (كَلًّا) تحقيقاً لقوله (هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، ويقتضي دقة النظم ألا يسوغ جعل كلا بمعنى (ألا) التنبهية لأنه لم يعهد في فصيح الأساليب وبلغ التراكيب، إقران (ألا) التي للتنبيه بـ (بل)³.

(١) ينظر القرطبي ٥٥٦٩/٨.

(٢) ينظر مقالة كلا لابن فارس ص ١٢٥ والمكتفى بتحقيق جايد ص ٢٩٦.

(٣) ينظر الدر المصون ١٨٥ / ٩.

(٤) ينظر مقالة كلا لابن فارس ١٢٥ كما ينظر معالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١٥٥.

(٥) ينظر معالم الاهتداء ص ١٥٥.

ومن الآيات التي يجوز الوقف فيها على (كَلَّا) على وجه ومعنى، والبدء بها على وجه آخر ومعنى ثان، ما جاء في قوله سبحانه: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا * يُبْصِرُونَهُمْ^ج يَوْمَ يُفْتَدَى مِنْ عَذَابٍ يَوْمِذٍ بَيْنِيهِ * وَصَحْبَتَهُ وَأَخِيهِ * وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤَيِّهِ * وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ * كَلَّا إِنَّهَا لَلظَىٰ .. المعارج / ١٠ : ١٥)، وقوله في نفس السورة: (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مَهْطِعِينَ * عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ * أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ * كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ .. المعارج / ٣٦ : ٣٩)، فقد أجاز المحققون من القراء وأهل التأويل والتجويد الوقوف فيهما على (كَلَّا) والبدء فيهما بها.

وقد سوغ الوقوف في الموضعين على (كَلَّا) حمل الآيات في الموضع الأول على ردع المجرم وزجره عن تمني الافتداء مع التنبيه على امتناع الإنجاء، وحملها في الموضع الثاني على ردع أهل الكفر عن طمأننتهم وطمع كل منهم في دخول الجنة إذا استمروا وتمادوا في كفرهم وماتوا عليه، بقصد أن يرعوي كل من تمنى ما هو محال وغير ممكن في حقه .. كما سوغ الوقوف عليها، حمل الآيات في الموضعين على معنى النفي، يعني نفي الافتداء من قبل المجرم بأن لا يتحقق ما رجاه وتمناه من افتداء أقرب الناس إليه حتى ينجو من عذاب لظى التي تنزع الأعضاء من غير الرأس عضواً عضواً أو تسلخ جلد الرأس عنه، ونفى الانبغاء في أن يتحقق ما يطمع إليه هؤلاء الكافرون من دخول الجنة ما داموا لم يؤمنوا ولم يقوموا بالأعمال التي تؤهلهم أو يستأهلون بها دخولها.

وقد جاء القول الكريم (كَلَّا) لإبطال ما يخامر نفوس المجرمين من الودادة، والأصل فيه أن يكون رداً لكلام سابق لكنه هنا نزل ما هو مضمّر في

(١) والظى في الأصل: اللهب ونقل علماء لجهنم، ولذلك منع من الصرف، والشوى: الأطراف، جمع شواه ك (نوى ونواة)، وقيل الشوى: الأعضاء التي ليست بمقتل، ومنه رماه فأشواه أي لم يُصب مقتله، وقيل: الشوى جمع شواه وهي جلد الرأس .. وقيل هو جلد الإنسان، والشوى أيضاً رُزّال المال والشيء اليسير .. كذا في الدر المصون ١٠ / ٤٥٨.

نفوسهم منزلة الكلام، لأن الله مطلع عليه وعالم به، ولا يبعد أن يكون حرف الردع في هذا السياق لإبطال ما يتفوه به من تمنى ذلك على وجه الحقيقة كما جاء في قوله سبحانه: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا .. النَّبَأُ / ٤٠).

يقوي ويعضد من شأن ذلك الأخير أنه سبحانه عبر عن صريح ما جاء في آية النساء بقوله تعالى: (يَوْمَ يَذُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ .. النساء / ٤٢) أي يصيرون من ترابها، ولكن هيهات أن يكون لهم ذلك أو شيء منه، فلقد عاين كل منهم (لظى) التي أعدت له، تدعوه وتتعبه على الرغم من إدباره عنها وتوليه منها، وبلغ الأمر إلى حيث يتمنى كل مجرم أن يفتدي نفسه بأقرب الناس إليه، وأعلقهم بقلبه بعد أن يبصر بعضهم ببعض فيقال لأحدهم: انظر ماذا يقاسي قريبك فلان؟ فما يمنعه من سؤال الشفاعة أو النصرة أو المنفعة إلا اشتغال كل بحال نفسه، نسأل الله العفو والعافية والمعافة في الدين والدنيا والآخرة.

والوقف على كلا في الموضوعين كافٍ، أما الأول فللاستئناف الحاصل من قوله: (إِنَّمَا لَظَى ..)، وأما الثاني فلكون الجملة بعدها وهي (إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ) مع كونها مستأنفة معللة لردعهم عن الطمع في دخول الجنة على القول بإفادتها معنى الردع والزجر، ومعللة كذلك لنفي طمعهم في دخولها على الحمل على معنى النفي، وقدرها نافع رداً لما قبلها أي لا يدخلونها.

وعن إساعة البدء بـ (كَلًّا) تجدر الإشارة إلى أنه لا يصح في الموضوعين حمل المعنى في الأداة (كَلًّا) على جعلها بمعنى (حقاً)، لوجود ما يمنع من هذا الوجه وهو كسر همزة (إن)، وإن أجاز ذلك القرطبي وصرح به في الموضوع الأول فجعل تمام الكلام (يُنَجِّيه)^٣.

(١) ينظر التحرير ٢٩ / ١٦٢ مجلد ١٥.

(٢) والمعنى: إنكم مخلوقون من نطفة قدرة لا تناسب عالم القدس، فمن لم يستكمل بالإيمان والطاعة ولم يتخلق بالأخلاق الملائكية لم يستعد لدخولها، أو إنكم مخلوقون من أجل ما تعلمون وهو تكميل النفس بالعلم والعمل، فمن لم يستكملها لم يتبوأ في منازل الكاملين، أو هو الاستدلال بالنشأة الأولى على إمكان النشأة الثانية التي بنوا الطمع على فرضها فرضاً محالاً عندهم بعد ردهم عنه.

(٣) ينظر القرطبي ١٠ / ٧٠١٣.

وفيا قاله نظر، إذ ليس المسوغ للبدء بها جعلها بمعنى (حقاً)، وإنما مسوغ البدء بها في الموضع الأول من سورة المعارج صحة جعلها بمعنى (ألا) فيكون الوقف على (يُنَجِّيه) كافياً، لكونه آخر متمنيات المجرم ولانتفاء التعلق اللفظي^١.

كما مسوغ البدء بـ (كَلَّا) في الموضع الثاني من السورة، تحقق التعلق المعنوي بالوقوف على (نعيم) إذا الوقف عليها بهذا الاعتبار كاف، ويبعد أن يكون سر البدء بـ (كَلَّا) جعلها بمعنى (ألا) لأن المقام لا يناسبه، وإن أجاز الأشموني ذلك^٢.

وبتقدير أن الأمر في (كَلَّا) ليس قاصراً على ما سبق من دلالات ومعان، فإنه ثمة اعتبارات أخرى يسوق إليها النظم ويهدي إليها السياق، وحسبنا أن نسوق لبيان ذلك ما ذكره بعض أهل الفتوى في تفسيره لقول الله تعالى (كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ .. المعارج / ٣٩)، وذلك فيما نقله عنه الإمام الألوسي، فقد أفصح مفتي الديار الرومية أن "الأقرب - في نظم الآية سالفة الذكر - كونه كلاماً مستأنفاً قد سبق تمهيداً لما بعده من بيان قدرته عز وجل على أن يهلكهم لكفرهم بالبعث والجزاء، واستهزائهم برسول الله ﷺ وبما نزل عليه من الوحي، وادعائهم دخول الجنة بطريق السخرية، وبيان قدرته كذلك على أنه ينشئ قوماً آخرين، لأن قدرته سبحانه على ما يعملونه من النشأة الأولى حجة بينة على قدرته عز وجل على ذلك كما يفصح عنه الفاء الفصيحة في قوله تعالى: (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ إِنَّا لَقَدِرُونَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ .. المعارج / ٤٠، ٤١)، إي إذا كان الأمر كما ذكرنا من أن خلقهم مما يعلمون، وهو النطفة القذرة، فنحن قادرون على أن نهلكهم بالمرّة حسبما تقتضيه جناياتهم، ونأتي بدلهم بخلق آخرين ليسوا

(١) ينظر المعالم ص ١٥٧.

(٢) ينظر المنار ص ٤٠٤ والمكتفى ٥٨٧ كما ينظر في تفسير الآية الكشاف والبحر ٣٣٠٦/٨ والقرطبي وحاشية الشهاب وحاشية الجمل ٤/٤٤٨، ٤٥١ وينظر ومقالة كلا ص ١٣ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢/٣٩١ ومعالم الاهتداء ص ١٥٦، ١٥٧.

على صفتهم وما نحن بمغلوبين إن أردنا ذلك، لكن مشيئتنا المبنية على الحكيم البالغة، اقتضت تأخير عقوباتهم به^١.

وكلامه وإن لم يكن نصاً على الاستئناف في (كلاً)، بل يفاد منه أنه يعني بالاستئناف جملة: (إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ .. المعارج / ٣٩) لوقوعه في مقابل القول بأنه تعليل للردع .. إلا أنه يصلح لجعله كذلك استئنافاً بيانياً وردعاً لشكهم في قدرة الله وإنشاء قوم خير منهم أي ردعاً لما بعده، وقد ذهب مكي بن أبي طالب القيسي في شرح (كلا) و (بلى) إلى عدّ هذا الموضع من المواضع التي يحسن الوقف فيها على (كلاً) على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر .. كما أجاز جعل (كلاً) فيها للاستفتاح بمعنى (ألا) الأشموني في منار الهدى^٢ .. وعلى أي من الحالين فالتعبير عن مادة خلقهم بما يعلمون مما يكسر - ولا شك - سورة المتكبرين ويجعلهم على ذكر بأصل خلقتهم^٣.

وقريب مما تضمنته الآيات السابقة، ما جاء في قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا * وَمَهَدْتُ لَهُ رُتَمًا مَهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا .. المدثر / ١١ - ١٦)، وقوله فيمن تولى عن التذكرة: (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ * بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَّةً * كَلَّا بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ .. المدثر / ٥٠ - ٥٣)، فقد ذكر أهل العلم أن للوقف على (كلاً) في الموضعين وجهان:

أولهما: الردع أي ردع أولئك الذين لا يخافون الآخرة ويريدون مع كفرهم إنزال المعجزات واقتراح الآيات الخارقات، فجيء بـ(كلاً) لردعهم عن تلك الإرادة، وزجرهم عن اقتراح الآيات .. كما أنه ردع كذلك للوليد بن المغيرة

(١) روح المعاني ١١٢/٢٩ مجلد ١٦.

(٢) ينظر شرح كلا وبلى لمكي ص ٦٨ ومنار الهدى للأشموني ص ٤.

(٣) ينظر الألويسي ١١٢ / ٢٩ مجلد ١٦.

(٤) ينظر الكشاف ١٨٨ / ٤ ومقالة كلا ص ١٤ والبحر ٣٨١ / ٨.

المخزومي، ذلك الذي نزلت في حقه آيات: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) إلخ، وقطع لرجائه وطمعه، "وقوله: (إِنَّهُ كَانَ لِأَيَّتِنَا عَنِيدًا) تعليل لهذا الردع على وجه الاستئناف، كأن قائلًا قال: لم لا يزد مالاً، وما له ردع عن طمعه في ذلك؟ فقيل: إنه عاند آيات المنعم وكفر بذلك نعمته، والكافر لا يستحق المزيد".

و(ثُمَّ) في قوله: (ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ) ليست التي للنسق ولكنها تعجب من حال هذا الذي لم يقدم من الإيثار والشكر لله عز وجل ما يستحق بسببه تحققه من الطمع في المزيد من نعم الله وفضله، فهي في سياقها كقول الله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ .. الأنعام / ١)، وكقولك لمن يحدد فضلك: (أعطيتك ثم أنت تحفوني) كالمتعجب من ذلك، وقيل المعنى: يطمع أن أترك ذلك في عقبه، وقيل: يطمع أن أنصره على كفره، وأياما كان فقد جاء التعبير بـ (كَلًّا) قطعاً للرجاء عن كل ما كان يطمع فيه من الزيادة وهو في معنى الردع أيضاً، و(كَلًّا) على كل متصلة بالكلام الأول^١.

وقد كان الوليد يلقب في قريش بالوحيد لتوحده وتفرد به باجتماع مزايا له لم تجتمع لغيره وهو كثرة الولد وسعة المال ومجده ومجد أبيه من قبله، وكان مرجع قريش في أمورهم لأنه كان أسن من أبي جهل وأبي سفيان، فلما عرف بلقب (الوحيد) كان هذا الكلام إيحاءً إليه لاشتهاره به، وجاء النعت بذلك بعد فعل (خَلَقْتُ)، ليصرف هذا الوصف عما كان مراداً به فينصرف إلى ما يصلح لأن ينكشف به حقيقة أمره، وليكون المعنى على التهديد والوعيد (ذرنى ومن أوجدته وحيداً من المال والبنين والبسطة)، فيغير حينئذ عن غرض المدح والثناء الذي كانوا يخلصونه به إلى غرض الافتقار إلى الله الذي هو حال كل مخلوق، بل وإلى غرض الذم بجعله وحيداً في الخبث والشرارة أو وحيداً عن

(١) الكشاف ٤/ ١٨٢ بتصرف يسير وينظر مقالة كلاص ١٣ البحر ٨/ ٣٣٦ وشرح الرضي على

الكافية ٢/ ٣٧٣ والدر المصون ١٠/ ٥٤٢.

(٢) ينظر القرطبي ١٠/ ٧١٠٩.

أبيه لأنه كان دعياً لم يعرف نسبه للمغيرة حقيقة كما ألمحت إليه الآية الكريمة:
(عُتِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زُنَيْمٌ .. القلم / ١٣).

ويروى عن ابن عباس في ثرائه أن ماله من الإبل والغنم والجواري والخيام بلغ بين ما بين مكة والطائف، وأن كل هذا المال كان يبلغ ألف دينار أو يزيد، وأن بستاناً له بالطائف كان لا ينقطع ثماره صيفاً وشتاءً، كما امتن الله عليه بنعمة البنين الذين وصفهم القران بأنهم شهود، لأنهم لم يكونوا يفارقونه فهو مستأنس بهم لا يشغل باله بمغيبهم وكانوا يشهدون معه المحافل فكانوا فخراً، وقد قيل أنهم كانوا عشرة بنين وقيل ثلاثة عشر أبناء منهم ثلاثة أسلموا وهم خالد بن الوليد والوليد وهشام، فلما طمع - على ما عليه من كفر وعناد - في طلب المزيد كان الجواب: (كلاً)، ردعا له واستبعاداً واستنكاراً لطمعه وحرصه، لمنافاة ما كان يطمع فيه مع كفران النعم ومعاندة المنعم والمقصود إبلاغ هذا إليه مع تظمين النبي ﷺ بأن الوليد سينقطع عنه مدد الرزق لئلا تكون نعمته فتنة لغيره من المعاندين، فيغريهم حاله بأن عنادهم لا يضرهم لأنهم لا يجيئون بعد هذه، كما حكا الله من قول موسى عليه السلام (رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ .. يونس / ٨٨).

وفي هذا الردع إيذان بأن كفران النعمة سبب لقطعها كما قال تعالى: (لِئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلِئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ .. إبراهيم / ٧)، وجاء قوله بعد (إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا) كالتعليل لما قبله فكأنه قيل: لم زجر عن طلب المزيد وما وجه عدم لياقته؟ فقيل: لأنه كان معانداً لآيات المنعم التي هي دلائل توحيده أو آيات كتابه إذ قال فيها ما قال، والمعاندة تناسب الإزالة وتمنع من الزيادة وهو ما حدث بالفعل، قال مقاتل: ما زال الوليد بعد نزول هذه الآية في نقص من ماله وولده حتى هلك^١.

(١) روح المعاني ٢٩ / ٢٠٩ - ٢١١ مجلد ١٦، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٩ / ٢٠٣ - ٢٠٥.

ثانيها: الانتفاء لما زعمه وزعموه فقد ذكر القرطبي أن (كَلًّا) جاءت بعد قوله تعالى (ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ) رداً على الوليد وتكذيباً له فهي في معنى: لست أزيده، وليس يكون ذلك مع كفره بالنعمة، والعجيب أنه - على كفره - كان يطمع فيما يطمع، أن يدخل الجنة .. وهو ما فسر به مجاهد (ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ) فيكون حاله بهذا أشبه بحال أولئك الذين جاء الحديث عنهم في قوله تعالى: (أَيُّطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ .. المعارج / ٣٨)، وقوله في نهاية السورة: (بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُنشَرَةً * كَلَّا بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ .. المدثر / ٥٢، ٥٣)، فقد ورد عن ابن عباس أنهم كانوا يقولون:

إن كان محمد صادقاً فليصبح عند كل رجل منا صحيفة فيها براءته وأمنه من النار، فكان النفي والرد عليهم بـ (كَلًّا).

ووجه الانتفاء أنهم أرادوا أن يُعطوا مع عظيم ما اقترفوه وأن يذكروا بالجميل من غير عمل، فالوقف على (كَلًّا) في الموضعين كافٍ، أما الموضع الأول فلأن جملة:

(إِنَّهُ كَانَ لِأَيَّتِنَا عَنِيدًا)، لا موضع لها من الإعراب وهي استثنائية سقت كالتعليل للردع في الوجه الأول وللنفي في الوجه الثاني، أما الموضع الثاني فلما بينها وبين ما قبلها من تعليق معنوي.

وما قيل من ابتداء بها في الموضعين فسره في كلٍّ من الموضعين صحة الوقوف على ما قبلها وتحقق الربط المعنوي بينها وبين ما بعدها، والقول بأن كلا فيهما بمعنى حقاً - على ما ذكره القرطبي - يردده السياق كما يردده مجيء الهمزة في الموضع الأول منها مكسورة وأساغ أبو حاتم - فيما جاء في المكتفى لأبي عمرو الداني - الابتداء بها في حق الوليد على معنى ألا.

(١) ينظر معالم الاهتداء ص ١٥٨، ١٦١ و الجلالين بحاشية الجمل ٤/ ٤٨٤، ٤٩١ ودراسات قرآنية لعضيمة القسم الأول ٢/ ٣٩١، ٣٩٢.
(٢) ينظر المكتفى لأبي عمرو الداني ص ٥٩٤.

و(كَلَّا) في قوله سبحانه: (وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * إِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ ءَايَاتِنَا قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ * كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ .. المطففين / ١٢ - ١٤)، يترجح فيها أربعة أوجه:

الأول منها: أن تكون للردع والزجر أي ردع وزجر المعتدين الآثمين عن قولهم الباطل في القرآن ورميهم آيات الله البينات بأنها أساطير الأولين.

والثاني: أن تكون بمعنى لا النافية فيكون المعنى ليست آياتنا بالأساطير بل هي الحق والصدق الذي لا يرقى إليه الشك ولا ينزل بساحته الريب والكذب، فهي على حد قول ابن فارس: "رد، أي أنها ليست أساطير الأولين"، والوقف على هذين الوجهين كافٍ، لأن قوله تعالى: (بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) بيان لما أدى إليه التفوه بهذه الجريمة النكراء التي لا تركز على شبهة فضلا عن أن تقوم على حجة أو دليل، والمعنى: ليس في آياتنا ما يصح أن يقال في شأنه مثل تلك المقالة المفتراة .. وما حدث، أنه غلب على قلوبهم ما استمروا على اكتسابه من الكفر والطغيان حتى صار كالصدأ في المرآة .. فحال ذلك بينهم وبين معرفة الحق فلذلك قالوا ما قالوا، وفي مجمل ما ذكر يقول مكّي: "الوقف على (كَلَّا) حسن بالغ بجعلها رداً لقول الكافرين في القرآن بأنه أساطير الأولين، فالمعنى ليس الأمر كما قالوا".^١

ففي (كَلَّا) أيّ ما كان معناها إبطال لقولهم، وقد تلا ذلك الحرف (بَلْ) الذي دل هو الآخر على الإبطال، تأكيداً لمضمون (كَلَّا) وكشفاً عما حملهم على أن يقولوا في القرآن ما قالوا، وبياناً لما أعمى بصائرهم من الرين^٢ .. ثم أعقب

(١) مقالة كلا ص ١٤.

(٢) ينظر شرح كلا لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٥٤ بتصرف والمكتفى لأبي عمرو الداني ص ٦١٣.

(٣) الرين والران: الغشاوة على القلب كالصدأ على الشيء الصقيل من سيف ومرآة ونحوهما .. وأصل الرين: الغلبة ومنه رانت الخمر على عقل شاربها وران العثي على عقل المريض .. كذا في الدر المصون ١٠ / ٧٢٢.

كل هذا - إمعاناً في تقرير ذلك وتأكيده - بقوله: (إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحُجُوبُونَ) ف" (كَلَّا) الثانية - على حد ما ذكر ابن عاشور - تأكيد لـ (كَلَّا) الأولى"، وقد جيء بها "زيادة في الردع ليصير توبيخاً".

وفي إطار التأكيد على ما سبق اشتمل هذا القول الحكيم وما عطف عليه، على أنواع ثلاثة من الويل هي: الإهانة والعذاب والتقريع مع التئيس من الخلاص من العذاب، أما الإهانة فحجبتهم عن ربهم، وأما العذاب فهو ما في قوله: (ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ) .. وقد عطفت جملته بـ (ثم) الدالة على عطفها الجمل على التراخي الرتبي وهو ارتقاء في الوعيد لأنه وعيد بأنهم من أهل النار وذلك أشد من خزي الإهانة .. وأما التقريع مع التئيس فهو مضمون جملة (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ)، كما دل عطف جملتها بـ (ثُمَّ) على ما دلت عليه سابقتها، وأفاد اسم الإشارة أنهم صاروا إلى العذاب، ودل الإخبار عن العذاب بأنه الذي كانوا به يكذبون، على أنه العذاب الذي تكرر وعيدهم به وجحودهم إياه وهو ما يستلزم خلودهم فيه، وذلك أشد من الوعيد، وبذلك كان مضمون هذه الجملة أرقى رتبة في الغرض من مضمون الجملة المعطوفة هي عليها.. والنكته في التعبير بالاسم الموصول التذكير بتكذيبهم به في الدنيا تنديماً لهم وتحزيناً، وفي تقديم شبه الجملة (به) على (تَكْذِبُونَ) اهتمام بمُعاد الضمير مع الرعاية على الفاصلة^٢.

ويجوز عند أبي حاتم ومن لف لفه وجهان آخران، أولهما: الابتداء بـ (كَلَّا) على معنى (ألا بل ران)، فهي عنده تنبيه وابتداء كلام^٣، ثانيهما: جعلها - على ما ذكره الحسن ونقله عنه القرطبي^٤ - على معنى (حقاً بل ران)، ولا يخلو جعلها بمعنى (حقاً) من حسن يقول مكي في توجيهه: "وكونها بمعنى حقاً

(١) التحرير ٣٠ / ٢٠٠ مجلد ١٥.

(٢) ينظر التحرير ٣٠ / ٢٠٠ : ٢٠٢ مجلد ١٥.

(٣) ينظر شرح مكي ص ٥٤.

(٤) ينظر تفسير القرطبي ١٠ / ٧٢٩٥.

أحسن ليؤكد كون غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم"، وليس في هذا الوجه ما زعمه في معالم الابتداء من عدم صحة جعلها بمعنى حقاً، ولا لما ذكره من أن العلة في عدم صحته ركة التركيب وضعف الأسلوب^١.. وأياً ما كان فالوجهان الأولان أوفى بالغرض وأوفق بمعاني الآيات وأنسب لسياقاتها.

ومن المواطن التي يجوز الوقف فيها على كلا والابتداء بها، بما يحققه ذلك من ثراء في المعنى، ما جاء في قوله سبحانه: (وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا بَلْ لَأُكْرِمُنَّكَ لِأَنَّكَ كَرِيمٌ.. الفجر / ١٦، ١٧)، فمن ارتأى الوقف على (كَلَّا) راعى فيها جانب الردع أو الرد، فيكون على الأول - وهو ما قال به جل أهل التأويل - ردع للإنسان عن قوله المحكيين: (رَبِّ أَكْرَمَن) (رَبِّي أَهْنَنِ)، وتكذيب له فيها وتنبية عن خطئه فيما زعمه من أن مقياس الإكرام والإهانة هو كثرة المال أو قلته.. أو هو على الثاني رد عليه وتكذيب مفاده النفي، أي ليس الإكرام بكثرة المال ولا الإهانة بقلته، وإنما الإكرام في التوفيق لطاعة الله تعالى وما يقرب من رضوانه والإهانة في الخذلان وما يقرب من عذابه، قال الإمام القرطبي: "(كَلَّا) رد، أي ليس الأمر كما يظن، فليس الغنى لفضله ولا الفقر لهوانه، وإنما الفقر والغنى من تقديري وقضائي"^٢، فقد يوسع الله - جلت حكمته - في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار لاستدراجهم والإملاء لهم، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين لإصلاح أمرهم ورفع درجاتهم، وتلك حقيقة لا يعلم الحكمة من ورائها على وجه الدقة والتفصيل سوى علام الغيوب سبحانه، وإن ذكر فيما أعقب ذلك من آيات بعض الأسباب الظاهرة التي بها تنهياً النفس البشرية لتقبله.

(١) شرح كلا لمكي ص ٥٤.

(٢) معالم الوقف والابتداء للشيخ خليل الحصري ص ١٦٩ والبحر ٨ / ٤٤٠ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢ / ٣٩٥.

(٣) القرطبي ١٠ / ٧٣٨٩ وينظر مقالة كلا ص ١٦.

"وقال الفراء: كلا في هذا الموضع بمعنى لم يكن ينبغي للعبد أن يكون هكذا، ولكن يحمد الله عز وجل على الغنى والفقر، وفي الحديث يقول الله عز وجل: (إني لا أكرم من أكرمت بكثرة الدنيا ولا أهن من أهنت بقلتها، إنما أكرم من أكرمت بطاعتي وأهين من أهنت بمعصيتي)"^(١) وهو في معنى ما ذكره القرطبي أولاً ورجحه ابن فارس، وعليه وعلى القول بأن مفاد كلا الردع والزجر، يوقف عليها وفقاً كافياً لما سبق غير مرة من تعلق معنوي بما سبق.

ذلك أن المتأمل في سياق الآية يبصر أن مناط الردع الحاصل من التعبير بـ (كَلًّا) والمستوجب التنبيه فيه على الخطأ هو قول الإنسان: (رَبِّىَ أَكْرَمَنِ) عقيب إكرام الله له وإنعامه عليه، وقوله: (رَبِّىَ أَهْنَنِ) بعيد ابتلائه بقلة الرزق أو بشظف العيش فهو إذا تَفَضَّلَ عليه بالخير وأكرم به اعترف بتفضيل الله تعالى وإكرامه، وإذا لم يُتَفَضَّلَ عليه سمى ترك التفضيل هواناً وليس به، وما ذلك منه إلا تأول باطل إذ ليس حالة الإنسان في الدنيا دليلاً على منزلته عند الله، وإنما يعرف ذلك بالطرق التي أرشد سبحانه إليها من نحو قوله تعالى: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَايَتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًّا .. الكهف/ ١٠٣ - ١٠٥)، فرب رجل في نعمة في الدنيا هو مسخوط عليه، ورب أشعث أغبر مطرود بالأبواب لو أقسم على الله لأبره، وبذا يظهر أن مناط الردع المدلول عليه بـ (كَلًّا) والمراد له التصويب والتنبيه هو جعل الإنعام علامة على إرادة الله إكرام المنعم عليه وجعل التقتير علامة على إرادة الإهانة وإلا لو شاء إهانة الكافر في الدنيا لأجل الكفر، لأهان جميع الكفرة بتقتير الرزق عليهم.

(١) ينظر المصدران السابقان، وينظر الحديث في تفسير الطبري ٣٠ / ١٨٢ والقرطبي ٢٠ / ٥٢.

ويفاد من ذلك أن لا تنافي بين إثبات إكرام الله الإنسان بقوله (فَأَكْرَمَهُ) وبين إبطال ذلك بقوله: (كَأَلًا)، لأن الإبطال وارد على ما قصده الإنسان بقوله (رَبِّيَ أَكْرَمَنِ) .. والوجه في عدم تعرض القرآن لتبيين ذلك وفي مجيئه هكذا على نحو مجمل، الاكتفاء بتذييل أحوال الأمم الثلاث عاد وثمود وفرعون في نعمتهم بقوله: (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) بعد قوله: (فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوِّطَ عَذَابٍ).

ومذهب الأخفش وأحمد بن موسى أنه يتدئ بـ(كَأَلًا) على معنى حقاً أو على معنى (ألا)، والمختار لدى أهل التفسير هو الوقف عليها، لكونها في رد ما قبلها أبلغ وأولى في حمل المعنى وبه قال الحسن وقتادة، وعلى قولهم وقولها فقد صدر قوله بعد (بَلْ لَّا تُكْرُمُونَ الْيَتِيمَ * وَلَا تَحْضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ * وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا .. الفجر/ ١٧-٢٠) بحرف (بَل) للإضراب الانتقالي وللتلقي من ذم الإنسان بالقبيح من القول إلى الأقيح من الفعل، وللتنبية على ظنهم بأنهم وإن أكرمهم الله فإنهم لم يكرموا عبده شحاً بالنعمة، إذ يجرمون أهل الحاجة من فضول أموالهم ويستزيدون من المال ما لا يحتاجون، وجاء ذلك في صورة ما يعرف بلاغةً بالاحتباك^٢، لأنه لما نفى إكرامهم اليتيم وقابله بنفي حضهم على طعام المسكين المستلزم لنفي إطعامهم، علم أنهم لا يحضون أولياء الأيتام على إكرام أيتامهم.

والنكتة في مجيء الالتفات إلى الخطاب بعد الغيبة، تشديد التقرير وتأکید التشنيع والقصد إلى مواجعتهم بشحهم على المال فضحاً لدخائلهم على نحو ما جاء في قوله تعالى: (يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا * أَلَيْسَ لِمَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ .. البلد/ ٦-٧)، ولا يخفى ما أضفته استعارة أكل التراث للانتفاع بالشيء انتفاعاً لا يبقى منه شيئاً، وكذا استعارة الجمّ الموصوف به حب المال، والمعروف في لغة

(١) شرح كلا ص ٥٨ والمعلم ص ١٧١ ودراسات عضيمة القسم الأول ٢ / ٣٩.

(٢) وهو حذف يتم في الجملة الأولى لما ثبت مقابله في الجملة الثانية وفي الثانية لما يثبت مقابله في الأولى، وهو من البديع.

العرب بالكثرة، لمعنى القوى الشديد .. على هذه المعاني التي أفادها الالتفات، وما أحدثته من أثر بالغ حتى يرعوي عن الوقوع فيما يشبه معاندة قضاء الله وقدره من كان له قلب، ويتنبه لخطورة ذلك ويصحح من سلوكه فيرضى - من ثم - بما يرضي ربه.

ومن المواضع التي يسوغ الوقف فيها على (كَلًّا) كما يسوغ البدء بها لجواز حمل المعنى على أكثر من وجه، ما جاء في قوله جل وعلا: (تَحَسَّبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلًّا لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطْمَةِ .. الهمزة / ٣، ٤)، فهي على الوقف عليها لردع الإنسان وزجره عن ذلك الحسبان الباطل، وأضاف الألوسي: "أو عنه وعن جمع المال وحبه المفرط على ما قيل، واستظهر أنه ردع عن الهمز واللمز وتعقب بأنه بعيد لفظاً ومعنى"، وعقب هو يقول: "وأنا لا أرى بأساً في كون ذلك ردعاً له عن كل ما تضمنته الجمل السابقة من الصفات القبيحة، وقوله تعالى: (لِيُنْبَذَنَّ) جواب قسم مقدر الجواب استئناف مبين لعللة الردع، والمعنى على ذلك والتقدير: والله ليطرحن بسبب أفعاله المذكورة في الحطمة أي في النار التي من شأنها أن تحطم كل من يلقي فيها".

وهو صريح في توجيه البدء بجملة القسم وجعلها مستأنفة ومبينة لعللة الزجر عند من ارتأى الوقوف على أداة الردع، ويسوغ الوقف على (كَلًّا) مع هذا بحمل معناها على النفي وجعلها بمعنى (لا) أي ليس الأمر كما يظنه الكافر من أن المال يخلده أو يبقيه حياً، وهو قول نافع وأبي حاتم ونصير وغيرهم، وارتباط (كَلًّا) بما قبلها وتعلقها به في المعنى، هو من الواضح بمكان، لذا كان الوقف عليها من قبيل الوقف الكافي.

(١) الألوسي ٤١٦/٣٠ مجلد ١٦ وينظر الكشاف للزخشري ٢٤٨/٤ والبحر المحييط لأبي حيان ٥١٠/٨.

(٢) ينظر القرطبي ٧٥٢٨/١٠ وينظر مقالة كلاص ١٤.

ويجوز على جعلها بمعنى حقاً أو بحملها على معنى: (ألا لينبذن في الحطمة) أن يتدئ بها وهو اختيار أبي حاتم، وإن كان ذلك ليس بمانع أن يكون المقام فيها مقام إقسام أو جعلها صلة يمين كما سبق بيان ذلك، ولقد ذكر الرضي في شرحه على الكافية، أن (كَلًّا) تقوم مقام القسم إذا لم يكن ردعاً واستدل على ذلك بالآية الكريمة^١.

والقصد من ذلك إبطال أن يكون المال مخلداً لذلك الذي صار الهمز واللمز ملكة فيه، وإنما استكنه ذلك من الصيغة التي ورد بها (هُمَزَةٌ لُحْمَةٌ)، فهما - كما هو بين - وصفان لمحذوف تقديره ومعناه: (ويل لكل شخص همزة لمزة)، فمن حذف موصوفه يعلم أن الوصف قائم مقامه ومن ثم أضيف إليه (كل)، وهذان الوصفان هما من ألزم صفات أهل الشرك، وأتبعاً بـ (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) لزيادة تشنيع صفتيه الذميتين بصفة الحرص على المال، وهذا إنما ينشأ عن بخل النفس والتخوف من الفقر .. والوجه فيه إدخال أولئك الذين عرفوا بهذه الصفة كما عرفوا بهمز المسلمين ولمزهم لتعيينهم في هذا الوعيد.

والسر في عدم العطف بالواو في قوله (الَّذِي جَمَعَ مَالًا .. الهمزة/ ٢) ومجيئه في صورة النعت، بيان أن ذكر الأوصاف المتعددة للموصوف الواحد يسوغ أن يأتي بدون عطف كما جاء في قوله تعالى (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٌّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ .. القلم/ ١٠-١٣)، فعلى القول بأن جملة (تَحَسَّبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ) في موقع الحال يكون قد استعملت للتهكم على الموصوف بالهمز والحرص، لأنه لا يوجد من يحسب أن ماله أخلده فيكون الكلام على سبيل التمثيل أو التشبيه البليغ الذي يشبه فيه حالهم بحال من يحسب أن المال يقيهم الموت ويجعلهم خالدين .. وعلى القول باستئنافها يكون خبراً مراداً به الإنكار أو على تقدير همزة استفهام محذوفة بقصد التقرير أو التعجب.

(١) ينظر شرح كلا ص ٦٦ ومعالم الاهتداء ص ١٧٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣١٩ ودراسات عضية القسم الأول ٢/ ٣٩٨.

ومهما يكن من أمر فمجيء (أَخْلَدَهُ) كذا بصيغة الماضي، هو إمعان وتأكيد وزيادة في التهكم به وتصويره في صورة الموقن بأن ماله سيخلده لا محالة حتى وكأنه قد حصل له ذلك بالفعل وثبت، وهذا أقصى ما يتمناه ذلك الغافل، لانعدام إيمانه بحياة أخرى خالدة، ومن هنا يجيء القول الحكيم: (كَأَنَّ لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)، مُصَدِّراً بحرف الردع والتأكيد المتعدد كالصدمة له لإبطال ما حسبه ولزجره عن التلبس بالحالة الشنيعة التي جعلته في حال من يطمئن ويوقن أن المال يخلد صاحبه، أو لإبطال حرصه في جمع المال جمعاً يمنع به حقوق الله فيه، وفي ذلك من الوعيد ما لا يخفى.

(١) ينظر التحرير ٣٠ / ٥٣٧ وما بعدها مجلد ١٥.

المبحث الرابع

أثر البدء بـ (الكاف) الجارة مع مدخولها
والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه

أولاً: الوجوه الإعرابية للكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد
وأوجه دلالتها:

١ - (كذلك) بين النحاة وأهل البيان:

في تناوله لما جاء في (كذلك) ولما توافق معها في المعنى والإعراب وجاء على شاكلتها، يقول ابن هشام: "تقع (كما) بعد الجمل كثيراً، صفة في المعنى فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملها قوله تعالى: (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ .. الأنبياء/ ١٠٤) .. فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ (نُعِيدُهُ)، أي (نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأتاه)، أو لـ (نَطَوَى)، أي (نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل) .. وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول (نُعِيدُهُ)، أي (نعیده ماثلاً للذي بدأنا) .. وتقع كلمة (كَذَلِكَ) أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قول الله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَنْزِلُنَا آيَةً كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ .. البقرة/ ١١٨)، و(مثل) في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف، أي كما أن (كَذَلِكَ) نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: (ضربت زيداً عمراً)، ولا يكون (مثل) تأكيداً لـ (كَذَلِكَ) لأنه أبين منه، كما لا يكون (زيد) من قولك: (هذا زيد يفعل كذا) توكيداً لـ (هذا) لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: (الأمر كذلك)، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: (مثل) بدل من (كَذَلِكَ) أو بيان، أو نصب بـ (يَعْلَمُونَ)، أي (لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى)، ف (مثل) بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا)، أو نصب بـ (قال)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله .. ورد ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو (مثل)، وليس

بشيء لأن (مثل) حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به لـ (يَعْلَمُونَ)، والضمير المقدر مفعول به لـ (قَالَ) أ. هـ".

وآية البقرة التي استشهاد بها ابن هشام هنا على أوجه الإعراب في (كَذَلِكَ)، معطوفة على قوله: (وَقَالُوا أَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ .. البقرة / ١١٦)، المعطوف على قوله: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ .. البقرة / ١١٣)، ووجه الارتباط أن الأول كان قدحاً منهم في التوحيد وهذا قدح في النبوة، والمراد من الموصول - على ما نقل عن قتادة والسدي والحسن وجماعة وعليه أكثر المفسرين - جهلة المشركين ويدل عليه قوله تعالى على لسانهم: (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا .. الإسراء / ٩٠)، وقولهم: (فَلْيَأْتِنَا بَيِّنَاتٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ .. الأنبياء / ٥)، وقولهم: (لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ أَوْ نَرَى رَبَّنَا .. الفرقان / ٢١)، وقيل غير ذلك.

وبتقدير أن ما ذكرناه هو الأرجح لكون المشبه بهم الوارد ذكرهم في الآيات السابقة على هذه الآية هم أهل الكتاب الذين (قَالُوا أَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) والذين قالوا متهمين بعضهم البعض: إنهم ليسوا على شيء، وقد قدم أهل الكتاب في قوله تبارك اسمه: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ .. الآية) لأنهم الذين ابتدءوا بذلك أيام مجادلتهم في تفاضل أديانهم، ويومئذ لم يكن للمشركين ما يوجب الاشتغال بذلك إلى أن جاء الإسلام فقالوا مثل قول أهل الكتاب، إلا أنه لم يكن فريق من الثلاثة فيه مقتبساً من الآخر بل جميعه ناشئ من الغلو في تقديس الموجودات الفاضلة، ومنشؤه سوء الفهم في العقيدة سواء كانت مأخوذة من كتاب توهم واضعوه التشبيهاً والمجازات حقائق، كما ورد وصف الصالحين بأنهم أبناء الله ووصف الله بأنه أبو عيسى وأبو الأمة على طريقة التشبيه^٢، أم

(١) مغني اللبيب ١ / ١٧٨، ١٧٩.

(٢) على نحو ما جاء من ذلك في سفر التثنية الإصحاح ١٤، وإنجيل متى الإصحاح ٥، ٦ .. الخ.

مأخوذة من أقوال قادتهم كما قالت العرب: (الملائكة بنات الله) .. وأياً ما كان الأمر فإن في هذا تسليّة للنبي بأن ما يلاقه ﷺ من قومه هو من مثل ما لاقاه الرسل قبله.

ولا يستبعد أن تكون جملة (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) واقعة موقع الجواب لمقالة الذين لا يعلمون- يعني على الاستئناف البياني- وكأن سائلاً سأل بعد سماعه بمقولة الذين لا يعلمون، هل كان لهم فيما قالوه سلف؟ فاقصر فيه على تنظير حالهم بحال الذين من قبلهم، فيكون ذلك كناية عن الإعراض عن جواب مقالهم وأنه لا يستأهل أن يجاب لأنهم ليسوا بمرتبة من يكلمهم الله وليست أفهامهم بأهل لإدراك ما في نزول القرآن من أعظم آية، ويكون التذييل بجملة (قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) تعليلاً للإعراض عن جوابهم.

كما لا يستبعد أن تكون جملة (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ) معترضة بين جملة (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وجملة (قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ)، فتكون جملة (قَدْ بَيَّنَّا) هي الجواب عن مقالتهم. ومهما يكن من أمر ففيها جاء في سابقتها وفيما ابتدوه من قول واعتقاد الباطل ومن اتهام كل فريق الآخر بأنه ليس على شيء، كذا بالنكرة في سياق النفي، هو كناية عن عدم صحة ما بين أيديهم من الكتاب .. كما أفاد التنكير فيما رمى به كل فريق منهم الآخر أن ما عند كل لا حظ فيه من الخير. وأكد ذلك ودل عليه من غير ما ذكرنا، جملة الحال (وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ) التي جيء بها لمزيد التعجب من شأنهم أن يقولوا ذلك وهم على هذا الحال، إذ لا يخلو كل كتاب يتلوه أهله من حق يشتمل عليه لو اتبعوه حق اتباعه.

ودلالة الجملة الحالية على الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة، لأن الجملة الحالية بسبب اشتغالها على نسبة خبرية تفيد أن ما كان حقه أن يكون خبراً عدل به عن الخبر لادعاء أنه معلوم اتصاف المخبر عنه به فيؤتى به في موقع الحال

(١) ينظر التحرير والتنوير ١/ ٦٨٨ وما بعدها المجلد ١.

المفردة على اعتبار التذكير به ولفت الذهن إليه فصار حالاً له، والتعريف في (الْكَتَبَ) جعله صاحب الكشاف تعريفاً للجنس وهو يرمي بذلك إلى أن المقصود أنهم - دون جهلة مشركي العرب - أهل علم، كما أنهم أيضاً - دون الأميين - أهل كتاب^١.

ويدعونا ذكر ملابسة ما استشهد به وله صاحب المغني، لأن أنوه إلى أن مفاد ما ذكره ابن هشام في نص عبارته التي سبق أن ذكرتها له، أن الكاف في (كَذَلِكَ) بمعنى (مِثْل) وأنها تأتي على عدة أوجه إعرابية كما هو الحال في آية البقرة السالفة الذكر، فقد صح جعلها نعتاً لمصدر محذوف منصوب بـ (قَالَ) مقدم عليه، والمعنى: قولاً مثل قول اليهود والنصارى (قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وتكون (مِثْل) في قوله: (قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) بدل من محل الكاف في (كَذَلِكَ) أو عطف بيان، وعلى أي من تلك الأحوال فجملة (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) تأكيد وتقرير للجملة قبلها، ويكون الوقوف على (تَأْتِينَا آيَةً) حسن بالغ لتعلقها بما بعدها تعلقاً لفظياً، وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول الأشموني: "(تَأْتِينَا آيَةً) حسن"^٣.

ولبعضهم هنا احتمال تعلق (كَذَلِكَ) بـ (تَأْتِينَا)، وحينئذ يكون الوقوف على (كَذَلِكَ) لا على آية، و(مِثْل) على هذا الوجه مقول القول لـ (قَالَ) الثانية.

ويصح في (مِثْل) على وجه ثالث أن تكون منصوبة بـ (يَعْلَمُونَ) المنفية سواء على جعل القول على معنى الاعتقاد أم بحمله على حقيقته، فتكون بمنزلتها في نحو قولنا: (مِثْلُكَ لا يبخل ومِثْلُكَ لا يصدر عنه هذا القول) والتقدير: وقال الذين لا يعلمون مثل اعتقاد اليهود والنصارى ولا مثل قولهم

(١) ينظر التحرير والتنوير ١ / ٦٧٦ مجلد ١ والكشاف ١ / ٣٠٥.

(٢) أو منصوبة بـ (تعلمون) الثانية في قول الله تعالى: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يعلمون مثل قولهم).

(٣) المنار ص ٤٧.

هذا - على الرغم من أهمية وضرورة معرفة بطلانه - قالوا قولاً كذلك الذي قاله الذين من قبلهم، قالوا: (لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ)، والمعنى: ما كان ينبغي أن يغيب عنهم بطلان مثل هذا المعتقد الفاسد أو أن يقع منهم القول به بعد إقامة الحجة على عدم صحته من باب الأولى، فضلاً عن أن يصدر عن من كان قبلهم من غيرهم بعد إقامة الحجة عليهم من قبل أنبيائهم)، والكاف على هذا الوجه كالأول هي نعت لمصدر محذوف لـ (قَالَ) مقدم عليه .. كما يصح نصب (مِثْل) بـ (قَالَ) الأولى، ويكون (كَذَلِكَ) على هذا الأخير معمولاً لـ (قَالَ) الثانية فيما يشبه الجملة المعترضة.

ولا يبعد في وجه خامس ألمع إليه الإمام الألويسي جعل (كَذَلِكَ) منصوباً على المفعولية بـ (يَعْلَمُونَ)، أي على تقدير (وقال الذين لا يعلمون، مثل قول الذين من قبلهم)، والمقصود - على حد ما ذكر - تشبيه المقول بالمقول في المؤدى والمحصول وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشهي والهوى والعصبية.

غير أنه لا الوقف على (كَذَلِكَ) ولا البدء بها على هذا الوجه ولا على اللذين قبله محبذ، لاتصال الكلام بعبءه ببعض.

وما استنكره ابن الشجري على مكي مما أشار إليه ابن هشام وعد في الآية الكريمة وجهاً سادساً في إعراب (كَذَلِكَ) من إساعة جعل (كَذَلِكَ) مرفوع على الابتداء، هو في الحقيقة من الوجاهة بمكان، فقد "جوزوا أن تكون الكاف في موضع رفع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره: قاله، و(مِثْل) على هذا صفة مصدر محذوف، والمعنى: مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ولا يجوز أن يكون مفعول (قَالَ) الثانية لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف".^(١)

(١) أو مفعول (يعلمون) الثانية في قول الله تعالى: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ).
(٢) روح المعاني ١/ ٥٦٨ بتصرف كما ينظر فيه ص ٥٨٢ وإملاء ما من به الرحمن ص ٦٦.

وقوله (لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ) على هذا الوجه هو في موقع المفعول مقول القول لـ (قال) الأولى، ولا يبعد مع القول بارتباط هذه الجملة بما بعدها من ناحية المعنى أن يجعل الوقف عليها من قبيل الوقف الكافي، وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول شيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري: "تَأْتِينَا آيَةٌ" كاف^١.

والحق أن التشبيه في (كَذَلِكَ) نهج فريد لم يعهد في غير التشبيه القرآني، "ذلك أن الناظر في تشبيهات القرآن - يعني التي جاءت على هذا النمط - يرى أداة التشبيه تأتي عقب جمل من الكلام لها معنى قد أدته فتدخل أداة التشبيه على اسم إشارة مشاراً به إلى مجموع تلك الجمل باعتبار المعاني التي أدتها فيكون اسم الإشارة مشبهاً به ملحوظاً فيه معاني تلك الجمل، ويأتي بعد ذلك المشبه مؤخراً اسماً كان أو فعلاً، والمعهود أن المشبه رتبته^٢ التقديم على المشبه به وعلى الأداة، ومن ذلك قوله تعالى بعد ذكر أصحاب الجنة - وقد فصل القرآن الحديث فيها - : (كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَالْعَذَابُ الْأَخِرَ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ .. القلم / ٣٣)، فالمشبه (الْعَذَابُ) - هو هنا - اسم، وقد أخرج على المشبه به والأداة لفظاً، لأن رتبته التقديم، إذ هو مبتدأ والكاف وما دخلت عليه خبره والمعنى: (العذاب كذلك).

ولعل السر في التقديم هنا لأن المشبه به لم يستقل بالمعنى لكونه المشار به إلى معاني الجمل التي سبقته فقدم لتقديمها، ومعنى آخر هو أن البدء بأداة التشبيه هنا والياً لها المشبه به مشعر باتصال الكلام، أما لو بدئ بـ (الْعَذَابُ) لتوهم زوال ذلك الاتصال".

انتهى من كلام الدكتور المطعني^٣، وأضيف إلى ما ذكره هنا، أن ما رمقه وأبصره في هذا الضرب من التشبيه الذي تعود فيه الإشارة إلى المتقدم بوصفه مشبهاً به - وإن اشتهر مجيئه على هذا النحو وعلى ما ذكر - إلا أن ذلك ليس

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٤٧.

(٢) يعني مع الكاف الدالة على التشبيه.

(٣) خصائص التعبير القرآني ٢ / ٢٩١، ٢٩٢.

بالضرورة ولا بالأمر اللازم، إذ يمكن للإشارة باعتبارها مشبهاً به أن تعود كذلك مع اتصال الكلام على ما تأخر.

ويظهر ذلك جلياً ويشهد له - مما لا يدخل معنا في وقوف المراقبة - أمثال قوله عز من قائل: (وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .. الأنعام/ ٧٥)، فقد أجاز العربون وأهل التأويل في (كَذَلِكَ) النصب على إضمار (أريناه)، والمعنى: وكما رأى إبراهيم أباه وقومه من ضلال مبين أريناه ما ارتآه صواباً في ملكوتنا باطلاعنا إياه عليه، فيكون عود الإشارة إلى ما تأخر باعتباره مشبهاً به، تماماً كما أجازوا أن يكون منصوباً بـ (نُرَى) التي بعده على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرويته ضلال أبيه وقومه .. فيكون عود الإشارة هذه المرة إلى ما تقدم باعتباره مشبهاً به، ويصير ما بعد (كَذَلِكَ) في الآية والذي كان مع الاحتمال الأول مشبهاً به يصير مشبهاً.

ونظير ذلك في القرآن لا يحصى .. وفيه وبه يصبح كدخول كاف التشبيه وهو اسم الإشارة المشبه به عائداً على ما تقدم تارة وعلى ما تأخر أخرى، وذلك ما نريد تجليته والحديث عنه في هذا البحث باعتبار أن ذلك من مظاهر الاتساع في لغة القرآن، وأراني أردد مع الطاهر ما رصده في عود الإشارة إلى المتأخر عنها وعبر عنه بقوله: "وأحسب أنه من مبتكرات القرآن إذ لم أقف على مثله في كلام العرب قبل القرآن"، وأن "ما ذكره الخفاجي في سورة البقرة من تنظيره بقول زهير:

كذلك خيمهم ولكل قوم * إذا مستهم الضراء خيم

لا يصح لأن بيت زهير مسبوق بما يصلح أن يكون مشاراً إليه".^(١)
ولعله قد وضح الآن بالحجة والبرهان صحة ما ذهب إليه بعض من تناولوا مسألة عود اسم الإشارة المقرون بكاف التشبيه إلى ما تأخر عند جعلها

(١) ينظر في ذلك إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٢٥٥، ٢٥٦ والبيضاوي مع حاشية الشهاب، والبيان عند الشهاب د/ فريد النكلوي ١/ ٤٠ وما بعده.

(٢) التحرير ٢٥ / ٢٧ مجلد ١٢.

في موقع الخبر لما بعده، أو نعتاً لمصدر (قال) المحذوف مقدم عليه ليكون المعنى والتقدير في آيتي البقرة (١١٣، ١١٨): قولاً مثل قول مشركي العرب قال اليهود والنصارى، وصحة البدء من ثم بـ (كَذَّالِكَ) .. كما وضح أيضاً بالحجة والبرهان صحة ما ذهب إليه من تناولوا مسألة عودهما إلى ما تقدم في الآيتين باعتبار الإشارة مشبهاً به- وذلك إبان ذكرهم للاحتتمالات الواردة في هذا الشأن- وصحة جعل (كَذَّالِكَ) في موضع نصب نعتاً لمصدر (قَالَ) مؤخر عنه، ليكون التقدير في الآيتين: (وقال الذين لا يعلمون قولاً مثل قول اليهود والنصارى)، أو جعل (كَذَّالِكَ) في موضع الحال من مفعول (قَالَ)، ليكون المعنى والتقدير: (وقال الذين لا يعلمون قولاً مماثلاً لقول اليهود والنصارى)، وعلى كلا الوجهين فالوقف على (كَذَّالِكَ) بهذا حسن بالغ لكون التعلق بما بعده- وهو جملة التأكيد (قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) - تعلقاً لفظياً، وليس أدل على ما ذكرناه هنا من اختلاف السياق ومن مجيئه بلفظ (كَذَّالِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ)، كذا بورود قول اليهود والنصارى عقب اسم الإشارة تارة، ومجيئه بلفظ (كَذَّالِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) أعني بورود قول الذين لا يعلمون من مشركي العرب عقب اسم الإشارة، تارة أخرى.

على أن الاحتمالين الأخيرين وما كان على شاكلة ذلك مما استعمل فيه الكاف اسماً- وإن جوزة الأخفش- إلا أن جماعة خصوه بضرورة الشعر مع أنه قد يؤول ما ورد منه فيه.

ولا صحة- حيال ما ذكرنا- لادعاء وقول بعض المحققين بأن في توجيه التشبيهين الأخيرين تكلف وخروج عن الظاهر، إذ القول بحملها على معنى المماثلة المفيدة للتشبيه لم يمنع جعل (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) في أي من السياقين من أن يكون إعادة لقوله تعالى: (كَذَّالِكَ).

كما لم يمنع أن يكون الغرض من تلك الإعادة التأكيد والتقرير، كما في قوله تعالى: (جَزَأُوهُ مِنْ وُجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَأُوهُ .. يوسف / ٧٥)، ويتحقق

شأن التأكيد حتى مع القول باختلاف السياقين في التشبيه المفاد من (كَذَلِكَ) والذي فطن إليه جل المفسرين وذلك خلافاً لما أغرب فيه الطاهر بن عاشور حين جنح إلى أن التشبيه ليس في قول (لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ).

٢- كاف (كذلك) وما قد تفيده من المعاني الأخر من غير

التشبيه:

وقد يقال إن (كذلك) بجعل الكاف فيها اسماً ليست للتشبيه بل لإفادة أن هذا الأمر عظيم مقرر، وقد نقل الوزير عاصم بن أيوب في شرح قول زهير:

(كذلك خيمهم ولكل قوم * إذا مستهم الضراء خيم)
عن الإمام الجرجاني إن (كذلك) تأتي للتثبيت إما لخبر مقدم وإما لخبر متأخر وهي نقيض (كلا)، ومثله قوله تعالى: (كَذَلِكَ نَسَلُكُمْ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ .. الحجر / ١٢)، وفي شرح المفتاح: "أنه ليس المقصود من التشبيهات هي المعاني الوضعية فقط، إذ تشبيهات البلغاء قلما تخلو من مجازات وكنيات فنقول: إننا رأيناهم يستعملون كذا وكذا للاستمرار أحياناً نحو: (عدل زيد في قضية فلان كذا وهكذا)، أي عدل مستمر، قال الحماسي:

(هكذا) يذهب الزمان ويفنى الـ * علم فيه ويدرس الأثر
نص عليه التبريزي في شرح الحماسة وله شواهد كثيرة، وقال في شرح قول أبي تمام: (كذا فليجل الخطب وليفدح الأمر) إنه للتحويل والتعظيم، وهو في صدر القصيدة لم يسبق ما يشبه به".

وقد نص في المعالم في غير هذا الموضع على أن "الكاف في (كَذَلِكَ) يحتمل أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف"، والكاف بهذا

(١) ينظر روح المعاني ١ / ٥٦٨ والمعالم ص ١٨٣.

(٢) المعالم للشيخ الحصري ص ١٨٣.

للتشبيه، وعليه حمل البعض المعنى في الآية الكريمة موضع الاستشهاد، فقد جوز صاحب الكشاف وجماعة أن لا يكون (مِثْلَ قَوْلِهِمْ)، أو قوله (كَذَلِكَ) تأكيداً للآخر وأن مرجع التشبيه إلى كيفية القول ومنهجه في صدوره عن هوى، ومرجع المماثلة في اللفظ فيكون في كلامه تكرير في التشبيه من جهتين للدلالة على قوة التشابه^١.

وإنما جعل قول أولئك مشبهاً به لأنه أقبح، إذ الباطل من العالم أقبح منه من الجاهل، وبعضهم يجعل التشبيه على حد (إِنَّمَا أَلْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبِّوَأُ .. البقرة/ ٢٧٥).

وفيه من المبالغة والتوبيخ على التشبه بالجهال ما لا يخفى، وإنما وبخوا- وقد صدقوا إذ الدينين بعد النسخ فيما نسخ في شريعة محمد ﷺ ليس بشيء- لأنهم لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد كل فريق إبطال دين الآخر من أصله والكفر بنبيه وكتابه^٢.

ثانياً: أثر البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة للبعيد،

والوقوف عليهما في إثراء المعنى واتساعه:

سبق أن ألمعت إلى أن مرجع التشبيه والمماثلة في الآية الكريمة: (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ .. البقرة/ ١١٨)، وارد على النحو الذي ورد في سابقتها (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرِيُّ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرِيُّ لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ تَحَكُّمٌ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ .. البقرة/ ١١٣)، ومن ثم يكون القول في مرجع هذا التشبيه كالقول في نظيره.

(١) ينظر الكشاف/ ١، ٣٠٥، ٣٠٧.

(٢) ينظر روح المعاني ٥٦٩.

بيد أن التشبيه المستفاد من الكاف في (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)، تشبيه في الادعاء على أنهم ليسوا على شيء، لأن دعوى الذين لا يعلمون - وهم أهل الشرك - لما قالوا (مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ .. الأنعام / ٩١) كانت في تكذيب اليهود والنصارى والمسلمين .. بينا التشبيه المستفاد من الكاف في (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم) بعد قوله: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ)، هو تشبيه في مقولة اليهود الفاجرة لموسى عليه السلام (لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً .. البقرة / ٥٥)، وفي سؤال النصارى الباعث على الشك لعيسى عليه السلام (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ .. المائدة / ١١٢).

وفي توجيه المعنى في النسقين الكريمين ابتناء على وجوه الإعراب سالفة الذكر يكون الوقف على (كَذَلِكَ) سائغاً عند جعل ما بعدها تقريراً أو تأكيداً لمضمون ما قبلها، وهو تأكيد يشير إلى أن المشابهة بين دعاوى هؤلاء وأولئك إنما هي مشابهة تامة بين قوليهما، ويسوغ البدء بها على الاستئناف سواء على الابتداء بها أو على جعلها الخبر لما تأخر عنها.

وللأشموني في شأن إساعة الوقوف على قوله: (وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ .. البقرة / ١١٣) والبدء من ثم بالكاف المقرونة باسم الإشارة البعيد (كَذَلِكَ) وفي شأن الوقوف أيضاً عليهما، رأي وإن كان لا يختلف كثيراً عما تقرر إلا أن له من الوجاهة ما له، لكونه يمثل إضافة جديدة في إثراء المعنى الذي يمكن حمل الآية عليه والاتساع في معناها، إذ يشير إلى أن الوقوف على "(يَتْلُونَ الْكِتَابَ) حسن على أن الكاف في (كَذَلِكَ) متعلقة بقول أهل الكتاب، أي قال الذين لا يعلمون وهم مشركو العرب مثل قول اليهود والنصارى، فهم في الجهل سواء، ومن وقف على (كَذَلِكَ) ذهب إلى أن الكاف راجعة إلى تلاوة اليهود، وجعل (وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ) راجعاً إلى النصارى، أي والنصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود، وأن أحد الفريقين يتلو الكتاب كما يتلو الفريق الآخر، فكلا الفريقين أهل كتاب وكل فريق أنكر ما عليه الآخر، وهما أنكرا

دين الإسلام كإنكار اليهود النصرانية وإنكار النصارى اليهودية من غير برهان ولا حجة، وسبيلهم سبيل من لا يعرف الكتاب من مشركي العرب، فكما لا حجة لأهل الكتاب لإنكارهم دين الإسلام، لا حجة لمن ليس له كتاب وهم مشركو العرب فاستووا في الجهل".

وتفرض علينا لفتات الأشموني تلك الجديرة بالاعتبار لأن نعول كثيراً - في معرفة نكتة وسر البدء بـ (كَذَّالِكَ) والوقف عليها - على ما قاله وألفت له الانتباه في كتابه القيم (منار الهدى)، ولاسيما مع ندرة ما قيل وقلة من تعرض لهذا الضرب من التشبيه .. وفي استقصاء لمواضع (كَذَّالِكَ) في القرآن الكريم التي بلغ عدد مرات ذكرها فيه ست وعشرين ومائة تبين أن سبعة مواضع بالموضع الذي ذكرته له، هي جملة ما أوضح فيها الأشموني وجه البدء بـ (كَذَّالِكَ) والوقف عليها، يضاف إليها أربعة مواضع عرض لها أبو البقاء العكبري في كتابه الإملاء، وثلاثة مواضع أخرى عرض لها الشيخ الحصري في كتابه معالم الهدى.

وبظني أن في هذا القدر - ومنه بالطبع ما تكرر - ما يكفي للوقوف وللتأكيد على مدى ما يضيفه الوقف على (كَذَّالِكَ) والبدء بها من ثراء في المعنى ومن اتساع في تعدد الوجوه التي يمكن أن تحمل معاني الآيات الكريمة عليها وتؤديها في أخصر عبارة وأوجز بيان.

ففي حديث القرآن عن قصة زكريا عليه السلام وتحديداً في قول الله تعالى: (قَالَ رَبِّ أُنَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَّالِكِ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ .. آل عمران / ٤٠)، يقول رحمه الله: "(عَاقِرٌ) حسن، ووقف بعضهم على (كَذَّالِكَ) على أن الإشارة بـ (كَذَّالِكَ) إلى حال زكريا وحال امرأته، كأنه قال: رب على أي وجه يكون لنا غلام ونحن بحال كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلام، والكلام تم في قوله: (كَذَّالِكَ)، وقوله:

(١) المنار ص ٤٧.

(اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ)، جملة مبيّنة مقررة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب، وعلى هذا يكون (كَذَلِكَ) متعلقاً بمحذوف، و(اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) جملة منعقدة من مبتدأ وخبر .. وليس بوقف إن جعلت الكاف في محل نصب حال من ضمير (ذلك)، أي يفعله حال كونه مثل ذلك، أو جعلت في محل رفع خبر مقدم والجلالة مبتدأ مؤخر"، أي كهذا الشأن العجيب شأن الله تعالى .. أو كما قدره الزمخشري: على هذه الصفة، الله .. وقدره ابن عطية: كهذه القدرة المستغربة، هي قدرة الله .. وقدره أبو حيان: صنع الله العجيب مثل هذا الصنع .. فتكون جملة: (يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) شرحاً للإبهام في اسم الإشارة، والكلام على هذا جملتان^١.

وقد حكم أبو البقاء بصححة أن تكون (كَذَلِكَ) في هذا النظم الكريم نعتاً منصوباً لمصدر محذوف من الفعل المذكور، والمعنى: "أي يفعل ما يشاء فعلاً كذلك"^٢، والتقدير: يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة مثل ذلك الفعل وهو خلق الولد بين شيخ فان وعجوز عاقر .. وهذا الوجه مما يدعم القول بالوقوف على (عَاقِرٌ)، وجعل قوله: (كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) مقرراً وقوع هذا الأمر المستغرب حسبما تقتضيه الحكمة الإلهية، وفي هذا المعنى وعليه هذا التقدير الذي يفيد وصل (كَذَلِكَ) بما بعدها يقول الألويسي: "(قَالَ) أي الرب، والجملة استئناف .. (كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ)، أي يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة الخارقة للعادة مثل ذلك الفعل العجيب والصنع البديع، الذي هو خلق الولد مع الحالة التي يستبعد معها الخلق بحسب العادة، فالكاف في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف، والإشارة، لذلك المصدر، وقدم الجار لإفادة القصر بالنسبة لما هو أدنى من المشار إليه، واعتبرت الكاف مقحمة لتأكيد الفخامة المشعر بها اسم الإشارة"، وبتقديري أن ذلك هو ما يرجحه السياق ويتبادر إلى الذهن، ولذلك كان عليه أكثر المعربين.

(١) المنار ص ٧٧ وينظر المحرر الوجيز والدر المصون ٣ / ١٦٣ .

(٢) ينظر الكشاف ١ / ٤٢٨ والبحر المحيط ٢ / ٤٥١ والدر المصون ٣ / ١٦٢، ١٦٣ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ص ١٤٠ وينظر الدر المصون ٣ / ١٦٢ .

لكن وفي إطلالة أخرى لما يحتمله الوقف على (عَاقِرٌ)، والبدء من ثم بـ (قَالَ كَذَلِكَ) والوقف أحياناً عليها - أعني من غير لفظ الجلالة الذي يراقبها - أو عليهما معاً أو عليهما مع ما بعدهما، يذكر صاحب روح المعاني أوجهاً أخرى، وهي وإن كانت في مجملها دون ما سبق في حمل المعنى، إلا أنها تأتي في إطار الاتساع الذي يحتمله السياق وتتم عن الشراء الذي يكتنف هذا النظم الكريم جراء التعبير بـ (كَذَلِكَ)، وأول هذه الاحتمالات التي ألمح إليها:

"أن يكون الكاف في موضع الحال من ضمير المصدر المقدر معرفة، أي يفعل الفعل كائناً مثل ذلك" ..

الثالث: أن يكون (كَذَلِكَ) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، أي الأمر كذلك، وتكون جملة (اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) بياناً أيضاً، الرابع: أن يكون ذلك إشارة إلى المذكور من حال زكريا عليه السلام أو حاله وحال امرأته، كأنه قال: رب على أي حال يكون لي أو لنا الغلام ونحن بحال كذا؟ فقليل له: كما أنت أو كما أنتما يكون الغلام لكما، وتكون الجملة - (اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) - حينئذ تعليلاً لما قبلها .. وعلى كل تقدير، التعبير بالاسم الجليل روماً للتعظيم".

وقد مر بنا وفي سياق ذكرنا لما أورده صاحب المنار وجه الوقف على (كَذَلِكَ)، وليس ثمة ما يدعو للإفاضة فيه ثانية.

وسواء كان الوقف على (كَذَلِكَ) أو الوقف عليها مع لفظ الجلالة، فقد عبر عن التكوين في جانب زكريا بالفعل (يَفْعَلُ) ولم يقل (يَخْلُقُ) كما هو في جانب تكوين عيسى عليه السلام، لكون التكوين الذي كان بحق زكريا تكوين قدره الله وأوجد أسبابه إذ لا يبعد أن يكون هذا التكوين حصل بكون زكريا كان قبل هرمه، ذا قوة زائدة لا تستقر بسببها النطفة في الرحم، فلما هرم

(١) وهو قريب مما سبق ذكره من جعله من ضمير (ذلك)، والقول بذلك هو مذهب سيبويه وينظر في شأنه الكتاب ١/ ١١٦.

(٢) روح المعاني ٣/ ٢٤٠ مجلد ٣ بتصرف يسير.

اعتدلت تلك القوة، أو كان ذلك من أحوال تغيرت في رحم امرأته واستقر أمرها فيما بعد^١.

ومما هو متضح في إساعة الوقف على (كَذَلِكَ) والبدء بها مع تحقق ما ذكرت، قول الله تعالى: (وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا^٢) وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ .. الأعراف/ (١٦٣)، فقد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق الحديث عن قصة أصحاب السبت وهم جماعة من بني إسرائيل كانوا يسكنون مدينة ساحلية تسمى (أيلة) المسماة الآن بـ (العقبة)^٣.

وكانوا قد طلبوا أن يجعل لهم يوماً واحداً يتخذونه عيداً للعبادة ولا يشتغلون فيه بأمور الدنيا ولا بشئون المعاش فجعل لهم السبت، ثم كان الابتلاء ليزكيهم سبحانه ويعلمهم كيف تقوى إرادتهم على المغريات والأطماع وكيف ينهضون بعهودهم حين تصطدم بهذه المغريات والأطماع، وكان ذلك ضرورياً لبني إسرائيل الذين تخلخلت عقائدهم وطباعهم بسبب العناد الذي جبلوا عليه والذي عاشوا فيه طويلاً حتى تعتاد الصمود والثبات، فضلاً عن أنه ضروري كذلك لكل من يحملون دعوة الله ويؤهلون لأمانة الخلافة في الأرض.

لكن فريقاً من بني إسرائيل لم يصمد للابتلاء الذي كتبه الله عليهم بسبب ما تكرر قبل ذلك واعتادوا عليه من فسوق وانحراف .. لقد جعلت الحيتان

(١) ينظر التحرير والتنوير ٣/ ٢٤٢ مجلد ٣.

(٢) الحيتان: السمك، وقيل ما تعاضم منه وأكثر ما تستعمل العرب الحوت في معنى السمكة، كذا نص عليه أهل التفسير وأهل اللغة، وقوله: (شرعاً) جمع شارع من شرع عليه إذا دنا وأشرف، وقيل حيتان شرع أي رافعة رؤوسها كأنه جعل ذلك إظهاراً وتبييناً وقيل متابعة وقيل ظاهرة.

(٣) وهي مدينة على ساحل البحر الأحمر قرب جزيرة سيناء بين مدين والطور وهي مبدأ أرض الشام من جهة مصر، وكانت من مملكة بني إسرائيل في زمان داود عليه السلام والقول بذلك مروى عن ابن عباس، وعن ابن شهاب أن اسم القرية طبرية وقيل مدين، والحق أن الاختلاف في معرفة اسمها - خاصة مع عدم وجود خبر عن رسول الله ﷺ يقطع العذر بأن ذلك كان في أي - لا يوصل إلى علم ما قد كان.

التي نهاهم الله عن اصطيادها يوم السبت تتراءى لهم في ذات اليوم على الساحل قريبة المأخذ سهلة الصيد، تأتيهم بيضاً سماناً كأنها الماخض تنتطح بأفئيتهم وأبنيتهم ظهورها لبطونها، لا يرى الماء من كثرتها فإذا مضى السبت وجاءتهم أيام الحل لم يجدوا الحيتان قريبة ظاهرة كما كانوا يجدونها في اليوم الذي حرم الله عليهم فيها الصيد، كانت تتفلت منهم وتغوص بحيث لا يقدرّون عليها، فتفوتهم وتنساب من أيديهم فلا يخلصون إليها إلا بعد مشقة وتعب ولا يتحصلون عليها إلا بعد عناء وكّد.

فراح بعضهم يحتال ويقيم الحواجز على الحيتان وينصب لها الشباك ويتخذ لأجلها الحياض ويسوقونها لكل ذلك يوم السبت فتبقى فيها ولا يمكنها الخروج منها لقلّة الماء ولوقوعها في تلك الشباك، فيأخذونها يوم الأحد .. وراح فريق آخر يحذر - على إثر ما يراه من الفريق العاصي - من مغبة احتياله، وينكر عليه ما يزاوله من مكر ودهاء ومن التفاف حول أوامر الله تعالى .. بينا مضى فريق ثالث يقول للأمرين بتلبية أوامر الله الناهين عن مخالفته: ما فائدة ما تزاولونه مع هؤلاء العصاة الذين لا فائدة تذكر من الكلام معهم لكونهم لا يرجعون عما هم سادرون فيه، فاستوجبوا لأنفسهم بسبب عنادهم ما يستحقونه مما كتبه سبحانه عليهم من الهلاك والعذاب؟!.

فكان أن أنجى سبحانه الذين ينهون عن السوء وأخذ الذين ظلموا بما كانوا يفسقون .. وأما الفريق الثالث الذي لم يعص ولم يمه فقد اختلف في أمره فقيل: أهلكه الله مع المهالكين عقوبة على ترك النهي، وقيل بل نجوا^١.

(١) ويدل على هذا الأخير ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من قوله حين سؤل عن ذلك: ما أدري ما فعل بهم، فحاوره عكرمة، يقول: قلت لابن عباس ألا ترى أنهم تركوهم وما هم عليه، وخالفوهم فقالوا: (لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً)، فلم أزل به حتى عرفته أنهم قد نجوا فكساني حلة، وذهب إلى مثل ما ذهب إليه الحسن وغيره، كما يدل عليه تخصيص المهلاك للأمة العادية وذلك في قوله تعالى: (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون)، وقوله: (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين .. البقرة/ ٦٥) وينظر في شأن القصة ومصير أصحابها تفصيلاً كشاف الزمخشري ٢/ ١٢٥ والرازي ٧/ ٣٠٥ والقرطبي ٤/ ٢٨٣١ وروح المعاني ٩/ ١٣٣ مجلد ٦ والطبري ٩/ ٦٢ مجلد ٦ وروغائب الفرقان على حاشية الطبري ٩/ ٦٦ والتحرير ٩/ ١٤٧ مجلد ٦ والمقتطف ٢/ ٢٨٧ والظلال ٣/ ١٣٨٣ وما بعدها.

وهنا يجيء التذييل في عجز الآية باسم الإشارة المصحوب بكاف التشبيه والصالح لأن يعود على الفعل المنفي السابق عليه والمائل في قوله: (لَا تَأْتِيهِمْ) ليصير المعنى في أحد احتماليه:

وفي سائر أيامهم لا تأتيهم الحيتان شارعة ظاهرة على الماء من كل طرق وناحية على ما كانت تأتيهم يوم سبتهم ابتلاء وامتحاناً.

فالجار والمجرور في (كَذَلِكَ) متعلق على هذا الوجه بالكلام السابق عليه وهو الفعل الذي تعلق به الظرف، وتام الكلام فيه: (وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ) حذراً من صيدهم لاعتيادها أحوالهم وأن ذلك كان لمحض تقدير العزيز العليم، وعبارة السجاوندي "لا تأتيهم إتياناً كإتيانها يوم السبت".

وتعني عبارته أن الكاف في موضع نصب على أنه نعت لمصدر الفعل المحذوف قبله، أو في موضع نصب بالإتيان على الحال، و(ما) في قوله (بِمَا كَانُوا) مصدرية أي بسبب فسقهم، و(نَبَلُوهُمْ) مستأنف.

ويسوغ على وجه ثان أن يكون تعلق شبه الجملة بالكلام اللاحق فيكون قوله: (كَذَلِكَ نَبَلُوهُمْ) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، ميطاً اللثام عن السؤال عن حكمة اختلاف حال الحيتان بالإتيان وفي وقت معين تارة وعدمه في غيره أخرى، فكان الجواب: (كَذَلِكَ نَبَلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)، والتقدير على حد ما ذكر الزجاج: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، أو على حد ما ذكر ابن الأثيري: نبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحيتان .. والمعنى: كما وصفنا لكم من الاختبار والابتلاء الذي ذكرنا بإظهار الحيتان لهم على ظهر الماء في اليوم المحرم عليهم صيده وإخفائها عنهم في الأيام المحللة لهم فيها صيده، كذلك نشدد عليهم في العبادة ونختبرهم بسبب فسقهم المستمر في كل ما يأتون ويذرون.

(١) علل الوقوف ٢ / ٥٢٠.

الأمر الذي يعني أن الإشارة في الآية الكريمة، متجهة إما إلى الابتلاء السابق وإما إلى الابتلاء المذكور بعد .. وفي عود الإشارة إلى المقدم عليها في الآية أو المؤخر بالاعتبارين اللذين سبق ذكرهما، أو بعبارة أخرى في تمام الوقف عليها أو البدء بها، وفي مجمل ما قيل في توجيهه وبيان المعنى في كلِّ، يقول الأشموني رحمه الله:

"(لَا تَأْتِيهِمْ) تام، على القول بعدم الإتيان بالكلية، فإنهم كانوا ينظرون إلى الحيتان في البحر يوم السبت فلم يبق حوت إلا اجتمع فيه، فإذا انقضى السبت ذهبت فلم تظهر إلى السبت المقبل، فوسوس إليهم الشيطان وقال لهم: إن الله لم ينهكم عن الاضطهاد وإنما نهاكم عن الأكل فاصطادوا، وقيل قال لهم: إنما نهيتهم عن الأخذ، فاتخذوا حياضاً على ساحل البحر فتأتى إليها الحيتان يوم السبت فإذا كان يوم الأحد أخذوها.. ففعلوا ذلك ثم اعتدوا في السبت فاصطادوا فيه وأكلوا وباعوا فمسخ الله شبانهم قرده ومشايخهم خنازير، فمكثوا ثلاثة أيام ثم هلكوا ولم يبق ممسوخ فوق ثلاثة أيام أبداً.

وأما من قال إن الإتيان في غير يوم السبت كان أقل من يوم السبت أو بطلب ونصب لأن التشبيه من تمام الكلام، فالوقف عنده يكون على (كَذَلِكَ)، قال مجاهد: حرمت عليهم الحيتان يوم السبت، فكانت تأتيتهم فيه شرعاً لأنها ولا تأتيتهم في غيره إلا أن يطلبوها، فقوله: (كَذَلِكَ) أي تأتيتهم شرعاً وهنا تم الكلام، و(نَبَلُوهُمْ) مستأنف، ومحل الكاف نصب بالإتيان على الحال، أي لا تأتي مثل ذلك الإتيان أو الكاف صفة مصدر بعده محذوف، أي نبلوهم بلاءً كذلك، فالوقف على (كَذَلِكَ) حسن فيهما أو تام".

ومفاد ما ذكره أن الوقوف على قول الله تعالى: (لَا تَأْتِيهِمْ^ع كَذَلِكَ)، تصريح بنفي مشابهة ما كان عليه حال الحيتان من مجيئها عائمة على وجه الماء طافية على ظهره شارعة في طول البحر وفي عرضه ذاهبة وآية تغري القوم

(١) المنار ١٥٣ وينظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٨٥ والإيضاح لابن الأنباري والدر المصون ٥/ ٤٩٤.

باصطيادها لشدة دنوها منهم في اليوم الذي نهوا عن الاصطياد فيه .. لما كان عليه حالها سائر الأيام إذ لم تك تأتيهم على هذا النحو.
وفي ذلك ما يعكس أولاً مدى المشقة التي كان الواقفون على حدود الله يعانونها جراء الحصول على هذه الأسماك والذي يمثل - وهم الذين يعيشون على شاطئ البحر - العمود الفقري لمقومات حياتهم، كما يصور ثانياً مدى الجلد والصبر الذي كانوا يتحلون به من أجل دعوة إخوانهم من المتحايدين على حدود الله وأوامره كيما يتخلوا عن حيلهم وينقادوا مثلهم لأوامر الله ونواهيته.

ومن لطائف الوقف على قوله: (لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ) - لبيان أن توجيه الوقف على (كَذَلِكَ) أو البدء بها لا غناء عنه في فهم المراد من السياق على وجهه الصحيح - نفي ما قد يتوهم أو يفهم من الوقوف على قوله: (لَا تَأْتِيهِمْ) من عدم مجيء الحيتان البتة - وهو ما أفهمته عبارة الأشموني - الأمر الذي يتعارض مع ما نقضه ضمناً الوقوف على (لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ)، إذ فيه ما يفيد نفي إتيانها على نحو معين، هو ذلك الذي كان عليه حال الإتيان يوم كان القوم يسبتون^١.

ومجمل ما يقال في هذا الصدد، أنه لا ينبغي الاكتفاء - في مراعاة فهم السياق - بأحد الوقفين أو دون الإحاطة بكل ما قيل فيه حتى لا يكون بمنأى عن سائر الأوجه الأخرى التي يمكن حمل المعنى عليها، وهذه واحدة من أهم ومن أعظم نتائج هذا البحث .. فقد دل ما قيل في شأن الوقوف على (كَذَلِكَ) على أن ما طفق يأتي من الحيتان في غير يوم السبت لم يكن منعداً كما قيل، بل كان قليلاً بالنظر إلى ما كان يأتي في غيره من الأيام على ما سبق تقريره وعلى ما أفاده ونص عليه ابن عطية، بل إن المجيء على غير المعتاد هو الأمعن في الابتلاء والأبلغ في الاختبار، إذ لو لم يكن ثمرة مجيء

(١) وفيما ذكرنا أيضاً رد على استبعاد الزجاج وأبي حيان لأمر الوقف على (كَذَلِكَ) على ما أفاده في معاني القرآن ٢ / ٣٨٥ والبحر المحيط ٤ / ٤١١.

(٢) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٦ / ١٨٧.

بالكلية - وهو ما جنح إليه الأشموني - لكان في ذلك مندوحة للمعتدين لأن يتذرعوا في حجية ما يقومون به، بأن ما يفعلونه ويقعون فيه من مخالفة إنما دعت إليه الحاجة الماسة والضرورة القاسية، وهو سبحانه في غنى أن يشق على أمثال هؤلاء إلى ذلك الحد، ولا سيما أنه سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

ونظير ما سبق في بيان مآل ومصير أهل الإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي جواز الوقف على (كَذَلِكَ) والبدء بها فيما يفيد الوقف والابتداء من ثراء في المعنى واتساع في فهم المراد، ما جاء في قول الله تعالى: (فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ * ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ .. يونس / ١٠٢، ١٠٣)، فقد تقرر من خلال هاتين الآيتين الكريمتين سنة من سنن الله في خلقه، وتقضي هذه السنة بنجاة المؤمنين من عذاب الله النازل في الدنيا على أهل المعصية كما تقضي بإنجائهم المدخر لهم يوم القيامة، إذ ذلك حق أوجبه تعالى على نفسه، يقول ابن جرير الطبري في تأويل ما جاء في هذا النظم الكريم:

"قل يا محمد لهؤلاء المشركين من قومك انتظروا مثل أيام الذين خلوا من قبلكم من الأمم السالفة الذين هلكوا بعذاب الله، فإن ذلك إذا جاء لم يهلك به سواهم ومن كان على مثل الذي هم عليه من تكذيبك، ثم ننجي هناك رسولنا محمد ﷺ ومن آمن به وصدقه واتبعه على دينه كما فعلنا قبل ذلك برسولنا الذين أهلكنا أممهم فأنجيناهم ومن معهم من عذابنا حين حق على أممهم .. (كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ)، يقول: كما فعلنا بالماضين من رسولنا فأنجيناهم والمؤمنين معهم وأهلكنا أممها، كذلك نفعل بك يا محمد وبالمؤمنين فننجيك وننجي المؤمنين بك حقاً علينا غير شك".

(١) تفسير الطبري ١١ / ١٢١ مجلد ٧.

ولقد وضح من سياق الآي ومن خلال تأويل الطبري لها أن العطف في قوله: (ثُمَّ نُنجِي رُسُلَنَا)، إنما هو عطف على كلام محذوف يدل عليه قوله: (إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ)، كأنه قيل: نهلك الأمم ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا معهم على حكاية الأمم الماضية، وما بينهما - وهو قوله: (قُلْ فَأَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ) - اعتراض جيء به مسارعة إلى التهديد ومبالغة في تشديد الوعيد، وقد ناسب أن تسبق الإشارة لهذا السياق وفي نفس السورة، بأحوال القرون الخالية وما كان من عاقبة تكذيبهم لرسولهم واستخلاف من بعدهم لاختبارهم، وذلك على إثر قوله: (وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نُجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ * ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ .. يونس / ١٣، ١٤)، ثم أعقب ذلك جولة تفصيلية أوردت طرفاً من قصة نوح عليه السلام مع قومه وطرفاً من قصة موسى عليه السلام مع فرعون وملئه، ثم جاءت الإلماعة الموجزة لقصة يونس عليه السلام الذي آمنت به قريته بعد أن كاد يحل عليهم العذاب فرفع عنها ونجت منه بالإيمان .. وتلك لمسة قرآنية تزين الإيمان للمكذبين لعلهم يتقون العذاب الذي أذروا به ولا تكون عاقبتهم كعاقبة المهلكين من أقوام الأمم الغابرة .. ثم تأتي بعد الكلمة التي كتبها الله على نفسه أن تبقى البذرة المؤمنة لتثبت وتنجو بعد كل إيذاء وعقب كل خطر وإثر كل تكذيب ودبر كل تعذيب على ما أفاده قوله تعالى: (كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ)، لتكون تذيلاً يحمل عاجل بشرى الله لرسوله وللمؤمنين بدعوته أن ينجيهم سبحانه بقدرته من ذلك العذاب وذاك الوعيد الذي يتهدد أهل الشرك وأرباب المعصية كما أنجى الرسل من قبله، لاسيما وأنه - جلت حكمته - جعله حقاً تحقيقاً للتفضل به والكرامة^٢.

(١) ينظر الكشاف / ٢ / ٢٥٥ وروح المعاني / ٧ / ٢٨٧ والدر المصون / ٦ / ٢٧٣ والفريد / ٢ / ٥٤٦.

(٢) ينظر الظلال / ٣ / ١٨١٠، ١٨٢٤ والتحرير / ١١ / ٢٩٩ مجلد ٦.

وقد ساغ في (كَذَلِكَ) هنا ما ساغ في سابقتها من وقف عليها ومن بدء بها، ففي حال الوقف عليها يكون البدء بقوله بعدها (حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ)، وفي حال البدء بها مع ما أعقبها يكون الوقف على ما قبلها وقد أدى الوقوف على كل، من المعاني ما لم يؤده الآخر.

وبيان ذلك وآيته أن الوقوف على (كَذَلِكَ) سواء على القول بالاستئناف في قوله (وَالَّذِينَ آمَنُوا)، أو على القول بعطفهم على (رُسُلَنَا)، يصير المعنى والوجه فيه: والذين آمنوا ننجيهم إنجاء كإنجاء من أرسلناهم إلى أمهم، أو كذلك الذي كان للمرسلين مع أتباعهم، ففي كلا التقديرين (كَذَلِكَ) منصوب بـ (نُنَجِّي) الأول و(حَقًّا) منصوب بالثاني - أعني الذي في عجز الآية والمائل في قوله: (نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ) - وهذا خلاف الظاهر لعدم إدراج المرسلين في آخر الآية وانخراطهم في عداد المؤمنين الناجين على ما هو عليه الحال في أولها، مما يعني أن المراد بالمؤمنين إما الجنس المتناول للرسول عليهم السلام وأتباعهم، وإما الأتباع فقط في حال عدم وجود الرسل بين ظهرانيهم، وإنما لم يذكر إنجاء الرسل في العجز إيداناً بعدم الحاجة إليه ويشمل الأزمنة التي انقطع فيها وحي السماء عن الأرض ويشمل كذلك حال المؤمنين بعد ختم الأنبياء عليهم السلام بمحمد صلوات الله وسلامه عليه لكونه ﷺ آخر المرسلين ورحمة الله للعالمين.

ومهما يكن من أمر ففيه تنبيه على أن مدار الإنجاء هو الإيمان، وحيء بجملة (حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ) تذيلاً لما قبلها مقررراً لمضمونه، وقد أفاد الوقوف على (كَذَلِكَ) دفع ما قد يعلق في صدور أهل النفاق وأفتدة ضعاف الإيمان من شك في أمر إنجاء الله لخاصته، أو من ظنَّ يتراءى لهم ويفضي بهم إلى توهم أن الإنجاء قاصر على الأنبياء فحسب لكونهم المرسلين من قبله تعالى، فيأتي الوقف على الإشارة المصحوبة بكاف التشبيه ليحسم هذا التوهم

(١) انفرد بعد هذا الموضع من وقوف التعانق والمراقبة فيما أعلم صاحب القول المفيد في علم التجويد العلامة محمد نصر مكِّي ص ١٧٣.

(٢) ينظر روح المعاني ٧/ ٢٨٧، ٢٨٨ والإملاء للعكبري ٣٣٠ والدر المصون ٦/ ٢٧٣.

ويدفع ظن السوء وقالة السوء من هؤلاء وأولئك، إذ هو أشبه في مشاركة المؤمنين لأنبيائهم في النجاة بقوله في آية أخرى: (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ .. غافر/ ٥١)، وأدفع لبث الطمأنينة والسكينة في قلوب أهل الإيمان كيما يتسنى لهم القيام بواجبهم إزاء دينهم على غرار ما جاء في قوله سبحانه: (وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا .. الأحزاب/ ٢١).

كما أنه أدخل في إظهار ما في ضغائن أهل النفاق ودخائل من في قلوبهم مرض على نحو ما نطق به قوله جلت حكمته: (وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا .. الأحزاب/ ١٢).

أما على الوقوف عند قوله: (ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا) والبدء بقوله بعد: (كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ) فالمعنى فيه والتقدير: نُنجيهم كذلك الإنجاء الذي كان لمن قبلهم، وهذا يعني أن الجار والمجرور متعلق بمقدر وقع صفة لمصدر محذوف، وجوز أن تكون الكاف في محل نصب بمعنى (مثل) سادة مسد المفعول المطلق وتقديره: مثل ذلك الإنجاء الذي أنجينا الرسل ومؤمنهم ننجي من آمن بك يا محمد.

ويحتمل عند البعض أن يكون في موقع الحال من الإنجاء الذي تضمنه (نُنَجِّي) بتأول، أي: نفع الإنجاء حال كونه مثل ذلك الإنجاء.

وجوز صاحب الدر المصون والعكبري أن تكون (كَذَلِكَ) و(حَقًّا) منصوبين بـ (نُنَجِّ) الذي بعدهما، لكن يرد عليه أن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين ولا في حالين ولا في استثناءين ولا في مفعولين معهما^١، وعند فريق

(١) و(حقاً) على هذين الوجهين بدل من الكاف التي هي بمعنى مثل أو من المحذوف الذي نابت عنه.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ٢٧٣ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٤٢١.

منهم ابن عطية وأبو البقاء هو في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، أي الأمر كذلك^١.

وأجاز آخرون جعله في موضع رفع على الابتداء خبره (نُج) فيكون ذلك مبنياً على سؤال من لعله يقول: هل حقوق النجاة مختص بالرسول ومن معهم؟ فقول: لا بل (كَذَلِكَ) لحقوق (حَقًّا عَلَيْنَا) على ما لنا من العظمة (نُج) الْمُؤْمِنِينَ) في كل زمان وإن لم يكن بين ظهرا نبيهم رسول، لأن العلة الاتصاف بالإيمان الثابت، و(حَقًّا) في كل ما سبق ذكره نصب بفعله المقدر، أي حق ذلك حقاً وجملة اعتراض بين العامل والمفعول^٢ على تقدير أن يكون (كَذَلِكَ) معمولاً للفعل المذكور بعد^٣، وفائدتها تأكيد الكلام أي حق ذلك حقاً، أو الاهتمام بالإنجاء وبيان أنه كائن لا محالة^٤.

وتلك هي نكتة التعبير بقوله (حَقًّا) حتى على القول بجعلها معترضة فهو حق بموجب الوعد والحكم، وليس وعداً بسبب الاستحقاق على ما زعم أهل الاعتزال لما ثبت أن العبد لا يستحق على خالقه شيئاً، ويجوز أن يراد به الواجب ومعنى كون الإنجاء واجباً أنه كالأمر الواجب عليه تعالى تفضلاً منه وكرماً وإلا فلا وجوب حقيقة عليه، يؤكد حقيقة ذاك الإنجاء ويؤذن بجعله في حقه سبحانه كالأمر الواجب عليه، قراءة (ننجي المؤمنين) بالتشديد وهما لغتان فصيحتان، يقال أنجى ينجي إنجاء ونجى ينجي تنجية بمعنى واحد^٥، والتقدير على كل: "كما حق علينا إهلاك الكافرين هذا الإهلاك العظيم، (حَقًّا

(١) ينظر المحرر الوجيز ٩ / ٩٨ والإملاء ص ٣٣٠.

(٢) وقد صرح بأن الجملة اعتراضية غير واحد من المعربين ويفاد منه أنه لا بأس من ورود الجملة الاعتراضية إذا بقي شيء من متعلقاتها هكذا أفاده الألويسي.

(٣) ينظر إلى جانب المصادر السابقة الفريد ٢ / ٥٩٦ والمكتفي للداني ص ٣١٢ وروح المعاني ٧ / ٢٨٧ والإعراب المفصل ٥ / ١٢٢ والدر المصون ٦ / ٢٧٣ والكشاف ٢ / ٢٥٥.

(٤) وأجاز البعض أن يكون خبر (كذلك) التي هي موضع رفع على الابتداء محذوف هو ناصب قوله (حقاً) أي مثل ذلك الإنجاء يحق علينا حقاً ننجي المؤمنين منكم ونهلك المشركين .. والإشارة في كل ذلك إلى الإنجاء.

(٥) ينظر الرازي ٨ / ٤٥٦، ٤٥٧ ورغائب الفرقان على حاشية الطبري ١١ / ١١٠ مجلد ٧ والقرطبي ٤ / ٣٣١٥ والمقتطف ٢ / ٥٠١.

عَلَيْنَا) أي بما أوجبناه على جنابنا العظيم (نُنَجِّحَ الْمُؤْمِنِينَ) العربيقين في الإيـان ولو كانوا بعد موت رسلهم تنجية عظيمة ونُجِّهِمُ إِنْجَاءً عَظِيماً، فالآية من الاحتباك لما أشارت إليه القراءتان بالتخفيف والتثقيـل^(١).

وابتداءً على كل ما سبق، فإنه وعلى تشبيهه الذين آمنوا بالرسـل في الإِنْجَاءِ، أو تشبيههم وإن لم يكن بين ظهرائهم رسول بالرسـل مع أتباعهم في الإِنْجَاءِ، يكون الوقف على (كَذَلِكَ) تاماً .. أما على جعل الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف - على ما هو المشتهر لدى المعريين - يعني في حال عود الإشارة إلى ما تقدم باعتباره مشبهاً به فإنه يسوغ البدء بقوله: (كَذَلِكَ) لأن المعنى:

ننجي المؤمنين حتى ولو لم يكونوا في زمن الرسل إِنْجَاءً كذلك الذي كان لمن قبلهم مع رسلهم، كما يسوغ البدء به إذا جعلت الكاف في موضع رفع - أعني على تقدير: الأمر كذلك - لأن المعنى حينذاك: مثل ذلك الإِنْجَاءِ ننجي المؤمنين منكم.

والعلة في ذلك والسر فيه يوضحه الأشموني بقوله: "(وَالَّذِينَ آمَنُوا) تام على أن الكاف في محل رفع، أي الأمر كذلك يحق علينا ننج المؤمنين .. وعلى أنها في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي إِنْجَاءً مثل ذلك يحق علينا ننج المؤمنين فيوقف على (كَذَلِكَ)، ثم يبتدئ به لتعلقه بما بعده من جهة المعنى فقط .. وعلى أنها متعلقة بما قبلها كأنه قال: (نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا) (كَذَلِكَ) فالتشبيه من تمام الكلام والوقف على (كَذَلِكَ)، ولا يبتدئ بها لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها"^(٢).

ومما هو جدير بالذكر والإشارة، أن المولى سبحانه لما أمر رسوله ﷺ في الآية السابقة - (قُلْ فَأَنْتَظِرُونَ إِيَّايَ مَعَكُمْ مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ) - أن يوافق الكفار في انتظار العذاب، ناسب أن يأتي التفصيل في قوله بعد: (ثُمَّ نُنَجِّي

(١) نظم الدرر للبقاعي ٣ / ٤٩٣.

(٢) منار الهدى ص ١٨١.

رُسِّلْنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ) على أي من الوجوه سالفة الذكر، وذلك لبيان سبحانه أن العذاب لا ينزل إلا على الكفار، وأما الرسل وأتباع الرسل فهم أهل النجاة .. وعلى نحو ما أفادت الآية إنذار أهل الشرك بالإهلاك ومشاركة أهل الإيمان إياهم في الانتظار، فقد أفادت تحقق الخوف والرجاء لدى أهل الإيمان، وفي ذلك يقول الربيع بن أنس: (خوفهم عذابه ونقمتهم أنه إذا وقع من ذلك أمر أنجى الله رسوله والذين آمنوا معه).

وقد تعمد النظم تأخير حكاية التنجية عن حكاية الإهلاك على عكس ما جاء في غير ما موضع ليتصل به قوله: (كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ)، كما جاء التعبير بالمضارع في صدر الآية لحكاية الحال الماضية لتحويل أمرها باستحضار صورتها.

وفي قول الله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا .. الفرقان / ٣٢)، إذ يراقب قوله: (جُمْلَةً وَاحِدَةً) قوله: (كَذَلِكَ) .. إخبار "عن كثرة اعتراض الكفار وتعنتهم وكلامهم فيما لا يعينهم حيث قالوا: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)، أي .. كما نزلت الكتب قبله جملة واحدة كالتوراة والإنجيل والزبور وغيرها من الكتب السابقة، فأجابهم الله تعالى عن ذلك بأنه إنما نزل منجماً في ثلاث وعشرين سنة بحسب الوقائع والحوادث وما يحتاج إليه من الأحكام ليثبت قلوب المؤمنين به، كقوله: (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا .. الإسراء / ١٠٦)، ولهذا قال: (لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا)، قال قتادة: بيناه تبييناً، وقال ابن زيد: وفسرناه

(١) ينظر الرازي ٨ / ٤٥٦ والألوسي ٧ / ٥٨٧ والمقتطف من عيون التفاسير لمصطفى الخيري ٢ / ٥٠١.

(٢) على نحو ما ورد في الطبعة الباكستانية للمصحف ونص عليه صاحب نهاية القول المفيد ص ١٧٣.

تفسيراً" انتهى من كلام ابن كثير، وفي إجماله ما يغني عن التوسع والتفصيل في ذكر معنى الآية.

ومن خلال كلام الحافظ يبصر المتأمل موضعي الوقوف في الآية وأنه إما على قوله سبحانه على لسان أهل الكفر: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ)، وإما على قوله في الرد عليهم والتعليل لما ساقوه: (كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً).

كما يدرك أنه على جعل التشبيه من تمام الكلام يصير المعنى: هلا نزل القرآن على محمد جملة واحدة كما أنزلت التوراة والإنجيل والزيور، ومن ثم يكون الوقوف على قوله: (كَذَلِكَ)، وأنه على جعله في طياته يصير المعنى: أنزلناه مفرداً كما ترى يا محمد لثبت به فؤادك ولتحفظه، ومن ثم يكون البدء بقوله: (كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ) .. وأن (كَذَلِكَ) على الأول من تمام قول المشركين، وعلى الثاني هو من قول الله تعالى ذكره جواباً لهم.

وبنظرة ثاقبة لما انتهى إليه كلام أهل العلم يُلاحظ أن ثمة فريقاً يميل إلى إساعة الوقف على الإشارة المصحوبة بكاف التشبيه حتى عد البعض منهم ذلك هو الأجود والأحسن^٢، في حين نفى فريق آخر احتمال عود الإشارة إلى الكتب الماضية أصلاً بحجة أن نزولها هي الأخرى إنما كان منجماً، يعني تماماً كما نزل القرآن، ومن ثم كان المشركون في دعواهم الداحضة وزعمهم الباطل معاندين أو جاهلين بحقيقة الأمر، لا يدرون كيفية نزول كتب الله على أنبيائه، وممن انتصر لهذه المقولة البقاعي والشوكاني وابن عاشور^٣، وعلى قولهم لا يبعد أن يكون في سياق النظم ما يمثل الرد على دعواهم ومقولتهم بعد أن ساقها على ألسنتهم.

بيد أن فيما ذكره نظراً، وكان يمكن لرأيهم أن يسلم لولا ما أوضحه السيوطي ومن لف لفه من أن القول بـ "أن سائر الكتب أنزلت جملة، هو

(١) تفسيره ٣/ ٣٢٧.

(٢) ينظر منار الهدى ص ٢٢٣ والقرطبي ٧/ ٤٥٩.

(٣) ينظر الإيضاح في الوقف والابتداء ٢/ ٨٠٥ والإملاء ص والقرطبي ٧/ ٤٩٠٤٤٥٩.

(٤) ينظر نظم الدرر ٥/ ٣١٥ وفتح القدير ٤/ ٧٣ والتحرير والتنوير ١٩/ ١٩ من مجلد ٩.

مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد يكون إجماعاً^(١)، قال رحمه الله بعد أن ساق من الأحاديث والآثار ما يدعم به رأيه: "فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك - يعنى ما يفيد أن الكتب السابقة نزلت جملة واحدة - وإنما هو على تقدير ثبوته قول الكفار.

قلت: سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقين".

وبعد أن استكنه - رحمه الله - من جمع الألواح في قول الله تعالى: (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ .. الأعراف / ١٤٥)، وقوله: (وَأَلْقَى الْأَلْوَابَ .. الأعراف / ١٥٠)، الدلالة على نزولها جملة واحدة، أردف يقول: "ويؤخذ من الأثر الأخير - ويعني به قول ثابت بن الحجاج: جاءتهم التوراة جملة واحدة فكثرت عليهم فأبوا أن يأخذوها حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوها عند ذلك - حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقاً، فإنه ادعى إلى قبوله إذا نزل على التدرج بخلاف ما لو نزل جملة واحدة فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي، ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء (لا تشربوا الخمر) لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل (لا تزنا) لقالوا: لا ندع الزنا أبداً"، وقد خلص الآلوسي بعد سوقه لما ذكره السيوطي في هذا الصدد إلى أن القول بخلاف ذلك "ناشئ من نقصان الاطلاع"^(٢).

وإنما رمت من هذا التفصيل، بيان إساعة القول بالوقوف على مقولة أهل الكفر (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ) والبدء حينئذ بقوله:

(١) الإتيان ص ٥٨.

(٢) الإتيان للسيوطي ص ٥٨ و٥٩ والأثر في البخاري ٤٧٠٧ والبيهقي في السنن ٧٩٨٧، ١١٥٥٨ وفي

شعب الإيمان ٢٣١٠.

(٣) روح المعاني ١١ / ٢٢.

(لِنُثِّبَتْ بِهِ فُؤَادَكَ).. أو على قولهم: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)، والبدء من ثم بقوله سبحانه في الرد عليهم: (كَذَلِكَ لِنُثِّبَتْ بِهِ فُؤَادَكَ)، وكشف أن لكل من المجوزين لهذا الوقف أو ذلك وجهة هو موليها، وإثبات أنه مهما يكن من أمر فإنه لا مشاحة في الوقوف على (كَذَلِكَ) أو البدء بها طالما أن المعنى يستقيم في الحمل على كل.

ذلك أن من أثر الوقوف على (كَذَلِكَ) أعني من اعتمد جعل الإشارة من تمام كلام المشركين ومن عودها إلى مقولتهم، أضمر فعلاً وجعل التقدير: هلا نزل القرآن جملة واحدة كما نزلت التوراة جملة واحدة، فكان الجواب: إنما فرقناه على هذا النحو وعلى مثل ما هو عليه الحال لنثبت به فؤادك، والقصد من ذلك والوجه فيه هو فضحهم ودحض حججهم وبيان فساد تعللاتهم في الطعن في هذا القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والإيذان بأن ما أثاروه ما هو إلا "فضول من القول وممارة بما لا طائل تحته، لأن أمر الإعجاز والاحتجاج به لا يختلف بنزوله جملة واحدة أو مفرداً"، فبيّنة صحته وآية كونه من عند الله، نظمه المعجز الباقي على مر الدهور.

وإن مما يدل على شرادهم عن الحق وتجافيهم عن اتباعه إيرادهم والتعبير عنهم بعنوان الكفر، بقصد ذمهم به وإشعارهم بعله الحكيم .. فالكاف على هذا نصب على الحال من القرآن، أو على الصفة لمصدر (نُزِّلَ) المذكور أو لـ (جُمْلَةً)، والإشارة فيه إلى تنزيل الكتب المتقدمة، ولام (لِنُثِّبَتْ) لام التعليل والمعلل محذوف تقديره: ما سمعت أولاً لنثبت، أو: نزلناه مفرداً لنثبت، أو على حد قول السجاوندي .. "جملة واحد كذلك الكتاب المنزل (التوراة) .. فرقناه، لنثبت به فؤادك".

(١) ويُعزى هذا الوقف إلى الفراء على ما ذكره في معاني القرآن ٢ / ٢٦٧ ونص عليه ابن الأباري في الإيضاح ٢ / ٨٠٥ والداني في المكتفى ص ٤١٧.

(٢) الكشاف للزمخشري ٣ / ٩٠، ٩١.

(٣) ينظر الكشاف ٣ / ٩٠ وروح المعاني ١١ / ٢٢ والمقتطف من عيون التفاسير ٤ / ٢٠.

(٤) ينظر العلل ٢ / ٧٤٨ وإملاء العكبري ص ٤٥٩.

وأما من قال بالوقف على قوله (جُمْلَةً وَاحِدَةً) والبدء من ثم بقوله: (كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ)، فقد جعل (كَذَلِكَ) من كلام الله، وقدر المعنى: أنزلناه متفرقاً، أو فرقنا إنزاله كذلك كما ترى يا محمد لنثبت به قلبك، والوجه في ذلك أنه ﷺ لم يكن من أهل القراءة والكتابة، فقد فارقت حاله حال موسى وعيسى وداود عليهم السلام إذ كان أمياً وهم كانوا قارئين كاتبين، فلم يكن ثمة بد من التلقين، ولو نزل عليه القرآن جملة واحدة لتعيا بحفظه ولجاز عليه الغلط والسهو، فإن من كان الكتاب عنده فلربما اعتمد على الكتاب وتساهل في الحفظ فكان من حكمته سبحانه أن أنزله عليه مفرقاً ليكون حفظه له أكمل وليكون أبعد عن المساهلة وقلة التحصيل .. ثم إن مشاهدة النبي جبريل حالاً بعد حال، تطمين لقلبه ﷺ وتقوية له على تأدية ما حمل وعلى الصبر على عوارض النبوة وعلى احتماله أذية قومه وعلى الجهاد.

كما أن في نزول القرآن بحسب الحوادث وجوابات السائلين والوقائع الواقعة لهم، ازدياداً لبصيرتهم بمعرفتها وبمتابعة الوحي لها وتقبل أحكامها، لأنهم بذلك يكونون أوعى لما ينزل بشأن هذه الحوادث، لكونهم بحاجة إلى علم ما في الجوابات فيكثر العمل بها فيها ويكون ذلك هو الأوفق في باب التكليف والاستبصار، والأدل على الإخبار عن الحوادث في أوقاتها .. ولو أنزل الكتاب جملة واحدة لنزلت بشرائح بأسرها دفعة واحدة على الخلق ولكان ذلك أثقل عليهم، والقرآن إنما جاء "ليربي أمة وينشئ مجتمعاً ويقيم نظاماً، والتربية تحتاج إلى زمن وإلى تأثير وانفعال بالكلمة، وإلى حركة تترجم التأثير والانفعال إلى واقع، والنفس البشرية لا تتحول تحولاً كاملاً شاملاً بين يوم وليلة بقراءة كتاب كامل شامل للمنهج الجيد، إنما تتأثر يوماً بعد يوم بطرف من هذا المنهج وتتدرج في مراقبه رويداً رويداً، وتعتاد على حمل تكاليفه شيئاً فشيئاً، فلا تجفل منه كما تجفل لو قدم لها ضخماً ثقيلاً عسيراً، وهي تنمو في كل يوم بالوجبة المغذية فتصبح به في اليوم التالي أكثر استعداداً للانتفاع بالوجبة

(١) ومن قال به وعده الأحسن الأخفش سعيد والأشموني في المنار ص ٢٢٣ والمكتفى ص ٤١٧ والقطع والائتناف لابن النحاس ٥٢١ كما قال بجوازه ابن الأنباري في الإيضاح ٢ / ٨٠٥ والداني في المكتفى ٤١٧ والأنصاري في المقصد ص ٢٧٤ والقرطبي ٧ / ٤٩٠٥ والدر المثور للسيوطي ٥ / ٧٠.

التالية وأشد قابلية لها والتذاذاً بها .. ولقد حقق القرآن بمنهجه ذاك خوارق في تكيف تلك النفوس التي تلقتة مرتلاً متتابعاً وتأثرت به يوماً يوماً وانطبعت به أثراً أثراً^١.

ولا يرد على هذا أن فيه تعريضاً للأمم السابقة أو قدحاً في الكتب التي نزلت جملة واحدة ولم تنزل منجمة على غرار ما حدث للقرآن لـ "أن شاهد صحة القرآن إعجازه، وذلك ببلاغته وهي مطابقته لمقتضى الحال في كل جملة منه ولا يتيسر ذلك في نزوله دفعة واحدة، فلا يقاس بسائر الكتب فإن شاهد صحتها ليس الإعجاز"^٢.

واسم الإشارة بالحمل على هذا الوجه مشار به إلى مفاد كلامهم، وهو في محل نصب على أنه نائب عن مفعول مطلق جاء بدلاً من الفعل، والتقدير: نزلناه تنزيلاً كذلك أو مثل التنزيل المفرق الذي قدحوا فيه واقترحوا خلافه، ليقوى بهذا التنزيل على هذه الصفة فؤادك، فإن تنزيله مفرقاً على حسب الحوادث أقرب إلى حفظك له وفهمك معانيه وذلك من أعظم أسباب الثبوت^٣، "فإن قيل: (ذلك) في (كَذَلِكَ) يجب أن تكون إشارة إلى شيء تقدمه، والذي تقدم هو تنزيله جملة واحدة فكيف فسرت به (كذلك) نزلناه مفرقاً؟ فالجواب: إن قولهم: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً) معناه لم أنزل مفرقاً؟ والدليل على فساد هذا الاعتراض أنهم عجزوا عن أن يأتوا بنجم واحد من نجومه وتحدوا بسورة واحدة من أصغر السور، فأبرزوا صفحة عجزهم وسجلوا به على أنفسهم حين لاذوا بالمناسبة وفرعوا إلى المحاربة، ثم

(١) الظلال للأستاذ سيد قطب ٥ / ٢٥٦٢، ٢٥٦٣ وينظر تفسير الرازي ١٢ / ٤٢، ٤٣ والتحرير ١٩ / ٢٠ مجلد ٩.

(٢) روح المعاني ١١ / ٢٢.

(٣) ينظر روح المعاني ١١ / ٢٢ وإملاء ما من به الرحمن ص ٤٥٩ وفتح القدير ٤ / ٧٣ والتحرير ١٩ / ١٩ مجلد ٩.

(٤) عبارة الزمخشري في الكشاف (أنزلناه) ولعل ما ذكرته هو الأصوب لكونه المبني للفاعل ولكونه الموافق لقوله سبحانه (نُزِّلَ) والمصدر تنزيل، أما (أنزل) - وهو ما لم يرد في الآية - فمصدره الإنزال، وسيأتي أن في اختيار أهل الشرك للتعبير بالفعل (نُزِّلَ) وإيثارهم إيياه عن التعبير بـ (أنزل) سر بلاغي استوجب مجيئه على هذا النحو.

قالوا: هلا نُزل جملة واحدة؟ كأنهم قدروا على تفاريقه حتى يقدروا على جملة " انتهى من كلام الزمخشري^١.

ويفاد منه أن نزول القرآن منجماً يوجب التحدي على أبعاضه وأجزائه، ونزوله جملة يقتضي وقوع التحدي على مجموعه، ولا ريب أن الأول أدخل في باب الإعجاز، لأن من تُحَدِّي بنجم منه فعجز عنه عُلِمَ أن عجزه عما هو أكثر منه أولى، وعلم كذلك أن اعتراضهم إنما كان من باب الفضول والمجادلة بما لا محصلة من ورائه، وأن ما أثاروه هو من ضيق العطن وقلة الحيلة، كما يفاد منه أيضاً أن (كَذَلِكَ) هنا وعلى هذا الوجه واقعة موقع الاستئناف في المحاوراة، وأن اللام في (لِئْتَبِتَ) متعلقة بالفعل المقدر الذي دل عليه (كَذَلِكَ) والمعنى أنزلناه كذلك التنزيل الذي جهلوا حكمته وعجزوا عن مجاراته وعلمناكه شيئاً بعد شيء، لنقوي بتفريقه عزيمة قلبك ويقين نفسك، فإن في تنزيله مفرقاً تيسيراً لحفظ النظم وفهم المعاني.

وفيه إلى جانب ذلك وإلى جانب ما سبق ذكره، ضبط الأحكام والتأني في القراءة والوقوف على تفاصيل ما روعي فيه من الحكم والمصالح، وتجدد إعجاز الطاعنين في كل جملة تقدر بمقدار أقصر سور تنزل منه، كما فيه معرفة الناسخ المتأخر من المنسوخ المخالف لحكمه فقد كانوا يعبدون بالشيء إلى وقت بعينه قد علم الله فيه الصلاح، وفيه أيضاً- مما هو لصيق الصلة بها ذكرنا- انضمام القرائن الحالية إلى الدلالات اللفظية مما يعين على معرفة البلاغة لأنه بالنظر إلى الحال يتنبه السامع لما يطابقها ويوافقها، بل إن في نزوله كذلك عين المطابقة، يقول الجد الوزير فيما نقله عنه الطاهر: "إن القرآن لو لم ينزل منجماً على حسب الحوادث لما ظهر في كثير من آياته مطابقتها لمقتضى الحال ومناسبتها للمقام، وذلك من تمام إعجازها"^٢.

وتظهر براعة السياق في الآية الكريمة وهي تصور شدة تعنت أهل الكفر في اقتراحاتهم ودقة ما يحيكونه من شبهات بغية التشكيك في كلام الله وفي

(١) الكشاف ٣ / ٩١ بتصرف.

(٢) وينظر في شأنه التحرير ١٩ / ٢٢ مجلد ١١ كما ينظر رغائب الفرقان ١٩ / ١٢ مجلد ٩ على حاشية الطبري ونظم الدرر ٥ / ٣١٥ وروح المعاني ١١ / ٢٢ القرطبي ٧ / ٤٩٠٤ والمقتطف ٤ / ٢٠.

حكمة نزوله منجماً، فهم لشدة ضعفهم وقوة ريبهم ما كادوا يسمحون لأنفسهم أن يسموا القرآن تنزيلاً فضلاً عن أن يسندوا إنزاله إلى الله تعالى، حتى طفقوا يبنون الفعل للمجهول بل وجعلوا يقولون: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ).

ولما عبروا بصيغة التفعيل المشيرة إلى التدرج والتفريق استجلاباً للسامع لئلا يعرض عنهم، أشاروا إلى أن ذلك غير مراد، فقالوا: (الْقُرْءَانُ)، أي المقتضي اسمه للجمع، ثم صرحوا بالمراد بقولهم: (جُمَّلَةً) وأكدوا بقولهم (وَاحِدَةً)، ليتحقق أنه من عند الله ويزول عنا ما نتوهمه من أنه هو الذي يرتبه قليلاً قليلاً، فتعبيرهم بما يدل على التفريق أبلغ في مرادهم، فإنهم أرغبوا السامع في الإقبال على كلامهم بتوطينه على ما يقارب مراده ثم أزالوه بالتدرج أتم إزالة، فكان في التعبير بالفعل (نُزِّلَ) من المفاجأة والروعة والإقنات مما أمّل من المقاربة ما لم يكن في (أَنْزَلَ)، كذا أفاده البقاعي^١.

وكلامه يحمل في طياته الرد على ما ذكره صاحب التحرير من أن "(نُزِّلَ) هنا مرادف (أَنْزَلَ)، وليس فيه إيذان بما يدل عليه التفعيل من التكثير"^٢، إذ تأبى دقة الأداء فيما اشتمل عليه النظم الحكيم أن يكون الأمر على نحو ما ذكر وبخاصة أن صيغة التفعيل لا تعني بالضرورة الدلالة على التكثير إذ قد تدل على التدرج والتفريق استجلاباً كما قلنا للسامع، لئلا يعرض عن مقولة المتقولين على الله بغير علم على حد ما ذكر البقاعي رحمه الله.

وفي إشارة لافتة لما عليه (كَذَلِكَ) الواردة في قول الله تعالى: (حَمْرٌ * عَسَقٌ * كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ .. الشورى / ١ - ٣)، من وجه للبدء بالإشارة المقرونة بكاف الخطاب يقول صاحب روح المعاني:

(١) ينظر نظم الدرر / ٥ / ٣١٥.

(٢) ١٩ / ١٩ / ٩.

"قوله تعالى: (كَذَلِكَ يُوحَىٰ .. الآية)، كلام مستأنف وارد لتحقيق أن مضمون السورة موافق لما في تضاعيف الكتب المنزلة على سائر الرسل المتقدمين في الدعوة إلى التوحيد والإرشاد إلى الحق، أو أن إيجاءها بعد تنويها بذكر اسمها والتنبيه على فخامة شأنها"، وفي معنى ما ذكر يقول ابن عاشور: "جملة: (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ) إلى آخرها ابتدائية، وتقديم المجرور من قوله: (كَذَلِكَ) على (يُوحَىٰ إِلَيْكَ)، للاهتمام بالمشار إليه والتشويق بتنبئه الأذهان إليه".

وإنما سوغ حمل المعنى على الاستئناف أو الابتداء - على ما أفاده غير واحد - كون الكاف اسماً - على ما هو مذهب الأخفش - وكونه مع ذلك مفعولاً لـ (يُوحَىٰ) على القول بأن (حَمَ * عَسَقَ) اسمان للسورة خبران لمبتدأ محذوف، أي يوحى إليك مثل ما في هذه السورة من المعاني .. أو حالاً من ضميره أو نعتاً لمصدر محذوف مؤكد و(إِلَيْكَ) قائم مقام الفاعل، على القول بأنهما معاً اسم واحد وآية واحدة خبراً لمبتدأ محذوف وحقها أن ترسم متصلًا، والمعنى:

يوحي إيجاء مثل إيجاء هذه الحروف إليك وإلى الرسل أي بواسطة الملك .. أو هو على اعتباره حرف جر مع مجروره متعلقاً بمحذوف وقع نعتاً، أو في موقع المفعول المطلق لفعل محذوف دل عليه (يُوحَىٰ) والتقدير إيجاء كذلك الإيجاء العجيب.

والعدول عن صيغة الماضي إلى صيغة المضارع في قوله (يُوحَىٰ) للدلالة على أن إيجاءه إليه متجدد لا ينقطع في مدة حياته ﷺ لبيأس المشركون من إقلاعه بخلاف قوله: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا .. الشورى / ٥٢)، وقوله: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا .. الشورى / ٧)، إذ لا غرض في إفادة معنى التجدد ثمة .. ولا يبعد أن يكون المضارع (يُوحَىٰ) قد

(١) روح المعاني ١٧ / ٢٥ مجلد ١٤.

(٢) التحرير ٢٥ / ٢٧ مجلد ١٢.

نظر فيه إلى متعلقي الإيحاء وهو (إِلَيْكَ) و(إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) فيكون المضارع لاستحضار الصورة من الإيحاء إلى الرسل فقد استبعد المشركون وقوعه، فجعل كأنه مشاهد على طريقة قوله تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا.. فاطر / ٩)، وقوله: (وَيَصْنَعُ الفُّلُكَ.. هود / ٣٨)¹.

هذا وقد جوز فريق من أهل اللغة والوقوف، منهم أبو البقاء والأشموني - عليهما من الله شآبيب الرحمة والرضوان - كون (كَذَلِكَ) مبتدأ و(يُوحِي) الخبر والعائد محذوف، أي مثل ذلك الكتاب أو مثل ذلك الوحي يوحيه إليك وإلى الذين من قبلك من الرسل، وحذف مثله - وإن كان خلاف الظاهر - شائع في الفصح، و(اللَّهُ) فاعل لفعل محذوف كأنه قيل: من يوحى؟ فقال: الله، وما بعده نعت له².

والوقف - بداهة - في كل ذلك يكون على الحروف المقطعة والبدء من ثم بـ (كَذَلِكَ)، والإشارة هي - على نحو ما سبق - إلى ما في السورة أو إلى الإيحاء المأخوذ من فعل (يُوحِي)، والدلالة على البعد لبعد منزلة المشار إليه في الفضل، وصيغة المضارع على حكاية الحال الماضية للدلالة على استمراره في الأزمنة الماضية وإن إيحاء مثله عادته عز وجل، وفي جعل مضمرة السورة أو إيحاءها مشبهاً به من تفخيمها ما لا يخفى.

وقوله: (وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) "إدماج، والتشبيه بالنسبة إليه على أصله أي مثل وحيه إليك وحيه إلى الذين من قبلك³، فالتشبيه مستعمل في كلتا طريقتيه كما يستعمل المشترك في معنياه، والغرض من التشبيه إثبات التسوية، أي ليس وحي الله إليك إلا على سنة وحيه إلى الرسل من قبلك، فليس وحيه

(١) ينظر التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٢٥، ٢٨ مجلد ١٢ والدر المصون للسمين الحلبي ٥٣٧ / ٩.

(٢) ينظر الإملاء ٥١٩ والمنار ص ٣٤٥.

(٣) إذ الإدماج هو أن يدمج المتكلم غرضاً له في ضمن معنى قد نحاه من جملة المعاني ليوهم السامع أنه لم يقصده، وإنما عرض في كلامه لتتمة معناه الذي قصد إليه [كذا ذكره ابن أبي الأصبع في تحرير التحرير ص ٤٤٩].

إلى الرسل من قبلك بأوضح من وحيه إليك، وهذا كقوله: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ .. النساء / ١٦٣)، أي ما جاء به من الوحي إن هو إلا مثل ما جاءت به الرسل السابقون، فما إعراض قومه عنه إلا كإعراض الأمم السابقة عما جاءت به رسلهم، فحصل هذا المعنى الثاني بغاية الإيجاز مع حسن موقع الاستطراد، وإجراء وصفي (الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) على اسم الجلالة دون غيرهما لأن لهاتين الصفتين مزية اختصاص بالغرض المقصود من أن الله يصطفي من يشاء لرسالته، ف (الْعَزِيزُ) المتصرف بما يريد لا يصده أحد، و (الْحَكِيمُ) يحتمل كلامه معاني لا يبلغ إلى مثلها غيره، وهذا من متمات الغرض الذي افتتحت به السورة، وهو الإشارة إلى تحدي المعاندين بأن يأتوا بسورة مثل سور القرآن^١.

والوقف على (كَذَلِكَ) يسوغ مع القول بجعل الكاف مع مجرورها في موقع المفعول لفعل محذوف أو بجعلها نعتاً متعلقاً بمحذوف، ويكون البدء بالفعل (يُوحَى).

وادعاء الزمخشري بعدم جواز الابتداء بالفعل بعده، وتقدير مبتدأ في جميع ما يقع فيه الفعل ابتداء كلام وهو ما يفيد كلامه، غير مسلم به .. ولعل هذا ما قصد إليه صاحب المنار بقوله:

"ووقف بعضهم على (كَذَلِكَ)، ثم ابتداء (يُوحَى) بكسر الحاء، أي يوحى الله إحياء مثل الإحياء السابق الذي كفر به هؤلاء، و (يُوحَى) مبني للفاعل والجلالة فاعل^٢."

وفي سياق الحديث عما امتن الله به على بني إسرائيل من نجاتهم مع نبي الله موسى عليه السلام وإهلاك عدوهم فرعون وملئه يقول رب العزة سبحانه: (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا

(١) التحرير ٢٥ / ٢٦ مجلد ١٢.

(٢) الكشاف ٣ / ٤٥٩.

(٣) المنار ص ٣٤٥.

فَكِهَيْنَ * كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَهَا قَوْمًا آخَرِينَ .. الدخان/ ٢٥ - ٢٨)، وفي تعلق المعنى وتوقفه على البدء بـ (كَذَلِكَ) أو الوقف عليها يقول الأشموني: "في محل الكاف من (كَذَلِكَ)، الحركات الثلاث الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنها خبر محذوف: أي الأمر كذلك، أو في محل نصب: أي أخرجنا آل فرعون من منازلهم كما وعدنا إيراثها قوماً آخرين، أو في محل جر صفة لـ (مَقَامٍ): أي مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم، فإن كانت الكاف في محل رفع كان الوقف على (فَكِهَيْنَ) تاماً، لعدم تعلق ما بعده بما قبله والتشبيه أول الكلام، وإن كانت في محل نصب أو جر كانت متصلة بما قبلها، من جهة المعنى فقط، فيوقف على (كَذَلِكَ) .. ويبتدئ بها لتعلق ما بعدها بما قبلها وكان الوقف على (كَذَلِكَ) كافياً دون (كريم) و(فَكِهَيْنَ) والتشبيه من تمام الكلام، ثم يبتدئ بـ (كَذَلِكَ) أو بقوله: (وَأَوْرَثْنَهَا قَوْمًا آخَرِينَ)".

وإعراب (كَذَلِكَ) على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (الأمر كذلك) قال به الزجاج، والمراد التأكيد والتقرير، فيوقف على (ذلك) سواء قدرت الكاف بمعنى الاسم - على ما هو مذهب الأخفش - أو اعتبر فيها الجار والمجرور معاً، لكونها مع المبتدأ المقدر في حكم الجملة المستقلة، وهذا مراد الأشموني بقوله:

"فإن كانت الكاف في محل رفع كان الوقف على (فَكِهَيْنَ) تاماً، لعدم تعلق ما بعده بما قبله والتشبيه أول الكلام".

ولا يمنع مع احتمال النصب الذي ألمع إليه الأشموني وقدر المعنى على أساسه، أن يكون التقدير فيه: (نفعل فعلاً كذلك لمن نريد إهلاكه)، وقول الحوفي (أهلكنا إهلاكاً وانتقمنا انتقاماً)، وكذا قول الكلبي: أي (كذلك أفعل بمن عصاني) ظاهر في ذلك، على ما أفاده الألوسي ونص عليه، كما أساغ العكبري جعل (كَذَلِكَ) نعتاً لمصدر محذوف من الترك ليكون التقدير: تركاً كذلك أو مثل ذلك الترك، والإشارة إلى مقدر دل عليه الكلام ومعنى الكاف،

(١) المنار ص ٣٥٤.

والوقف على هذه الأوجه يكون على (فَكِهِين)، وعلى الجار والمجرور أيضاً لتتام الكلام عندهما وحمل ما بعدهما على الاستئناف، وهو حسن بالغ لتعلقه بما بعده تعلقاً لفظياً.

وبنحو ما قدر الأشموني على احتمال النصب في محل (كَذَلِكَ)، قدره صاحب الكشف على معنى: مثل ذلك الإخراج - أي المفهوم مما تقدم - أخرجناهم منها، غير أنه زاد: (وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ) ليسوا منهم، فحمل (وَأَوْرَثْنَاهَا) على العطف على تلك الجملة الناصبة للكاف فلا يكون الوقف حينذاك على (كَذَلِكَ)، بل يكون البدء بها مع ما بعدها.

كذا يبدو الوقف على (كَذَلِكَ) والبدء بها متغيراً حسب التقدير، والغريب أن جميع هذه الاحتمالات والتقديرات واردة ويمكن حمل النظم في الآية الكريمة عليها وفي ذلك من الاتساع وإثراء المعنى ما لا يخفى.

والآيات هنا في مجملها استئناف بياني مسوق للعبارة بعواقب الظالمين المغرورين بما هم فيه من النعمة والقوة، وقد جاء هذا الاستئناف واقعاً موقع النتيجة من الدليل أو البيان من الإجمال لما في قوله: (وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ .. الدخان / ١٧) .. والترك في قوله: (كَمْ تَرَكُوا) محمول على المجاز، إذ حقيقته: وهو إلقاء الشيء في مكان منتقل عنه إلقاء اختيارياً غير مراد، وإنما أريد منه هنا المعنى المجازي الذي يطلق على مفارقة المكان وعلى إلقاء الشيء الذي في مكان غلبة دون اختيار، وهو مجاز مشهور يقال: ترك الميت مالاً، ومنه سمي مخلف الميت (تركة) .. والفعل (تَرَكُوا) الوارد هنا في حق فرعون وجنده، مؤذن بأنهم أغرقوا وهلكوا، ومقتضى ذلك أن ما أمر الله به موسى عليه السلام من الإسراء ببني إسرائيل وما صحب ذلك من إتباع فرعون إياهم وانفلاق البحر وإزالة بني إسرائيل واقتحام فرعون بجنوده البحر وانضمامه عليهم، قد تم.

(١) ينظر الإملاء للعكبري ٥٢٦ وروح المعاني ٢٥ / ١٨٩ مجلد ١٤ ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٤٢٦.

(٢) ينظر الكشف ٣ / ٥٠٣ والدر المصون ٩ / ٦٢٤.

ففي الكلام إيجاز بالحذف إذ حذفت جمل كثيرة دل عليها قوله: (كَمَّ تَرَكُوا) .. كما ناسب الفعل (تَرَكُوا) قوله بعد: (نَعَمَةَ) المصوغ على وزن المرة والذي أريد به مطلق المصدر، وذلك لأن مجموع أحوال النعيم الذي صار كالشيء الواحد هو أبلغ وأجمع في تصوير معنى المصدر، كما ناسبه مجيء (فَكَهَيْنَ) بصيغة اسم الفاعل التي تعني أنهم متصفون بالفكاهة وهو اللعب والمزح وموسومون بهما على سبيل الدوام والاستمرار، وهذا أبلغ في إظهار كم هم مغمورون في النعمة متلذذون بها^١.

ثالثاً: أثر البدء بالكاف المقترنة بغير اسم الإشارة البعيد والوقف عليهما في إثراء المعنى:

وثمة نمط آخر يدق مجيئه في النسق القرآني يأتي على غرار ما سبق من تعلق الجار والمجرور بكلام سابق تارة ومن تعلقه بكلام لاحق أخرى باعتبارين مختلفين، غير أن التشبيه هذه المرة لا يكون مصحوباً باسم الإشارة، وكما يستبين في هذا الضرب من الكلام، أعرض لنماذج عدة ذكر بعض أهل الاختصاص أن الوقف فيها يجيء على المراقبة التي تعني بالضرورة الوقف على أي من الموضوعين بحيث إذا تم الوقف على أحدهما لا يسوغ الوقف على الآخر، ولا أدعي لنفسي في اصطفاء ما أذكر من نماذج هنا، الحصر أو الاستقصاء إذ ذلك أمر يحتاج لدراسة تكون أكثر حصرًا وأوسع استقصاء، لكن حسبي أن ألفت الانتباه لهذا الضرب الغني بالمعاني، الممتلئ بالوجوه المحتملة، المشير لظاهرة الاتساع موضوع بحثنا.

في آية البقرة المسماة بآية الدين والمشيئة - في معرض الحديث عن التعاملات المالية المشروعة لدى معاشر المسلمين - إلى ضوابط القرض الحسن، والمفصحة عن شروطه التي ينبغي توافرها حفاظاً على حقوق المدينين وتحفيزاً

(١) ينظر التحرير ٢٥ / ٣٠٢ مجلد ١٢.

لهم للاطلاع بدورهم في إغناء المحتاجين وفي سد خلة المعوزين وللسير في درب فك كرب المكروبين حتى لا تلجئهم صروف الحياة وظروفها القاسية إلى التعامل بالربا، يقول سبحانه:

(يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بِيَدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيُهُ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ .. البقرة/ ٢٨٢)، وهذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها وأضبط للشاهد فيها، وقد نبه على هذا في آخر الآية إذ قال: (ذَلِكَمُ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا).

وقد راقب قوله تعالى في صدر الآية (وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ)، قوله بعدها: (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ)، ونص على موضع المراقبة هنا صاحبنا كتابي: النشر في القراءات العشر ونهاية القول المفيد في علم التجويد، ومؤدى قولهما أن التمام إذا كان على قوله: (وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ)، كان البدء بالجملة التشبيهية (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ)، وإن جعل التمام عند التشبيه (وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) كان البدء بقوله: (فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ)، وأن أي الوقفين قصدت، كانت الدلالة والإفادة التي تتناغى مع السياق العام والخاص الذي انتظمت في سلكه هذه الآية الكريمة.

(١) وتلك هي حقيقة الدين، قالوا: هو عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقداً والآخر في الذمة نسيئة، فإن العين عند العرب ما كان حاضراً والدين ما كان غائباً.. ينظر القرطبي ٣/ ١٢٩٧ وابن كثير ١/ ٣٣٤.

(٢) ينظر النشر لابن الجزري ص ١٦٧ ونهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي نصر ص ٧٣.

وفي إرشاد العقل السليم ما نصه: "(وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ) أي .. لا يَأْبَ أن ينفع الناس بكتابه كما نفعه الله تعالى بتعلم الكتابة، فهو كقوله: (وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ .. القصص / ٧٧)، (فَلْيَكْتُبْ) تلك الكتابة المعلمة، أمر بها بعد النهي عن إياها تأكيداً لها"^(١)، وهذا هو الوجه في تعلق الكاف بالنهي السابق عليه والوقوف على قوله: (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) والبدء حينئذ بالأمر .. والحق أن جعل الكاف متعلقة بالفعل المنفي ليكون المعنى: كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْبَ هو ويُفْضَلُ كما أُفْضِلُ عليه - وهو ما أورده السمين في الدر - هو - على ما قال أبو حيان - خلاف الظاهر^(٢)، وإنما جاء كذلك ليوافق ما جاء عليه مدخول حرف الجر من إثبات، ولربما ساغ لأجل ذلك أن يجعل المعنى: "ولا يمتنع أحد من الكتاب (أَنْ يَكْتُبَ) كتاب الدين (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) على طريقة ما علمه من كتبة الوثائق أو كما بينه بقوله تعالى: (بِالْعَدْلِ)"^(٣).

والأظهر تعلق الكاف ومدخولها بقوله قبل: "(أَنْ يَكْتُبَ) على أنه نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير المصدر على رأي سيبويه، والتقدير: أن يكتب كتابة مثل ما علمه الله، أو أن يكتب أي الكتب مثل ما علمه الله"^(٤).. ذلك أن المشابهة في الجملة التشبيهية إن أريد بها المطابقة على ما هو عليه الحال في قوله: (فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِءَ فَقَدْ ءَاهْتَدَوْا .. البقرة / ١٣٧)، فالكاف في موضع المفعول المطلق على اعتبار أنها صفة لمصدر محذوف (مَا) موصولة^(٥)، والتقدير والمعنى فيه:

لا يَأْبَ كاتب أن يكتب كتباً يشابه الذي علمه الله إياه، وذلك بأن يكتب ما يعتقد فلا يغير أو يبدل ولا يحذف أو يوارب، لأن الله ما علم إلا الحق

(١) تفسير أبي السعود / ١ / ٢٦٩.

(٢) ينظر الدر المصون / ٢ / ٦٥٢ والبحر المحيط / ٢ / ٣٤٤.

(٣) تفسير أبو السعود / ١ / ٢٦٩.

(٤) الدر المصون / ٢ / ٦٥٢ وينظر الكتاب / ١ / ١١٦.

(٥) أو موصوفة وعليها فالضمير للكتابة، وقيل مصدرية وكافية وعليها فالضمير للكاتب.

وهو المستقر في فطرة الإنسان وإنما ينصرف الناس عنه بالهوى فيبدلون ويغيرون، وليس ذلك التبديل بالذي علمهم الله تعالى، وهذا يشير إليه قول النبي ﷺ: (استفت قلبك وإن أفنك الناس وأفنوك)¹، وفي ذلك تنبيه على المنة عليه بتعليم الله إياه، كما فيه حث على بذل جهده في مراعاة شروطه بما قد لا يعرفه المستكتب، وذلك ما ألمع إليه أبو السعود فيما سقته له مؤخرًا، وفيه ما ينم عن أن الكاف متعلقة بالفعل السابق (أَنْ يَكْتُبَ).

ويجوز في تعلق الكاف بقوله: (أَنْ يَكْتُبَ) جعل الكاف - على ما سبق الإشارة إليه - في موضع الحال "من ضمير المصدر على رأي سيبويه، والتقدير: ولا يَأْب أن يكتب كتابة مثل ما علمه الله، أو أن يكتبه أي الكتب مثلما علمه الله وبينه له بقوله سبحانه: (بِالْعَدْلِ)"².

وموقع (أَنْ يَكْتُبَ) على أيّ، نصب على المفعول به أي لا يَأْب الكتابة كما علمه الله، وإنما أراد أبو السعود بقوله: "ولا يَأْب أن ينفع الناس بكتابه كما نفعه تعالى تعليمه الكتابة"، بيان أن اللام في قوله تعالى: (فَلْيَكْتُبْ) للتعليل، والحق أنه حتى في حال تعلق الكاف بغير الفعل المنفي (لَا يَأْب)، فإن اللام أيضاً يفاد منها - كسابقه - التعليل، إذ المعنى في حال تعلق الكاف بـ (يَكْتُبَ):

لأجل ما علمه الله تعالى من كتابة الوثائق وتفضل به عليه، لا يَأْب كاتب كتابة ما يملى عليه، وهو - أعني المعنى - في حال تعلق الكاف بـ (لَا يَأْب) وجعل (أَنْ يَكْتُبَ) مفعوله: ولا يَأْب كاتب كتابة ما علمه الله وذلك بأن يتفضل على الناس بكتابة التداين على الطريقة التي علمه الله إياها ويتحرى في ذلك العدل لأجل أن الله تفضل عليه وميزه، وذلك بأن يكتب كتابة تكافئ تعليم الله إياه بأن ينفع الناس بها شكراً على تيسير الله له أسباب علمها، وإنما يحصل هذا الشكر بأن يكتب ما فيه حفظ الحق ولا يقصر ولا يدلّس.

(١) الحديث وبنحوه أخرجه الدارمي ٢٥٣٣ أبو يعلى ٣/ ١٦١، ١٦٢ وأحمد ٤/ ٢٢٨.

(٢) الدر المصون ٢/ ٦٥٢ وينظر الكتاب ١/ ١١٦.

وعن هذا المعنى وسابقه ينشأ من التشبيه بيان علة النهي عن الامتناع عن الكتابة على غرار ما في قوله تعالى: (وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ .. القصص / ٧٧) وقوله: (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَاكُمْ .. البقرة / ١٩٨)، أي لأجل إحسان الله وهدايته، فالكاف والتشبيه على هذا لمقابلة الشيء بمكافئه والعوض بمعوضه، وهي عليه إما نائبة عن المفعول المطلق - على ما سبق ذكره - أو صفة لمفعول به محذوف على تأويل مصدر فعل (أَنَّ يَكْتُبَ) بالمكتوب و(مَا) على هذا مصدرية.

وقوله: (فَلْيَكْتُبْ) على أساس الوقف على الجملة التشبيهية وتعلق الكاف بما قبله، جملة في محل جزم جواب شرط مقدر، أي: إن استكتب الكاتب فليكتب، وهي تفريع على قوله: (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ)، وتصريح بمقتضى النهي وتكرير للأمر في قوله: (فَأَكْتُبُوهُ)، أو بعبارة أخرى تأكيد للأمر وتأکید للنهي أيضاً، وإنما أعيد ليرتب عليه قوله: (وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) لبعده الأمر الأول بما وليه، ومثله قوله تعالى: (اتَّخِذُوهُ) بعد قوله: (وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا .. الأعراف / ١٤٨).

ويجوز أن تتعلق الكاف بالأمر بالكتابة بعده على أن يكون النهي عن الامتناع منها مطلقاً ثم الأمر بعدها مقيد بالجار والمجرور .. والسمين الحلبي على الرغم من تحفظه على القول بتعلق الكاف بما بعدها وسوقه لكلام أبي حيان الذي سنورده له بعد قليل، إلا أنه أساغ أن تكون اللام على هذا الوجه للتعليل أيضاً، ليكون المعنى:

فلأجل ما علمه الله فليكتب، ومن ثم يكون الوقف على قوله: (أَنَّ يَكْتُبَ)، وقد قال بجواز تعلق الكاف بالأمر بالكتابة بعده، صاحب الكشاف

(١) ينظر في تفصيل ما أجمل هنا التحرير ٣ / ١٠٢، ١٠٣، والقرطبي ٢ / ١٣٠٥ والبحر المحيط ٢ / ٣٤٤ والمحزر الوجيز ٢ / ٣٦٠ وروح المعاني ٣ / ٩١ ونظم الدرر ١ / ٥٤٦ والإملاء ص ١٢٥ والفريد ١ / ٥٢٤ والجدول في إعراب القرآن للصافي ٢ / ٧٤.

وقال بقوله كثيرون، اتكأء على أن الفاء غير مانعة من تعلق الجار والمجرور بالفعل المقرون بها فهو أشبه بما في قوله تعالى: (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ .. المدثر/ ٣) ولأنها صلة المعنى.

وبهذا التحرير لحقيقة إساعة الوقوف على أي من الموضوعين يتجلى لنا أن البدء بالجملة التشبيهية، ليس من قبيل الممنوع أو غير الجائز على ما زعم صاحب منار الهدى فقد صرح بأن "من وقف على (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ) ثم يبتدئ (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ) فقد تعسف"، وعلى ما زعم أبو حيان إذ قال - بعد أن ذكر أن ثمة رأي يقضي بالوقوف عند قوله: (أَنْ يَكْتُبَ) وبتعليق الكاف على قوله بعد: (فَلْيَكْتُبْ) - قال ما نصه: "وهو قلق لأجل الفاء ولأجل أنه لو كان متعلقاً بقوله: (فَلْيَكْتُبْ) لكان النظم (فليكتب كما علمه الله)، ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخر في المعنى" .. إذ لا وجه لما جنحا إليه البتة.

وإن مما ينقض دعوى هذا التعسف الذي زعمه الأشموني وذاك القلق الذي ادعاه أبو حيان، جواز حمل النهي عن الامتناع عن مطلق الكتابة المقيدة على نحو ما جاز حمل الأمر بمطلق الكتابة في الوجه الأول على الكتابة المقيدة، ولا سيما أن التعلق في الحالين واحد لكون التعلق فيهما بالكتابة أو بالمأمور بها، فلا فرق بينهما يذكر في التأكيد على الدلالة في حمل الكتابة المطلقة على الكتابة المقيدة، اللهم إلا في تقديم هذا أو تأخير ذلك.

وفي بيان ذلك يقول الزمخشري بعد أن ذكر تعلق الكاف ومدخولها بفعل الكتابة السابق واللاحق: "إن قلت: أي فرق بين الوجهين؟ قلت: إن علقته بـ (أَنْ يَكْتُبَ) فقد نهى عن الامتناع من الكتابة المقيدة، ثم قيل له: (فَلْيَكْتُبْ) يعني فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد، وإن علقته بقوله:

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٦٥٣ والكشاف ١/ ٤٠٢ والألوسي ٣/ ٩١ وغرائب الفرقان ٣/ ٩٨ على حاشية الطبري والتحرير ٣/ ١٠٣ والإملاء ص ١٢٥.

(٢) منار الهدى للأشموني ص ٥١.

(٣) البحر المحيطة لأبي حيان ٢/ ٣٤٤ وينظر الدر المصون للسمين الحلبي ٢/ ٦٥٢.

(فَلْيَكْتُبْ) فقد نهى عن الامتناع بالكناية من الكتابة على سبيل الإطلاق ثم أمر بها مقيدة^(١)، وهو صريح بوجود احتمالين في الجملة التشبيهية (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ).

أولهما: أن تكون متعلقة بما قبلها، والتقدير: ولا يَأْب كاتب عن الكتابة التي علمه الله إياها ولا ينبغي أن يكتب غيرها.

ثانيهما: أن يكون متعلقاً بما بعده، ويكون الوقف عند قوله: (وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ)، وهاهنا تم الكلام، ثم قال بعده: (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ)، فيكون الأول أمراً بالكتابة مطلقاً ثم أردفه بالأمر بالكتابة التي علمها الله إياها، والوجهان ذكرهما الزجاج ونقلهما عنه الفخر الرازي^(٢)، وعبارة القرطبي في ذلك: "الكاف في (كَمَا) متعلقة بقوله: (أَنْ يَكْتُبَ)، والمعنى: كتباً كما علمه الله، ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله: (وَلَا يَأْب) من المعنى، أي كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يَأْب هو وليُفْضَل كما أفضل الله عليه، ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاماً عند قوله: (أَنْ يَكْتُبَ) ثم يكون (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) ابتداءً كلام وتكون الكاف متعلقة بقوله: (فَلْيَكْتُبْ)"^(٣).

وابتداءً على ما سبق فالأمر بالكتابة بعد النهي عن الأداء منها على الأول - أعني الوقوف على الجملة التشبيهية والبدء بقوله: (فَلْيَكْتُبْ) - والوجه فيه: التأكيد، واحتيج إليه لأن النهي عن الشيء ليس أمراً بضده صريحاً على الأصح، فأكدته بذكره صريحاً اعتناءً بشأن الكتابة، ومن هذا ذهب بعضهم إلى أن الأمر للوجوب^(٤)، وحجتهم أن الله يريد للامة من خلال ذلك قطع أسباب

(١) الكشاف للزمخشري ١ / ٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٦٢ وتفسير الرازي ٤ / ١٢.

(٣) تفسير القرطبي ٢ / ١٣٠٥.

(٤) وهذا مذهب عطاء وابن جريج والنخعي وأهل الظاهر وهو اختيار الطبري وابن عاشور.

التهاجر والفوضى، ومن ثم أوجب عليهم التوثق في مقامات المشاحنة لئلا يتساهلوا ابتداءً ثم يفضوا إلى المنازعة في العاقبة، كما أن في القول بالوجوب نفي الحرج عن الدائن إذا طلب من مدينه الكتب حتى لا يعدّ المدين ذلك من سوء الظن به، وإن كان الجمهور على استحباب ذلك لقوله سبحانه: (فَإِنَّ أَمِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضًا فَلَئُوذٍ الَّذِي أُوتِمِنَ أَمْنَتَهُ .. البقرة / ٢٨٣) وحجتهم في هذا ما عليه جمهور المسلمين في جميع ديار الإسلام إذ يبيعون بالأثمان المؤجلة من غير كتابة ولا إثماً ولأن في إيجابهم تشديد والنبي ﷺ إنما بعث بالحنيفية السمحة، وأمر آخر هو أن للمرء أن يهب هذا الحق ويتركه بإجماع، فكيف يجب عليه أن يكتبه وإنما هو ندب للاحتياط.

وإنما جاء الندب بكتابته في صورة الأمر، لأن ذلك أوثق في المطالبة به عند الماطلة، وأدفع للنزاع وآمن من النسيان وأبعد عن الجحود، وفي قوله: (وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ)، بيان لكيفية الكتابة المأمور بها وتعيين من يتولاها إثر الأمر بها إجمالاً، و(كَاتِبٌ) نكرة في سياق النهي تعم، ومفعول (لْيَكْتُبْ) محذوف، ثقة بانفهامه أو للقصد إلى إيقاع نفس الفعل أي ليفعل الكتابة، والتقييد بالظرف للإيدان بأنه ينبغي للكاتب أن لا ينفرد به أحد المتعاملين دفعاً للتهمة، والجارّ هنا متعلق بمحذوف وقع صفة للكاتب، أي وليكن الكاتب موصوفاً بالعدل فيكون من شأنه التسوية وعدم الميل إلى أحد الجانبين بزيادة أو نقص^٢، وضابط ذلك - على ما ذكره القفال فيما نقله عنه أبو حيان - أن يكون ما يكتبه متفقاً عليه بين أهل العلم لا يرفع إلى قاض فيجد سبيلاً إلى إبطاله بألفاظ لا يتسع فيها التأويل فيحتاج الحاكم إلى التوقف^٣.

فالكلام - كما قال الطيبي - مسوق لمعنى ومدمج فيه آخر بإشارة النفي وهو اشتراط الفقاهاة في الكاتب حتى يجيء مكتوبه معدلاً بالشرع، لأنه

(١) ينظر المحرر الوجيز ٢ / ٣٧١ وينظر التحرير ٣ / ١٠٠ والرازي ٤ / ١١، ١٠.

(٢) ويجوز أن يكون حالاً أي متلبساً بالعدل، أو متعلقاً بالفعل أي ليكتب بالحق.

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٤٤.

لا يقدر على التسوية في الأمور الخطرة إلا من كان فقيهاً، ولهذا استدل بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق إلا عارف بها عدل مأمون، ومن لم يكن كذلك يجب على الإمام أو نائبه منعه لئلا يقع الفساد ويكثر النزاع^١.

وقد أعقب ذلك كله قوله: (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ)، ليرسخ حكماً جديداً له ارتباط بسابقه ينهى بمقتضاه من تطلب منه الكتابة بين المتدائنين عن الامتناع منها إذا دُعي إليها كي لا يتأخر ولا يأبى ولا يتثاقل، فهو تكليف بنص الآية وحسابه فيها على الله، وهي إلى جانب ذلك وفاء لفضل الله عليه إذا علّمه كيف يكتب، على أن النهي أيضاً قد اختلف فيه كما اختلف في الأمر، فقليل هو نهي تحريم ويلزم منه وجوب الإجابة وجوباً عينياً إن لم يكن في الموضوع إلا كاتب واحد، وقيل يجب عليه في حال فراغه، وانتصر للقول بالوجوب ابن جرير وذلك أثناء رده على حمل الأمر والنهي على مجرد الندب والإرشاد^٢.

ويأتي ضمن ما توحى به الآية من نكات وما تضيفه من وقع وظلال، البدء بالنداء المحبب لأهل الإسلام والمقصود منه خصوص المتدائنين، وذلك بغرض أن تترى فيهم روح الإذعان والانقياد وتزكي فيهم جانب المراقبة والإحساس بالمسئولية تجاه الآخرين، والوجه البلاغي من التعبير بقوله: (بِدَيْنٍ) عقب جملة (إِذَا تَدَايَنْتُمْ) وهما - على ما يبدو في الظاهر - بمعنى واحد، هو تخليص المشترك ودفع الإيهام نصاً، لأن (تَدَايَنْتُمْ) تكون بمعنى تعاملتم بالدين وتكون بمعنى تجاوزتم^٣، وقيل ذكر ليرجع إليه الضمير، إذ لولاه لقليل: (فاكتبوا الدين) فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، وقيل ذكر لأنه أبين لتنويع الدين إلى صغير وكبير

(١) ينظر السابق والآلوسي ٣ / ٩٠ - ٩٢ أبو السعود ١ / ٢٦٩ والكشاف ١ / ٤٠٢ والرازي ٤ / ٩ والإملاء ١٢٥ والمقتطف ١ / ٢٩١.

(٢) ينظر جامع البيان ٣ / ٧٩ والتحرير ٣ / ١٠٢.

(٣) قال ابن الأنباري: التداين يكون لمعنيين أحدهما التداين بالمال، والآخر التداين بالمجازاة من قولهم: كما تدين تدان، فذكر الله تعالى الدين لتخصيص أحد المعنيين .. ينظر الرازي ٤ / ٩ وغرائب التنزيل لأبي بكر الرازي ١ / ٣٦.

وإلى مؤجل وحال، وإنما يلحق بالتدوين جميع المعاملات التي يطلب فيها التوثيق بالكتابة والإشهاد، وفي هذا وفي معنى الآية يقول الطبري: "يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله إذا تبايعتم بدين أو اشترىتم به أو تعاطيتم أو أخذتم به إلى وقت وقَّتموه بينكم - ويدخل في ذلك القرض والسلم في كل ما جاز - فاكتبوه"^١.

وفي الأمر بالإملاء^٢ بعد الكتابة في قوله: (وَلِيَمَّلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) وقوله: (فَلْيَمَّلِلْ وَلِيُهْرَ بِالْعَدْلِ)، إيدان بأن "لا يكن المملئ إلا من وجب عليه الحق، لأنه هو المشهود على ثباته في ذمته وإقراره به"^٣. وفيه عبرة للشهود لأن منهم من يكتبون ما لم يملله عليهم المشهود عليهم، وفي الجمع بين الاسم الجليل والوصف الجميل في حق المملئ في قوله: (وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ)، مبالغة في التحذير وحث على الخوف من الله بذكر ما يشعر بالجلال والجمال.

وإن المدقق ليعجب وهو يستبصر هذا النظم التشريعي في القرآن، إذ تتجلى الدقة المتناهية البلاغة في الصياغة حتى ما تبدل لفظة بلفظة ولا تقدم فقرة عن موضعها أو تؤخر، وحيث لا تطغى هذه الدقة في صياغة الأحكام المتعلقة بأمور التجارة والدين على جمال التعبير وطلاوته، وحيث يربط التشريع بالوجدان دون الإخلال بترابط النص، وحيث يلحظ كل المؤثرات المحتملة في موقف طرفي التعاقد والشهود والكتاب، فينفي تيك المؤثرات ويحتاط لكل احتمال من احتمالاتها، وحيث لا ينتقل من نقطة إلى نقطة إلا وقد استوفى سابقتها بحيث لا يعود إليها إلا حيث يقع ارتباط بينها وبين نقطة جديدة تقتضي الإشارة إلى الرابطة بينهما، وسبحان من هذا كلامه.

(١) الطبري جامع البيان ٣ / ٧٦ بتصرف.

(٢) الإملاء والإملاء لغتان نطق بهما القرآن، الأولى لغة أهل الحجاز وبني أسد وعليها الآية، والثانية لغة نبي تميم وقيس وعليها قوله: (فهي تملئ عليه .. الفرقان / ٥).

(٣) الكشاف ١ / ٤٠٣.

(٤) ينظر الظلال ١ / ٣٣٤.

وفي طيبة النشر لابن الجزري وكذا في نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي نصر التصريح بالتعاقب في قول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ * كَذَّابِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ .. آل عمران/ ١٠، ١١)، إذ يراقب قوله: (وَقُودُ النَّارِ) قوله: (كَذَّابِ ءَالِ فِرْعَوْنَ).

وهذا يعني أن الوقوف على رأس الآية والبدء بالكاف ومدخولها لا يصح معه الوقوف على (ءَالِ فِرْعَوْنَ)، وإنما يلزم عطف ما بعد هذا الأخير عليه، كما يلزم وصل رأس الآية بما بعدها الوقوف على (كَذَّابِ ءَالِ فِرْعَوْنَ)، ليكون ما بعدها جملة مستأنفة مستقلة بذاتها .. ويعني كذلك أن البدء بالكاف الجارة مع مدخولها ووصلها بما بعدها يفيد معنى ويمثل درجة من درجات الوقف، كما يفيد وصلها بما قبلها معنى آخر ويمثل درجة أخرى .. وهذا ما عناه صاحب منار الهدى بقوله: "(كَذَّابِ ءَالِ فِرْعَوْنَ) تام، إن جعل ما بعده مبتدأ منقطعاً عما قبله وخبره (كَذَّبُوا)، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره عادتهم في كفرهم وتظاھرهم على النبي ﷺ كعادة آل فرعون على تظاھرهم على موسى عليه السلام، وليس بوقف إن عطف على ما قبله".

والأمر بهذا ولتعدد وجوه إعرابه يحتاج إلى تفصيل، ويلاحظ أن محور ذلك التفصيل ومحط وجوهه يكمن في إعراب قوله تعالى: (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)، إذ هي إما على العطف على ما قبلها، وإما عليه وعلى الاستئناف، وإما على الأخير فحسب.

١- فعلى عطفها على ما قبلها وهو ما يقتضيه البدء بكاف التشبيه ومدخولها والوقف على رأس الآية التي قبلها وجعل (كَذَّبُوا) في موضع الحال و(قد) معه مراده، يجوز أن تكون الكاف في محل نصب نعت لمصدر محذوف دل عليه (كَفَرُوا) التي هي صلة، وتقديره: كفروا كفراً كعادة آل فرعون .. أو

(١) المنار ص ٧١ وينظر على حاشيته المرشد لأبي زكريا الأنصاري.

تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف دل عليه قوله: (أُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ)، وتقديره: يوقد بهم كعادة آل فرعون، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق، وهذا قاله ابن عطية في المحرر الوجيز .. أو يكون الناصب له (يعذبون) المدلول عليه من السياق، والتقدير: يعذبون عذاباً كدأب آل فرعون .. أو تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف مدلول عليه بقوله: (لَنْ تُغْنِيَ) تقديره: بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون.

أو تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف للفعل (كَذَّبُوا) تقديره كذبوا تكديماً كدأب آل فرعون في ذلك التكذيب، وبذا يكون الضمير في قوله: (كَذَّبُوا) لكفار مكة وغيرهم من معاصري رسول الله ﷺ، وفي ذلك من التخويف لهم - لعلمهم بما حاق بآل فرعون - ما فيه، ويكون الضمير في (أَخَذَهُمْ) لآل فرعون، ويحمل مع هذا الوجه ألا تكون الجملة (كَذَّبُوا) حالاً لكونها متعلق الجار والمجرور .. أو يكون عامل النصب قوله: (فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ) أي فأخذهم الله أخذاً كأخذه آل فرعون، وهذا مردود - إلا عند الكوفيين - لأن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيما قبلها إلا فيما أجازته الكوفيون في نحو قولهم: (زيداً فاضرب) وعليه فيجوز، كذا ذكره السمين في الدر.

أو تكون الكاف ومدخولها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: دأب أولئك الكافرين في الكفر كدأب آل فرعون وحالهم في استحقاق العذاب كحالهم، وهذا الوجه بدأ به الزمخشري كلامه فيما يسوغ حمل الكاف عليها .. وعلى أي من هذا الأوجه فشبّه الجملة (كَذَّبُوا) في كل ما ذكر، منفصلة عما قبلها ومستأنفة استئنافاً بيانياً بتقدير: ما سبب هذا؟ على ما قاله بعض المحققين.

٢- ويجوز في الوجه الأخير - الذي عُدَّ فيه قوله: (كَذَّبُوا) على (فَرَعُونَ) مستأنف في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) معطوف على (عَالِ فَرَعُونَ) في محل جر، و(كَذَّبُوا) في موضع الحال - أن تجعل الواو في (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) على الاستئناف أيضاً فتكون مبتدأ خبره

(كَذَّبُوا)، ولا موضع لهذه الجملة الاستثنائية من الإعراب لكونها إنما ذكرت لشرح حالهم، وبذا يكون الكلام قد تم على (فِرْعَوْنَ) الذي هو مدخول الكاف.

٣- كما يجوز أن يتعلق الجار والمجرور في قوله: (كَدَّأَبٍ) بقوله (كَفَرُوا) الذي في صدر الآية، فيكون هو عامل النصب فيه، والتقدير: دأب الذين كفروا كدأب آل فرعون أي كعادتهم في الكفر، فلا يوقف والحال هكذا على رأس الآية، وإنما يتعين الوقف على مدخول الكاف في حال ما إذا كان ما بعدهما وهو قوله: (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا)، محمول على الاستئناف.

كما يجوز تعلقهما بـ (لَنْ تُغْنِيَ)، أي لن تغني عنهم مثل ما لم تغن عن أولئك، وقد تعقب هذين الوجهين - الذي مال إلى أولهما الفراء وأجاز ثانيهما الزمخشري - من قبل أبي حيان للفصل بين العامل والمعمول بجملة (وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) وللإخبار عن الموصول قبل تمام صلته، إذا قدرت جملة (وَأُولَئِكَ .. إلخ) معطوفة .. فإن قدرت استثنائية أو اعتراضية - وهو بعيد - جازاً.

وأجاز الزمخشري في خطوة ربما لتفادي ما تُعقَّب به على الوجهين الأخيرين أن "ينتصب محل الكاف - يعني في (كَدَّأَبٍ) - بالوقود، أي: توقد بهم النار كما توقد بآل فرعون، تقول: (إنك لتظلم الناس كدأب أبيك) تريد كظلم أبيك ومثل ما كان يظلمهم"، وفيه - على حد ما أشار الألوسي فيما نقله عنه الحلبي - نظر، لأن (الوقود) على القراءة المشهورة الأظهر فيه أنه اسم لما يوقد به، وإذا كان اسماً فلا عمل له، فإن قيل: إنه مصدر أو على قراءته الحسن، صح .. غير أن هذا الوجه لا يجمل معه الوقف لا على رأس الآية ولا على مدخول (كَدَّأَبٍ) ولا على ما عطف به عليه.

(١) ينظر الإملاء للعكبري ص ١٣٢، ١٣٣ ومعاني القرآن للفراء / ١ / ١٩١ والكشاف للزمخشري / ٤١٤ والبحر المحيط لأبي حيان / ٢ / ٣٨٩ والمحرر الوجيز / ٣ / ٤٦ والدر المصون للسمين الحلبي / ٣ / ٣٧: ٣٩.

(٢) تفسير الكشاف / ١ / ٤١٤ بتصرف يسير.

ولك أن تتأمل - يا رعاك الله - كم هي تلك المعاني التي أفادها الوقف على الكاف ومدخولها وأفادها كذلك البدء بهما في تلك الوجوه العشرة .. وفيما يشبه التلخيص لما فصل هنا والإجمال لما بسط في البدء بكاف الجر مع مدخولها والوقف عليهما يقول أبو زكريا الأنصاري: " (وَقُودُ النَّارِ) جائز، إن علق به وبـ (كَفَرُوا) (كَدَّابٍ)، وكافٍ إن علق بـ (كَذَّبُوا) بعدها، أو جعل (كَدَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ) خبر لمبتدأ محذوف .. (كَدَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ) تام إن جعل ما بعده مبتدأ وخبر، وليس بوقف إن علق ذلك عليه".

ومفاد ما ذكره في هذا الصدد أن البدء بالكاف ومجروها إنما يجوز إذا تعلقا بما قبلهما، ويصل إلى درجة الكافي إن تعلقا بما بعدهما .. وأن الوقف عليهما يصل إلى درجة التمام إن كان ما بعدهما على الاستئناف ويمتنع إن حمل ما بعدهما على العطف.

ولا يفوتنا بعد الإمام والتعرف بما تيسر على هذه الأوجه من الوقوف والإعراب وما أسدته هذه وتلك من معاني، أن ننبه إلى أن السر البلاغي في إثارة الجملة الاسمية في قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ)، هو الدلالة على تحقق الأمر وتقرره، أو الإيدان بأن ذلك هو حقيقة حالهم وأنهم في حال كونهم في الدنيا وقود النار بأعيانهم .. كما أن الأصل في كلمة (دَاب) الكدح، وتكريره وإطلاقه في النظم الكريم على العادة وبمعنى الشأن - حتى صار حقيقة فيه - هو على وتيرة ما جاء في لغة القوم ودرجت عليه ألسنتهم كما في قول النابغة: (كدأبك في قوم أراك اصطنعتهم) أي عادتك، وكقول امرئ القيس: (كدأبك من أم الحويرث قبلها) أي شأنك، ومرامه في الآية ضرب المثل للكفار لأنهم إذا استقرأوا الأمم التي أصابها العذاب وجدوا جميعهم قد تماثلوا في الكفر بالله وبرسله وبآياته، وكفى بهذا الاستقراء موعظة لأمثال مشركي العرب.

وتخصيص آل فرعون بالذكر - من بين بقية الأمم - وجهه أن هلاكهم معلوم عند أهل الكتاب بخلاف هلاك ثمود وعاد فهو عند العرب أشهر،

(١) المقصد لما في المرشد ص ٧١ وينظر روح المعاني ٣ / ١٥٢ مجلد ٣.

ولأن تحدي موسى إياهم كان بآيات عظيمة فما أغتتهم شيئاً تجاه ضلالهم، ولأنهم كانوا أقرب الأمم عهداً بزمان النبي ﷺ، فهو كقول شعيب: (وَمَا قَوْمٌ لَوْ طِ مِّنْكُمْ بِبَعِيدٍ .. هود / ٨٩)، وكقوله تعالى للمشركين: (وَإِنهَا لِبِسْبِيلِ مُقِيمٍ .. الحجر / ٧٦)، وقوله: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ * وَبِالْآيَاتِ أَفْلَا تَعْقِلُونَ .. الصفات / ١٣٧، ١٣٨)١.

ثم إنه - جلت حكمته وتعالى عظمته - لما ذكر في سورة الدخان على وجه الإجمال فريقاً مرحومين، قابله وأتبعه بالفريق الثاني فريق أهل النار وهم المشركون، ووصف بعض أصناف عذابهم وهو مآكلهم وإهانتهم وتحريقهم فقال مؤكداً لما يكذبون: (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ * كَالْمُهَلِّ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلِي الْحَمِيمِ .. الدخان / ٤٣ - ٤٦)٢، والسر في مراقبة قوله: (طَعَامُ الْأَثِيمِ) لقوله: (كَالْمُهَلِّ) - على ما ورد في طبعتي المصحف العراقي والباكستاني ونص عليه مكي في (نهاية القول المفيد) - جواز أن يكون الجار والمجرور في قوله: (كَالْمُهَلِّ) في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والجملة استئناف لبيان حال الطعام، أي هو كالمهل أو مثل المهل، وجملة: (يَغْلِي فِي الْبُطُونِ) خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المحذوف، والفاعل ضمير يعود على طعام أو على المهل نفسه أو على حد ما ذهب أبو البقاء على الزقوم، وقيل: الجملة حال من الضمير المستتر في الكاف فيكون وصفاً للطعام أيضاً أي مشبهاً المهل غالباً، قال أبو عبيد: هي حال من المهل، وقيل صفة له لأن (أَل) فيه للجنس نحو: (ولقد أمر على اللثيم يسبني) ويعتبر داخلاً في التشبيه .. وجواز أن يكون - أعني الجار والمجرور (كَالْمُهَلِّ) - خبراً ثانياً لـ (إِنَّ) وجملة (يَغْلِي فِي

(١) ينظر روح المعاني ٣ / ١٥٣ مجلد ٣ والتحرير ٣ / ١٧٥ مجلد ٣.

(٢) روي في نزول هذه الآيات أنه لما نزل (أذلك خير أم شجرة الزقوم ..) الآيات، دعا أبو جهل وقيل الوليد بتمر وزبد فقال: تزقموا فإن هذا ما يخوفكم به محمد، فنزل: (إن شجرة الزقوم .. الآيات)، وقد كان أهل اليمن يدعون أكل الزيد والتمر: التزقم، لكن ضعفت هذه الرواية وما جاء على شاكلتها، ابن كثير والآلوسي وغيرهما.

الْبَطُونِ)، حال من الزقوم أو من الطعام أو من ضمير الشجرة المستتر فيه، والتذكير باعتبار كونها طعام الأثيم لصدق الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، أو لاكتسابها إياه مما أضيف إليه .. وجواز أن تكون جملة (يَغْلِي فِي الْبَطُونِ) مستأنفة خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الطعام والزقوم.

وعلى الأول يتم الوقف على قوله: (طَعَامُ الْأَثِيمِ)، وعلى الثالث يكون الوقف على الجار والمجرور، وعلى الثاني "لا وقف من قوله: (إِنَّ شَجَرَتَ) إلى قوله: (كَالْمُهَلِّ)، فلا يوقف على (الزقوم) لأن خبر (إِنَّ) لم يأت، ولا على (الأثيم) لأن بعده كاف التشبيه^١، يعني التي هي في محل الخبر الثاني، يقول الإمام السجاوندي في كتابه علل الوقوف: "(الْأَثِيمِ) .. (ج) ٣، لأن الجار يصلح خبر مبتدأ محذوف، أي (هي كالمهل) عني الزقوم، لأن (شجرة) هي اسم (إِنَّ) .. ويحتمل أن يكون حالاً عاملة معنى التحقيق في (إِنَّ)، (كَالْمُهَلِّ) (ج) لأن الجملة تصلح خبر مبتدأ أي هي تغلي أو هو يغلي، فيوقف على (المهل) إذا لم يقف على (الْأَثِيمِ)"^٢.

بيد أن الذي يجب التنبه له أيا كان موطن الوقف، أن تشبيه الطعام بمهل يغلي في البطون لا يفيد في وصف شدة العذاب ما يفيد نسبة الغليان إلى الطعام ذاته.

ذلك "أن غليان الطعام في البطن، فيه مبالغة، أما التشبيه بمهل يغلي في البطن فلا"^٣، يضاف إلى ذلك "أن المهل إنما ذكر للتشبيه في الذوب لا في الغليان، وإنما يغلي ما يشبه به، والمعنى أن ما يأكله أهل النار يتحرك في أجوافهم من شدة حرارته وتوقده"^٤.

(١) ينظر روح المعاني للآلوسي ١٤ / ٢٠٣ وينظر الإملاء للعكبري ص ٥٢٧ والدر المصون للحلبي ٦٢٨ / ٩.

(٢) منار الهدى ص ٢٨٨.

(٣) هي عنده كما عند كثيرين علامة يستدل بها على الوقف الجائز.

(٤) علل الوقوف ٣ / ٩٣٠ بقليل من التصرف.

(٥) روح المعاني ١٤ / ٢٠٣.

(٦) منار الهدى ص ٢٨٨ وينظر الرازي ١٤ / ١٥٦.

يؤيد هذا ويؤكدده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في معنى المهل: أنه ما أذيب من ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص، يعني ما أذيب منها ومن كل ما في معناهما من المنطبعات كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك مما يذاب في النار عامة إذا أذيب وأزيد وانما فتناهت حرارته وشدت حميته في شدة السواد، وفي حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ في قوله (كَالْمُهَلِّ) قال:

(عكر الزيت)١، فإذا قرب من وجهه سقطت فروة رأسه فيه، وقيل إنه عكر القطران وأنه ما أذيب من الذهب والفضة وأنه ما أذيب منها ومن كل ما في معناهما من المنطبعات كالحديد والنحاس والرصاص وأنه الصديد، وكلها معان قابلة ومؤدية لمعنى الذوبان .. كما يؤيده أيضاً ما روي عن ابن مسعود من أن ابن عباس أذاب فضة ثم قال: من أراد أن ينظر إلى المهل فلينظر إلى هذا، وقيل سمي مهلاً لأنه يمهل في النار حتى يذوب فيه من المهل بمعنى السكون.٢

وهذا هو الوجه في جعل قوله: (يَغْلِي فِي اللَّبْطُونِ) على الاستئناف خبراً عن مبتدأ محذوف يعود على الطعام أو الزقوم، وإنما يتأتى القول بهذا في الوقف على قوله: (كَالْمُهَلِّ)، كما يتأتى بالوقف - مع ذلك فيما يشبه جعل (كَالْمُهَلِّ) اعتراض - على قوله (طَعَامُ اللَّائِيْمِ)، لأن في الإخبار عن الزقوم بقوله: (يَغْلِي) - وهو أمر متحقق في كلا الوقفين كما بينا - تحقيقاً لمعنى أن يكون التشبيه بالمهل في الذوبان لا في الغليان، وإنما يحسن الوقف على قوله: (كَالْمُهَلِّ) لمن قرأ (تغلي) بالمشناة الفوقية لأنه أمعن في إرجاع الضمير في الفعل إلى الشجرة، والجملة على هذا خبر مبتدأ مضمرة أي هي تغلي، إذ في إرجاعه

(١) أخرجه الترمذي ٢٥٨١، ٢٥٨٤، ٣٣٢٢، والحاكم ٣٨٥٠، ٨٧٨٦ وابن حبان ٧٤٧٣ وأحمد ١١٦٩٠.

(٢) وهي لغة في المهل تتناسب وقراءة الفتح وتعني التؤدة والرفق ومنه قوله: (فمهل الكافرين أمهلهم رويداً.. الطارق/ ١٧) ينظر الكشاف ٣/ ٥٠٦ والآلوسي ١٤/ ٢٠١ والدر المصون ٩/ ٦٢٨ وأبو السعود ٨/ ٦٥.

(٣) ينظر منار الهدى للأشموني ص ٢٨ والإملاء للعكبري ٥٢٧ وأبو السعود ٨/ ٦٥ والدر المصون ٩/ ٦٢٨.

إليها تفادٍ لتشبيهه الطعام بالمهل، تحقيقاً لمعنى المبالغة التي سبق الإشارة إليها، وإن كان إسناد الغليان إلى الشجرة محمول على المجاز لأن الذي يغلي ثمرها.

وفيما سبق يقول الأشموني: "كَلَّمْهَلٍ) حسن، لمن قرأ (تغلي) بالتاء الفوقية، وليس بوقف لمن قرأ (يَغْلِي) بالياء التحتية لأنه جعل الغليان للمهل، وفيه نظر، لأن المهل إنما ذكر للتشبيه في الذوب لا في الغليان وإنما يغلي ما شبه به ..".^١

وفيما ذكره صاحب المنار - وإن ترجح - نظر، لأن التأنيث وإن مثل قرينة لعود الضمير على الشجرة إلا أنه حتى على قراءة الياء يمكن إرجاع الضمير إلى لفظ (الشجرة) الذي اكتسب التذكير - على ما ذكرنا آنفاً - مما أضيف إليه وهو الطعام أو الزقوم.

وإنما غر الأشموني كي يذهب إلى القول بما قال به، أن التذكير حتماً راجع إلى المهل وهذا ليس بلازم حتى عند من وقف على (كَلَّمْهَلٍ)، أو ابتداءً بها مع وقفه عليها، وقل من قال به أو أرجعه إليه .. إذ الغليان - كما هو معلوم - شدة تأثر الشيء بحرارة النار، يقال: غلى الماء وغلت القدر: إذا فارت وطفحت بقوة الحرارة، وابتناءً على ما سبق فوجه الشبه في قوله: (كَلَّمْهَلٍ) في الذوبان الناشئ عن الغليان، وقيل في سواد لونه وقيل في بشاعة طعمه، كما أن الوجه في قوله: (طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ .. الصافات / ٦٥) كراهة منظره، وهو في قوله: (كَغْلِي الْحَمِيمِ) في هيئة غليانه، لكون الحميم هو الماء الشديد الحرارة الذي انتهى غليانه.

أما الأئيم الوارد ذكره في صورة المشبه، فهو الفاجر المبالغ في اكتساب الآثام حتى مرن عليها فصارت به إلى الكفر، والمراد أنه يضطر إلى أكل الزقوم، وإلى شرب الغسلين، كما يضطر أهل الدنيا إدخال الطعام والشراب لسد حاجة الجوع لديهم، وناهيك عن اضطرار لأكل زقوم أعد لمن يستحقه من أهل النار تستعر به البطون وتتقطع منه الأمعاء وتغلي بسببه

(١) المنار ص ٢٨٨.

الأجواف غليان القدر بالطعام والمرجل بالماء المتطير من شدة الغليان.

وفي الخبر عن ابن عباس: (لو أن قطرة من زقوم جهنم أنزلت إلى الدنيا لأفسدت على الناس معاشهم) .. وإنما عدلت الآيات هنا إلى الإخبار عن شجرة الزقوم، والظاهر يقتضي البدء بمن يستأهلونها ويجازون بأكل ثمارها كما في قوله: (ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكذِبُونَ * لَأَكُونَنَّ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ .. الواقعة/ ٥١، ٥٢) .. اهتماماً بالإعلام بحال هذه الشجرة بغية أن تكون حاضرة في أسمع المخاطبين ماثلة شاخصة لأبصارهم، والنكته في الإخبار عنها بطريق تعريف الإضافة، هو ما سبق من ذكرها في سورة الواقعة التي نزلت قبل سورة الدخان.. والله تعالى أعلم بمراده.

المبحث الخامس

أثر البدء أو الوقف على الباء و(على)
و(من) و(في) ومدخولاتها في إثراء المعنى

أولاً: البدء بالباء مع مدخولها والوقف عليها وأثر ذلك في

اتساع المعنى:

تستعمل الباء فيما تستعمل للسبب وتسمى بـ (باء الاعتمال)، كما تستعمل للاستعانة والقسم .. وفي دلالة تلك الأداة على تيك المعاني يقول ابن هشام في المغني: تكون الباء لـ "الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتبت بالقلم) (نحرت بالقدم)، قيل ومنه باء البسمة لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها، و.. السببية نحو: (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجَلِ .. البقرة / ٥٤)، (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ .. العنكبوت / ٤٠)، ومنه: (لقيت يزيد الأسد)، أي بسبب لقائي إياه، وقوله:

قد سُقِيَتْ آبَاهُمْ بالنار * والنار قد تشفي من الأوارِ

أي أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يُحلى بينها وبين الماء، و.. القسم، وهو أصل حرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معه، نحو (أقسم بالله لتفعلن)، ودخولها على الضمير نحو (بك لأفعل)، واستعمالها في القسم الاستحقاقى نحو (بالله هل قام زيد) أي أسألك بالله مستحلفاً".

وعلى تلك المعاني جميعها حملت الباء في (بِغَايَتِنَا) من قول الله تعالى في حق موسى عليه السلام: (قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعُلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِغَايَتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغٰلِبُونَ .. القصص / ٣٥)، وفي بيان ذلك يقول ابن عاشور:

"قوله: (بِغَايَتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغٰلِبُونَ)، يجوز أن يكون (بِغَايَتِنَا) متعلقاً بمحذوف دل عليه قوله: (إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ .. القصص / ٣٢) تقديره: اذهباً بآياتنا، على نحو ما قدر في قوله تعالى: (فِي تَسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ..)، بعد قوله: (وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ

(١) المغني لابن هشام / ١، ١٠٣، ١٠٦ وينظر الصاحبي ص ٣٠ وما بعدها والبرهان / ٤ / ٢٥٦.

بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ .. النمل / ١٢)، أي اذهبها في تسع آيات، وقد صرح بذلك في قوله في سورة الشعراء: (قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِكَايْتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ .. الشعراء / ١٥) .. ويجوز أن يتعلق بـ (نَجْعُلُ لَكُمْ)، أو بـ (سُلْطَنًا) أي سلطاناً عليهم بآياتنا فنسلطكما عليهم بها حتى تكون رهبتهم منكما آية من آياتنا لما في ذلك من معنى التسلط والغلبة، ويجوز أن يتعلق بـ (لَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا) أي يصرفون عن أذاكم بآيات منا وتمنعون منهم بها كقول النبي ﷺ: (نصرت بالرعب)".

وكلامه وكذا كلام الآلوسي الذي هو في معنى ما ذكر، واضحان في أنه بحمل الباء على المعاني سالفة الذكر وهي الاستعانة أو السببية يكون الوقف على قوله: (بِكَايْتِنَا) .. وإليه الإشارة بقول الأشموني في المنار: "(بِكَايْتِنَا) تام، إن عقلت (بِكَايْتِنَا) بـ (يَصِلُونَ) .. وقيل متعلقة بـ (نَجْعُلُ)، أي ونجعل لكم سلطاناً بآياتنا، وقيل متعلقة بـ (يَصِلُونَ) وهو المشهور .. وضعف قول من قال: إن في الآية تقدماً وتأخيراً، وإن التقدير ونجعل لكم سلطاناً بآياتنا فلا يصلون إليكما، لأن ذلك لا يقع في كتاب الله إلا بتوقيف أو بدليل قطعي".

ويسوغ في الجار والمجرور في قوله:

(بِكَايْتِنَا) وعلى حمل ذلك الجار على معنى السببية أيضاً، "أن يكون متعلقاً بقوله: (الْغَلْبُونَ) أي على أن (أل) ليست موصولة، أو موصولة واتسع فيه ما لا يتسع في غيره، والمعنى تغلبوهم وتقهروهم بآياتنا التي تؤيدكما بها، وتقديم المجرور على متعلقه في هذا الوجه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيعطيهاها"، وبذا يكون البدء بشبه الجملة.

(١) التحرير ٢٠ / ١١٨ مجلد ١٠ بتصرف وينظر روح المعاني ٢٠ / ١١٦ مجلد ١١ والحديث أخرجه البخاري ٢٨١٥، ٦٥٩٧، ٦٦١١، ٦٨٤٥ ومسلم ٥٢١، ٥٢٣ والترمذي ١٥٥٣ والنسائي ٣٠٨٧، ٣٠٨٩ والحاكم ٣٥٨٧ وابن جبان ٢٣١٣، ٦٣٦٣، ٦٤٠١، ٦٤٠٣، ٦٤٦٣ وأحمد ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

(٢) منار الهدى للأشموني ص ٢٩١.

(٣) التحرير ٢٠ / ١١٨ مجلد ١٠ بتصرف وينظر الدر المصون ٨ / ٦٧٨ والبحر المحيط ٧ / ١٨٨.

والحق أن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها، لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها وقد غلبوا بها السحرة ولم تمنع عنهم فرعون، ومن ثم يكون من الأحسن الوقوف على (إِلَيْكُمْ) والبدء بالتالي بـ (بِغَايَتِنَا)، كذا ذكره السيوطي ناقلاً إياه عن الشيخ عز الدين^١ وعلله بما ذكرنا لكن على أن (مَنْ) - في قوله (وَمَنْ أَتَّبَعَكُمَا) - ليست موصولة، أو موصولة واتسع فيه، والمعنى: أنتم ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا، فـ (بِغَايَتِنَا) داخل في الصلة تبييناً، غير أن هذا غير سديد، لأن النحاة يمنعون التفريق بين الصلة والموصول، لكون الصلة تمام الاسم فكأنك قدمت بعض الاسم وأنت تنوي التأخير وهذا - على ما أفاده الأخفش ومحمد بن جرير - لا يجوز، ومن ثم كان إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها، وإنما يجوز ما قاله لو كان (بِغَايَتِنَا) غير داخل في الصلة.

وأما حذف الموصول وإبقاء صلته عوضاً عنه ودليلاً عليه، نحو (إِنْ أَلْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ .. الحديد / ١٨)، أي والذين أقرضوا الله، فهو سائغ كقول الشاعر:

فمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

يريد ومن يمدحه^٢.

أيضاً يجوز الوقف على (إِلَيْكُمْ) ثم يبتدئ (بِغَايَتِنَا) إن جعل (بِغَايَتِنَا) قسماً وجوابه (فَلَا يَصِلُونَ) مقدماً عليه - نص على ذلك الزمخشري - ورده أبو حيان وقال جواب القسم لا يتقدمه ولا تدخله الفاء أيضاً .. وإن جعل جوابه محذوفاً والتقدير فيه: وحق آياتنا لتغلبن، أو من القسم الذي يتوسط الكلام ويقحم فيه لمجرد التأكيد لهما بأنهما الغالبون تثبيتاً لقلبيهما، فلا يحتاج إلى جواب أصلاً .. جاز^٣.

(١) ينظر الإتيان ص ١١٩ والبرهان ١ / ٣٤٦.

(٢) المنار ص ٢٩١.

(٣) ينظر المنار ص ٢٩١ والألوسي ٢٠ / ١١٦ مجلد ١١ والكشاف ٣ / ١٧٦ والتحرير ٢٠ / ١١٨ مجلد ١٠.

فيا لعظمة هذا الكتاب الخالد المعجز، الكلام واحد هو هو لا يتغير ولا يتبدل ولا يزيد ولا ينقص، ومع ذلك وبسبب مبادئه ووقفاته تتعدد وجوهه وتتنوع عطاءاته.

"وعلى الوجوه كلها فالآيات تشمل خوارق العادات المشاهدة مثل الآيات التسع، وتشمل المعجزات الخفية كصرف قوم فرعون عن الإقدام على أذاهما مع ما لديه من القوة وما هم عليه من العداوة، بحيث لولا الصرفة من الله لأهلكوا موسى وأخاه.

ومحل العبرة من هذا الجزء من القصة، التنبيه إلى أن الرسالة فيض من الله على من اصطفاه من عباده، وأن رسالة محمد ﷺ كرسالة موسى جاءته بغتة فنودي محمد في جبل حراء كما نودي موسى في جانب جبل الطور، وأنه اعتراه من الخوف مثل ما اعترى موسى وأن الله ثبتته كما ثبت موسى، وأن الله يكفيه أعداءه كما كفى موسى أعداءه".

وإنما أراد بشد عضده الربط والتقوية له بأخيه، ذلك أن من شأن العامل بعضو إذا أراد أن يعمل به عملاً متعباً للعضو، أن يربط عليه لئلا يتفكك أو يعتريه كسر، ومما هو على العكس من ذلك قولهم: فُتَّ في عضده .. وجعل الأخ هنا بمنزلة الرباط الذي يشد به، والمراد: أنه يؤيده بفصاحته، فتعليقه بالشد ملحق بباب المجاز العقلي.

ويجوز أن يخرج على المجاز المرسل فيكون من إطلاق السبب على المسبب بأن يكون الأصل سنقويك به ثم نقويك ونشد عضدك بسببه، أو هو كناية تلويحية عن تقويته لأن اليد تشتد بشدة العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف والجملة تشتد بشدة اليد على مزاولة الأمور، أو هو خارج مخرج الاستعارة التمثيلية فقد شبه حال موسى عليه السلام في تقويته بأخيه بحال اليد في تقويتها بعضد شديد، ولا يبعد أن يكون ذلك تمثيلاً لحال إيضاح حجته بحال من يريد تقوية من يريد عملاً عظيماً أن يشد على يده وهو التأييد الذي شاع في معنى الإعانة والإمداد، وإلا فالتأييد أيضاً مشتق من اليد.

(١) التحرير ٢٠ / ١١٨ مجلد ١٠.

(٢) ينظر التحرير ٢٠ / ١١٧ مجلد ١٠ وروح المعاني ٢٠ / ١١٦ مجلد ١١.

ومما هو لصيق الصلة في استعمال حرف الباء للقسم وإساعة البدء بها مع مدخولها، غير أن فيه شيئاً من التكلف .. ما ذكره أهل العلم في قول الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ .. لقمان / ١٣)، فقد "أغرب من وقف على (لَا تُشْرِكْ) وجعل (بِاللَّهِ) قسماً وجوابه (إِنَّ الشِّرْكَ).

ووجه الغرابة في ذلك أنهم قالوا إن الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإن ذكرت الباء أتي بالفعل .. قاله في الإتيان"، ونص عبارته: "قال ابن الجزري: ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً، ينبغي أن يُتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه وذلك نحو الوقف على .. (ثُمَّ جَاءَ وَكَ تَحْلِفُونَ)، وبيدئ (بِاللَّهِ إِنَّ أَرَدْنَا .. النساء / ٦٢)، ونحو: (يَبْنِي لَا تُشْرِكْ)، وبيدئ (بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ .. لقمان / ١٣) على معنى القسم .. ونحو: (فَلَا جُنَاحَ)، وبيدئ (عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ .. البقرة / ١٥٨)، فكله تعسف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه أ.هـ".

وفي بيان ما يحمله الوقف على النحو السابق في آية النساء من معاني التعسف والتكلف، يؤكد الأشموني على عدم تحييد الوقف فيقول: "لا وقف .. على (تَحْلِفُونَ)، وبعضهم تعسف ووقف على (تَحْلِفُونَ) وجعل بالله قسماً و(إِنَّ أَرَدْنَا) جواب القسم و(إِنَّ) نافية بمعنى (ما)، أي ما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلا إحساناً وتوفيقاً، وليس بشيء لشدة تعلقه بما بعده، ولأن الأقسام المحذوفة في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتي بالفعل كقوله: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ .. الأنعام / ١٠٩، النحل / ٣٨، النور / ٥٣، فاطر / ٤٢) أي يخلصون بالله، ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبداً، والمعتمد أن الباء متعلقة بـ (تَحْلِفُونَ) وليست بـ القسم".

(١) الإتيان ص ١١٣ والمنار ص ٣٠٣.

(٢) المنار ص ١٠٢.

ومما هو من هذا بسبب ولا يخلو كذلك من تكلف أو من حمل على وجه بعيد، ما جاء في قول الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ .. المائة/ ١١٦)، وما قيل من مراقبة قوله تعالى: (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي) لقوله: (بِحَقِّ) .. وإنما كان ذلك من قبيل التعسف، لما في ذلك الوقف من "خطأ من وجهين، أحدهما: أن حرف الجر لا يعمل فيما قبله، الثاني: أنه ليس موضع قسم، وجواب آخر أنه إن كانت الباء غير متعلقة بشيء فذلك غير جائز، وإن كانت للقسم لم يجوز لأنه لا جواب هنا، وإن كان ينوي به التأخير وأن الباء متعلقة بـ (قُلْتُهُ)، أي (إن كنت قلته فقد علمته بحق) فليس خطأ على المجاز لكنه - وهذا هو وجه البعد في البدء بقوله: (بِحَقِّ) - لا يستعمل كما صح سنده عن أبي هريرة قال: لُقِنَ عيسى عليه الصلاة والسلام حجته، ولقنه الله في قوله لما قال تعالى: (يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ .. الآية)، قال أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: لقنه الله حجته بقوله: (سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ)، سبحانك: أي تنزيهاً لك أن يقال هذا أو يُنطق به".

وحتى على القول بتعلق الجار والمجرور (بِحَقِّ) بالفعل (عَلِمْتَهُ) - وهو ما جعله السمين الحلبي وجهاً آخر في عود الضمير في اسم (لَيْسَ) على (ما) اسمها و(لى) خبرها، والبدء بحق - يعني على تقدير: فقد علمته بحق .. هو عند السمين فيه نظر، إذ نراه يشير في كلام أشبه بما قاله الأشموني إلى أن هذا: "قد ردَّ بأن الأصل عدم التقديم والتأخير"، ويعقب بالقول بأن "هذا لا ينبغي أن يكتفى به في رد هذا، والذي منع من ذلك أن معمول الشرط أو جوابه لا يتقدم على أداة الشرط، ولا سيما أن المروي عن الأئمة القراء الوقف على

(١) منار الهدى للأشموني ص ١٢٦ والحديث رواه الترمذي برقم ٣٠٦٢ والنسائي .١١١٦٢

(بِحَقِّ) ويتدئون بـ (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ)، وهذا مروى عن رسول الله ﷺ فوجب اتباعه^١.

فإنك واجد ما اكتنف البدء بقوله: (بِحَقِّ) من تكلف ومن تقدير بعيد لا يخلو من كدر وإن لم يكن مخالفاً في حقيقة الأمر بالمعنى، وهذا بالطبع يتعين معه أن يكون قوله (لِي) خبراً لـ (لَيْسَ) .. وإلا وعلى ما اشتهر من أمر الوقف على (بِحَقِّ)، فيصح فيها أن تكون "في موضع الحال من الضمير في الجار - لي - والعامل فيه الجار، ويجوز أن يكون (بِحَقِّ) مفعولاً به تقديره: ما ليس يثبت لي بسبب حق، لتعلق الباء بالفعل المحذوف لا بنفس الجار لأن المعاني لا تعمل في المفعول به، ويجوز أن يجعل (بِحَقِّ) خبر (لَيْسَ)، و(لِي) تبيين كما في قولهم: سقياً له ورعيًا، ويجوز أن يكون (بِحَقِّ) خبر (لَيْسَ)، و(لِي) صفة (بِحَقِّ) قدم عليه فصار حالاً، وهذا يخرج على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه^٢، كما يصح الوقف على (بِحَقِّ) ويسوغ، إن جعلت الباء فيها زائدة، وتعلقت (لِي) بنفس (حَقِّ) لكونها والحال هكذا بمعنى مستحق، والمعنى: ما يكون لي أن أقول ما ليس مستحقاً لي^٣.

ونظيره في التخريج على وجه، لكن - وعلى نحو ما أفادته كلمة أهل العلم - أقل في البعد، ما جاء في قول الله تعالى في حق بني إسرائيل: (وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لِيُخْرِجَنَا مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي بَعَثْنَا فِيهَا لِلرِّجْزِ بُرُودًا وَعَاصُفًا وَسَارِقِينَ) (١٣٤) .. ذلك أن ما استنكره ابن الجزري والأشموني بشدة من مراقبة قوله تعالى: (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) لقوله على جهة الإقسام: (بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ)، أجازه - ربما على وجه بعيد - كلُّ من الألوسي والعكبري وجعلاه وكذا من لف لفهما وجهاً

(١) الدر المصون للسمين ٤ / ٥١٣.

(٢) الإملاء للعكبري ص ٢٤٠ وينظر روح المعاني ٧ / ٩٥ مجلد ٥ والدر المصون ٤ / ٥١٣.

(٣) ينظر الدر المصون للسمين ٤ / ٥١٣.

آخر يمكن حمل المعنى عليه .. وبذا يكونان ومن قبلهما الزمخشري ومن قال بقوله قد أضافا وجهاً جديداً أسبغ على المعنى ثراءً وأمکن معه حمل النظم في الآية على الاتساع.

فبعد أن ذكر الألوسي ما اشتهر من تعلق الجار والمجرور بالفعل (أَدَّعُ) وجعل التقدير في الآية على معنى: (ادع الله تعالى متوسلاً بما عهد عندك)، أو على حد ما جاء في عبارة أبي البقاء (ادع الله بالشيء الذي علمك الله الدعاء به)، راح يقول: "ويحتمل أن تكون الباء للقسم الاستعطافي كما يقال: بحياتك افعل كذا، فالمراد استعطافه عليه السلام لأن يدعو، وأن تكون - أي الباء - للقسم الحقيقي وجوابه"، وبنحو ذلك فعل العكبري، كما عرج الزمخشري على هذين الوجهين بقوله:

"والباء إما أن تتعلق بقوله (أَدَّعُ لَنَا رَبَّكَ) على وجهين: أحدهما أسعفنا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة، أو ادع لنا متوسلاً إليه بعهده عندك، وإما أن يكون قسماً مجاباً بـ (لِنُؤْمِنَنَّ)، أي أقسمنا بعهد الله عندك لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك" .. ويفيد كلامه جواز الوقف على (بحق) على وجه ومعنى، وجواز البدء بها على وجه ومعنى مغاير.

وفي حين يريان - أعني الألوسي وأبا البقاء جرياً على ما ذكره من سبقهما من أهل العلم - ذلك الأخير وجهاً سائغاً من دون بأس، نلاحظ في مقولة الأشموني ما ينم عن شدة الإنكار إذ تقول عبارته: "من وقف على (أَدَّعُ لَنَا رَبَّكَ) وابتدأ (بِمَا عَهْدَ عِنْدَكَ) وجعل الباء حرف قسم، فقد تعسف وأخطأ، لأن باء القسم لا يحذف معها الفعل، بل متى ذكرت الباء لا بد من الإتيان بالفعل معها بخلاف الواو"^٣.

(١) روح المعاني للألوسي ٩ / ٥٤ مجلد ٦ وينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٢٩٠ والدر المصون ٥ / ٤٣٥.

(٢) الكشف ٢ / ١٠٨، ١٠٩.

(٣) منار الهدى للأشموني ص ١٥٠ وينظر نهاية القول المفيد لمحمد مكي ص ١٧١.

وبتقديرى أن الأمر أهون من ذلك بكثير - ولاسيما مع وجود فعل الشرط وصحة المعنى فى عد جملة جواباً على ما أفادته عبارة الزمخشرى - وإن كان من الأفضل حمل معنى القرآن على أحسن الوجوه وأبلغها.

ثانياً: البدء بـ (على) مع مدخولها والوقف عليها وأثر ذلك

فى اتساع المعنى:

سبق أن ألمعت إلى ما جاء فى عبارتى السيوطى والأشمونى من تمحل يصل لحد تحريف الكلم عن مواضعه، يكتنف الوقوف على كلمة (جناح) من قول الله تعالى فى سورة البقرة: (إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ)، والابتداء من ثم بقوله: (عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ .. البقرة/ ١٥٨)، والمتأمل فى سياق النظم يلمس بنفسه صدق ذلك، وفى تجلية ما شاب هذا الوقف من تكلف .. وفى بيان ما انتابه من تعسف جراء البدء بـ (عَلَيْهِ) فى الآية الكريمة، يكشف صاحب المنار اللثام عن وجه ذلك ويوضح أن "من وقف على (جناح) وابتدأ (عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) ليدل على أن السعى بين الصفا والمروة واجب، فـ (عَلَيْهِ)، إغراء! أي: يلزمه الطواف، وإغراء الغائب ضعيف والفصيح إغراء المخاطب"، "والجيد - على ما ارتآه أبو البقاء هنا وفى محاولة منه للبعد عن هذا الحمل الضعيف ومن ثم إساعة البدء بشبه الجملة - أن يكون (عَلَيْهِ) فى هذا الوجه خبراً، و(أَنْ يَطُوفَ) مبتدأ^١، وخبر (بلا) على أيّ من هذين الوجهين المرجوحين محذوف قدره أبو البقاء بقوله: لا جناح فى الحج.

وفى محاولة منه للبعد عن هذا الحمل الضعيف ومن ثم إساعة البدء بشبه الجملة، مع الاستئناس - فيما ترجح من الوقف على (بِهِمَا) - بمناسبة

(١) فـ (أن يطوف) فى محل نصب كقولك: (عليك زيداً) أي الزمه، وحكى سيبويه وضعفه (عليه رجلاً لئسني) قال: وهو شاذ .. ينظر الدر المصون ٢ / ١٨٩ والكتاب لسيبويه ١ / ١٢٦ والإملاء للعكبرى ص ٧٧.

(٢) الإملاء ص ٧٧ والمنار ص ٥٢ بتصرف يسير، وينظر الدر المصون ٢ / ١٨٩.

النزول، يقول الأشموني: "يروى أن المسلمين امتنعوا من الطواف بالبيت لأجل الأصنام التي كانت حوله للمشركين، فأنزل الله هذه الآية: أي فلا إثم عليه في الطواف في هذه الحالة، وقيل: إن الصفا والمروة كانا آدميين فزنيًا في جوف الكعبة فمسخا، فكره المسلمون الطواف بهما، فأنزل الله الرخصة في ذلك"^١.

وقد أصاب الأشموني بما ذكره كبد الحقيقة، وبخاصة أن كلمة (جُنَاح) ما جاءت في أي القرآن إلا مقرونة بالنفي وموصولة بحرف الجر (على) ومرتبطة بهما، وأن الظاهر في شبه الجملة (عَلَيْهِ) أن يكون خبراً لـ (لا)، و(أَنْ يَطُوفَ) في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والمعنى: فمن حج البيت أو اعتمر فطوافه بهما لا جناح عليه.. وعلى جعل المعنى: فلا جناح عليه في أن يطوف بهما، فجملة (أَنْ يَطُوفَ): في موضع الجر بـ (في)، أو النصب على تقدير حذفها، أي فليلزم طوافه بهما، ولعل هذا ما عناه الحلبي بقوله: "أصله: (في أن يطوف)، فحذف حرف الجر، فيجيء في محلها القولان: النصب أو الجر، والوقف على هذا الوجه على قوله: (بِهِمَا)"^٢.

لكن فات صاحب المنار القول بأن الصنمين اللذين مسخا بعد فعلتهما تلك الشنعاء وتخرج المسلمون بسببهما ولأجلهما من الطواف بين الصفا والمروة كانا - على ما ترجح لدى بعض المفسرين - أسافاً ونائلة، وقد وضعهما المشركون على أعلى جبلي الصفا والمروة للتعظيم بدلاً من أن يجعلوهما عبدة لمن يعتبر، يقول الشعبي في تفصيل ذلك: "(كان أساف على الصفا وكانت نائلة على المروة، وكانوا يستلمونها فتخرجوا بعد الإسلام من الطواف بينهما فنزلت هذه الآية)، وكان محمد بن إسحاق قد ذكر في كتاب السيرة أن أساف ونائلة كانا بشرين، فزنيًا داخل الكعبة فمسخا حجرين فنصبتهما قريش تجاه الكعبة ليعتبر بهما الناس، فلما طال عهدهما عبداً ثم حولاً إلى الصفا والمروة

(١) المنار ص ٥٢.

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ١٨٩.

فنصبا هنالك، فكان من طاف بالوصفا والمروة يستلمهما"، والله في خلقه
شئون!!.

ومما ينبغي ألا يفوتنا هو التنويه إلى أن ما أبصرناه من تعسف في البدء
بالحرف (على) مع ما بعده في آية البقرة، لا يستلزم أن يكون كذلك دوماً وفيما
يصح الحمل عليه، إذ العبرة في ذلك باستقامة المعنى وإفادة السياق.
وما جاء في شأن قصة فتاتي شعيب الوارد ذكرها في سورة القصص
وتحديداً في قول الله تعالى: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ
إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا .. القصص / ٢٥)، خير
شاهد على هذا، إذ المعروف والمشهور هو تعلق شبه الجملة: (على استحياء)
بالفعل (تمشي) الذي هو حال من فاعل (جاءت)، أو تعلقه بمحذوف هو
حال من ضمير (تمشي) والمعنى والتقدير: جاءته ماشية كائنة على استحياء،
وهذا يعني أنها كانت على استحياء حالتي المشي والمجيء معاً لا عند المجيء
فقط، وأفاد تنكير (استحياء) التفخيم، وقد أفاد هذا التنكير في حد ذاته أنها
كانت في مشيتها ومجيئها متحفزة وغير متكلفة في شدة حيائها، أو على ما ورد
عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: (مسترة بكم درعها على وجهها)، وهذا
كله يستلزم الوقف على شبه الجملة والبدء - من ثم - بقوله تعالى على لسانها:
(قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا)، والأخيرة بهذا
استئناف بياني يطلق عليه علماء البلاغة شبه كمال الاتصال لكون جملة القول
مبنية على سؤال نشأ من حكاية مجيئها إياه عليه السلام، كأنه قيل: فماذا قالت
له عليه السلام؟ فقيل: (قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا
سَقَيْتَ لَنَا)، وهذا كلام لا يعيبه شيء.

لكن ما الذي يمنع معه أن يتعلق الجار والمجرور (على استحياء) بالفعل
بعدها: (قالت) ليكون البدء بهما والوقف - من ثم - على ما قبلهما أعني على

(١) تفسير ابن كثير ١ / ١٩٩ بتصرف.

() / .

قوله تعالى: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِيًا)، وليكون المعنى: بعد مجيئها ووصوله إليه عليه السلام، قالت له على استحياء (إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا)، ويشمل حياؤها - بذلك - القول، إضافة إلى المشي والمجيء، فتكون بهذا قد حازت الفضل بكامله والأدب بتمامه، وليس ثمة تعارض بين المعنيين على ما زعم، إذ النهي في جميع شرائع الأنبياء يشمل إلى جوار التبخر والتغنج في مشي النساء بخاصة، على ما أفاده قول الله تعالى: (وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ .. النور / ٣١) .. الخنوع والخضوع بالقول أيضاً، على ما أفاده كذلك قول الله تعالى: (فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا .. الأحزاب / ٣٢)؟؟ .. وهذا "نقله السجاوندي عن بعضهم، ولعله جعل قوله: (على استحياء) حالاً مقدمة من (قالت)، أي قالت مستحياً لأنها كانت تدعوه لضيافتها، وما كانت تدري أيبيها أم لا؟، وهو وقف جيد"، كذا قاله الأشموني وإن عدّه غريباً.

وفي صحة البدء بحرف الاستعلاء الدال على المصاحبة في قول الله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنْتَقَمْنَا مِنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ .. الروم / ٤٧)، يشير الأشموني إلى أن الوقف على (حَقًّا) جائز، إذ المعنى مع ذلك: "وكان الانتقام منهم حقاً، فاسم (كَانَ) مضمراً و(حَقًّا) خبرها، ثم تبتدئ (عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)، ف (نَصْر) مبتدأ و(عَلَيْنَا) خبره"١.. ولازم قوله، إساعة البدء بشبه الجملة (عَلَيْنَا) وجواز حمل المعنى في الآية على ذلك، ورجوع اسم (كَانَ) إلى ضمير الانتقام هو على حد قول الله تعالى: (أَعَدُّوا هُوَ أَقْرَبُ

()

(٢) المنار ص ٣٠١.

لِلتَّقْوَى .. المائدة / ٨)، وقد كان أبو بكر شعبة راوي عاصم يفعل ذلك، فيقف على (حَقًّا) ويتدبّر (عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)، "وكأنه أراد التخلص من إيهام أن يكون للعباد حق على الله إيجاباً، فراراً من مذهب الاعتزال"^١.

وهو تعليل وإن كان له وجاهته وليس فيه محذور من حيث المعنى بل يجب التعويل عليه أحياناً في رد عادية أهل الاعتزال، إلا أنه غير لازم ولا مانع من القول بأن الأولى هو تعلق الجار ومدخوله بـ (حَقًّا) جرياناً على الظاهر المؤيد بالخبر، فقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من امرئ مسلم يردُّ عن عرض أخيه إلا كان حقاً على الله تعالى أن يردَّ عنه نار جهنم يوم القيامة)، ثم تلا عليه الصلاة والسلام قول الله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^٢، وفي هذا إشعار بأن (حَقًّا) خبر (كَانَ) و(نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) الاسم كما هو الظاهر، وإنما أخرج الاسم لكون ما تعلق به فاصلة وللاهتمام بالخبر إذ هو محط الفائدة على ما في البحر، وما ذكر ثمة في هذا الصدد هو ما يستلزمه عدم الوقوف على (حَقًّا) ولا البدء حينذاك بشبه الجملة.

وفي شأن ذلك يقول صاحب المنار: "وليس بوقف إن جعل (نَصْرُ) اسم (كَانَ) و(حَقًّا) خبرها و(عَلَيْنَا) متعلق بـ (حَقًّا)، والتقدير: وكان نصر المؤمنين حقاً علينا"^٣، قال أبو حاتم: وهذا أوجه من الأول لوجهين، أحدهما: أنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، والثاني: من حيث المعنى، وذلك أن الوقف على (حَقًّا) يوجب الانتقام ويوجب نصر المؤمنين"^٤ وهو كلام له دلالة، يعضد

(١) التحرير ٢١ / ١٢٠ مجلد ١٠.

(٢) وأخرجه من غير من ذكروا الترمذي ١٩٣١ وأحمد ٢٧٥٧٦، ٢٧٥٨٣ والبيهقي في الشعب ٧٦٣٥.

(٣) أو جعل (حَقًّا) مصدرًا و(علينا) الخبر، أو تقدير ضمير الشأن في (كان) اسماً لها مع جعل (حَقًّا) مصدرًا وجملة (علينا نصر) مبتدأ وخبر في موضع الخبر لـ (كان) .. الدر المصون ٩ / ٥١.

(٤) المنار ص ٣٠١ وينظر في تفسير الآية البحر المحيطة لأبي حيان وروح المعاني ٢١ / ٨٠ مجلد ١٢.

من شأنه ما ذكره ابن عطية في تفسيره للآية من أنه وقف ضعيف، "لأنه لم يدر قُدماً عَرَضَهُ في نظم الآية"، في إشارة إلى ضرورة أن يكون للضمير في اسم (كان) المقدر مرجع واضح يعود إليه.

ثالثاً: البدء بـ (من) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك

في اتساع المعنى:

وتأتي (من) فيما تأتي للتعليل، ولا تجمجم أن ذكر الشيء معللاً أبلغ من ذكره بلا علة وذلك لوجهين:
أولهما: أن العلة المنصوص عليها قاضية بعموم المعلول، ولهذا اعترضت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة.
ثانيهما: أن النفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها.

ومما هو بين في ذلك ما جاء في قول الله تعالى في شأن قاييل: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخٰسِرِينَ * فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يُوَيْلْتِي أُعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هٰذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّٰدِمِينَ * مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرٰءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا .. المائدة / ٣٠: ٣٢)، وقد ذهب فريق إلى أن الوقف على (مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ) والبدء بها هو من قبيل المراقبة على التضاد، وفي بيان ذلك يقول صاحب منار الهدى: "(مِنْ النَّٰدِمِينَ) و(مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ) وقفان جائزان.

(١) المحرر الوجيز ١٢ / ٢٦٨.

(٢) ينظر البرهان ٣ / ٩١.

والوقوف إذا تقاربت يوقف على أحسنها ولا يجمع بينها، وتعلق (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) يصلح بقوله: (فَأَصْبَحَ) ويصلح بقوله: (كَتَبْنَا) وأحسنها (الْأَلْنَدِيمِينَ)، وإن تعلق (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) بـ (كَتَبْنَا) أي من أجل قتل قبايل أخاه كتبنا على بني إسرائيل، فلا يوقف على الصلة دون الموصول، قال أبو البقاء:

لأنه لا يحسن الابتداء بـ (كَتَبْنَا) هنا، ويجوز تعلقه بما قبله أي فأصبح نادما بسبب قتله أخاه وهو الأولى، أو بسبب حملة لأنه لما قتله وضعه في جراب وحمله أربعين يوماً حتى أروح، فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما الآخر ثم حفر بمنقاره ورجليه مكاناً وألقاه فيه وقبايل ينظر، فندمه من أجل أنه لم يواره، أظهر .. لكن يعارضه خبر (الندم توبة)، إذ لو ندم على قتله لكان توبة (والتائب من الذنب كمن لا ذنب له)، فندمه إنما كان على حملة لا على قتله، كذا أجاب الحسين بن الفضل لما سأله عبد الله بن طاهر والي خراسان .. وحينئذ فالوقف على (الْأَلْنَدِيمِينَ) هو المختار، والوقف على (الْأَلْنَدِيمِينَ) تام "، وذلك "بناء على أن المشهور من جعل (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) متعلقاً بـ (كَتَبْنَا)".

كما لا يفوتنا التذكير بأن (الْأَلْنَدِيمِينَ) رأس آية، وربما كان هذا سبباً في جعل تعليق (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) بما بعده هو المختار أو على الأقل - إضافة لما ذكرت - أحد أسبابه، "فإن علق بما قبله - وهو ظاهر ما روي عن نافع - فالوقف عليه، أي فأصبح نادماً من أجل قتله أخاه".

(١) أخرجه ابن ماجة ٤٢٥٢ وابن حبان ٦١٣، ٦١٤ والحاكم ٦٧١٢، ٦٧١٣ وأحمد ٣٥٦٨، ٤٠١٢، ٤٠١٦، ٤١٢٤.

(٢) أخرجه ابن ماجة بسند ضعيف ٤٢٥٠، والبيهقي في الشعب ٥/ ٣٨٨، ٤٣٩ والطبراني في الكبير ١٠/ ١٥٠، ٢٢/ ٣٠٦.

(٣) منار الهدى ص ١١٩ وينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٢٢١.

(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري ص ١١٩.

وكلامهما- أعني الأشموني وأبا البقاء- واضح في إساغة الوقف على (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) وفي البدء به، بيد أن المرجح لديهما هو البدء به ليكون علة لما بعده مقدم عليه، وذلك خلافاً لما جنح إليه الزركشي الذي أوجب الوقف على (الْندَمِينَ) وخطأً من قال بخلاف ذلك.. فقد جزم بأن قوله (مِنْ أَجْلِ) "لتعليل الكتب، وعلى هذا فيجب الوقف على (مِنْ الْندَمِينَ)"، يقول: "وظن قوم أنه تعليل لقوله: (مِنْ الْندَمِينَ) أي من أجل قتله لأخيه، وهو غلط لأنه يشوش صحة النظم ويخل بالفائدة"١.. والحق أن الأمر لا يصل إلى هذا الحد، وأنه أيما كان البدء أو الوقف على الجار والمجرور أفاد معنى غير الذي يفيدته الأخرى، وفي ذلك - بتقديري - من الثراء والاتساع لحمل الأمر في الآية على أكثر من وجه ما لا يخفى، وإلا فما الذي حمّله على أن يبحث ويجتهد في أن يوارى سوء أخيه إلا شعوره بالحسرة والندم؟!..

وما ترجح لدي جمهور أهل العلم يفرض سؤالاً مؤداه، "كيف يكون قتل أحد ابني آدم للآخر علة للحكم على أمة أخرى بذلك الحكم؟ وإذا كان علة فكيف كان قتل نفس واحدة بمنزلة قاتل الناس كلهم؟"، والجواب: "إن الله سبحانه يجعل أقضيته وأقداره عللاً لأسبابه الشرعية وأمره، فجعل - هنا - حكمه الكوني القدري علة لحكمة أمره الديني، لأن القتل لما كان من أعلى أنواع الظلم والفساد فحُم أمره وعظم شأنه وجُعِل إثمُه أعظم من إثم غيره، ونُزل قاتل النفس الواحدة منزلة قاتل الأنفس كلها في أصل العذاب لا في وصفه"٢.

وفي توضيح ما ذكرنا يقول الطاهر ابن عاشور: "المقصود من ذلك التشبيه تهويل القتل، وليس المقصود أنه قد قتل الناس جميعاً، ألا ترى أنه قابل للعفو من خصوص أولياء الدم دون بقية الناس"٣.

(١) البرهان ٣ / ٩٨.

(٢) السابق.

(٣) التحرير ٦ / ١٧٨ مجلد ٤.

على أن قوله (فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ) أدل على تمكن الندامة من نفسه، من أن يقال (نادماً) الذي يقتضيه الظاهر، لدلالة الفعل الناسخ في مثل هذا الاستعمال على رسوخ معنى الخبر في اسمه، وذلك كما في قوله تعالى عن إبليس: (وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ .. البقرة / ٣٤)، وقوله عن أبوي البشرية إثر نبيه تعالى لهما عن الأكل من الشجرة: (فَتَكُونَا مِنَ الظَّٰلِمِينَ .. البقرة / ٣٥) .. والابتداء الذي استعملت له (مِنْ) على ترجيح القول بالبدء بها، مجازي .. إذ شبه سبب الشيء بابتداء صدوره، وهو مثار قولهم: إن من معاني (مِنْ) التعليل، فإن كثرة دخولها على كلمة (أَجَلٍ) أحدث فيها هذا المعنى، وإنما اختيرت هنا بدلاً عن اللام لكونها الأقوى في الدلالة على أن هذه الواقعة كانت هي السبب في تهويل أمر القتل وإظهار مثالبه .. وفي ذكر اسم الإشارة (ذٰلِكَ)، قصد استيعاب جميع المذكور.

وإنما "خص بني إسرائيل بالذكر- وقد تقدمتهم أمم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظوراً- لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل النفس مكتوباً وكان قبل ذلك قولاً مطلقاً، فغلظ الأمر على بني إسرائيل بالكتاب بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء"، كذا ذكره القرطبي في تأويله للآية^١.

ومهما يكن من أمر فالمقصود من الإخبار بما كتب على بني إسرائيل بيان للمسلمين أن حكم القصاص شرع سالف ومراد الله قديم، إذ في معرفة تاريخ الشرائع تبصرة للمتفقهين وتطمينا لنفوس المخاطبين وإزالة لما عسى أن يعترض من الشبه في أحكام خفيت مصالحتها كمشروعية القصاص، فإنه قد يبدو للأنظار القاصرة أنه مداواة بمثل الداء المتداوى منه، حتى دعا ذلك الاشتباه بعض الأمم إلى إبطال حكم القصاص وهي غفلة دق مسلكها، فقد جبلت النفوس على حب البقاء وعلى حب إرضاء القوة الغضبية، فإذا علم عند الغضب أنه إذا قتل فجزاؤه القتل ارتدع، وإذا طمع في أن يكون الجزاء دون القتل أقدم على إرضاء قوته الغضبية ثم علل نفسه بأن ما دون القصاص يمكن الصبر عليه والتفادي منه، وقد كثر ذلك عند العرب وشاع في أقوالهم

(١) تفسير القرطبي ٣ / ٢٢٤٢ وينظر التحرير للطاهر ٦ / ١٧٦ مجلد ٤.

وأعمالهم، لذا جاء قوله تعالت حكمته: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوا
الْأَلْبَابِ.. البقرة/ ١٧٩).

ومعنى التشبيه في قوله (فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا)، حث جميع
الأمم على تعقب قاتل النفس وأخذه أينما ثقف والامتناع عن إيوائه أو الستر
عليه كل حسب مقدرته وبقدر بسطة يده في الأرض.
ولك أن تجعل المقصد من التشبيه، توجيه حكم القصاص وحقيقته وأنه
منظور فيه لحق المقتول بحيث لو تمكن لما رضي إلا بجزاء قاتله بمثل جرمه،
فلا يتعجب أحد حينذاك من حكم القصاص قائلاً: كيف نصلح العالم بمثل ما
فسد به وكيف نداوي الداء بداء آخر، فبين لهم أن قاتل النفس عند ولي المقتول
كأنما قتل الناس جميعاً، ومن اهتم باستنقاذها والذب عنها فكأنما أحيا الناس
جميعاً.

وعلى غرار ما صح من تعلق الجار والمجرور بما قبله وبما بعده في قوله فيما
مضى (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ) .. فقد صح تعلقها في قوله تعالى: (مِنْ الذُّلِّ) من
الآية الكريمة في حق المشركين: (وَتَرْتُلَّهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَاتٍ مِنْ
الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ .. الشورى/ ٤٥) بما سبقها وبما لحقها،
فقد "اختلف في قوله: (مِنْ الذُّلِّ) بماذا تعلق؟، فإن علق بـ (خَشِيعَاتٍ)
كأنك قلت: (من الذل خاشعين)، كان الوقف على (مِنْ الذُّلِّ) .. وإن علقته
بـ (يَنْظُرُونَ) كأنك قلت: من الذل ينظرون، كان الوقف على
(خَشِيعَاتٍ) ثم تبتدئ (مِنْ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ)"، "وهو على التقديرين
كاف".^١

بيد أن الأول- على حد ما ذكر الألوسي- أظهر، وتعلقه بما ظهر وترجح
يغني عن تعلقه بـ (يَنْظُرُونَ) ويفيد ما لا يفيد تعليقه به، و(مِنْ) في قوله:

(١) ينظر التحرير ٦ / ١٧٨ مجلد ٤.

(٢) المنار وبحاشيته المقصد ص ٣٤٧.

(مَنْ أَدَّلَ) على هذا الوجه للتعليل، فهي على معنى: خاشعين خشوعاً ناشئاً عن الذل، وليس لتعظيم الله ولا للاعتراف له بالعبودية لأن ذلك الاعتقاد لم يكن من شأنهم في الدنيا، وجملة: (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) على ما تقرر من شأن إساعة الوقوف على (من الذل)، جملة مستأنفة .. ومن غير ما تقرر هي في موضع الحال من ضمير (خَشِعِينَ)، لأن النظر من طرف خفي حالة للخاشع الدليل .. وقريب من هذا المعنى قول النابغة يصف سبايا:

يَنْظُرْنَ شَزْرًا إِلَى مَنْ جَاءَ عَنْ عُرْضٍ * بأوجه منكراتِ الرقِّ أحرارٍ
وقول جرير:

فغض الطرف إنك من نمير * فلا كعباً بلغت ولا كلاباً
ويطلق الطرف ويراد به على ما هو الأصل فيه، تحريك جفن العين، ويطلق ويراد به العضو وهو العين كما هنا فيكون من باب تسمية الشيء بفعله، ولذا لا يشئ ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: (لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ .. إبراهيم / ٤٣) .. ووصفه في هذه الآية بـ (خَفِيٍّ) يقتضي أنه إنما أريد به هنا حركة العين، فهم من هول ما يرونه من العذاب ينظرون نظراً خفياً أشبه ما يكون بمسارقة النظر لا حدة فيه، كما أنهم للروع الذي يصيبهم من هذا العذاب يحجمون عن مشاهدته، ويبعثهم ما في الإنسان من حب الاطلاع على أن يتطلعوا لما يساقون إليه كحال الهارب الخائف من يتبعه، فتراه يمعن في الجري ويلتفت وراءه الفينة بعد الفينة لينظر هل اقترب منه الذي يجري وراءه، وهو في التفاته إلى تلك المكاره ولكونه منكس الرأس لا يقدر أن يفتح أجفانه عليها ويملاً عينيه منها كما يفعل من نظره إلى المحاب، لكن حب الاطلاع مع كل ذلك يغالبه.

(١) والمقصود من ذكر هذه الحالة في الآية الكريمة تصوير مآلهم وحالتهم الفظيعة وعلى هذا الأخير لا وقف على أي لتعلق الكلام ببعضه ببعض.

وحذف مفعول (يَنْظُرُونَ) للتعميم لصحة حمل المعنى على (ينظرون العذاب) و(ينظرون أهوال الحشر) و(ينظرون نعيم المؤمنين)، فهم ينظرون إلى كل ذلك نظراً منبعثاً من حركة الجفن الخفية، فـ (مِنْ) مع قوله (مِنْ طَرْفٍ حَافِيٍّ) للابتداء المجازي، أو هي بمعنى الباء والتقدير: ينظرون بطرف ضعيف منكسر من الذل والخوف.

والنكته في بناء الفعل (يُعْرَضُونَ) في صدر الآية للمجهول، الإيدان بأن المقصود حصول الفعل لا تعيين فاعله .. والذين يعرضون الكافرين على النار هم الملائكة كما دلت عليه آيات أخرى .. والضمير في (عَلَيْهَا) عائد إلى العذاب بتأويل أنه النار لكونها عذابهم، أو جهنم المعلومة من المقام .. ولا يرد أن الخشوع محمود فكيف يكون مظهراً من مظاهر الذل والمهانة، لأنه يطلق ويراد به التظامن وأثر انكسار النفس من استسلام واستكانة، فيكون للمخافة وللمهابة وللطاعة وللعجز عن المقاومة، ومراده في هذه الآية ما يبدو عليهم من أثر المذلة والمخافة .. وإنما أفاده ودل عليه قوله بعد: (مِنْ أَلْدَلِّ)، احترازاً - كما ألمحنا - عن الخشوع المحمود و"لأنهم عَرَفُوا إِذْ ذَاكَ ذُنُوبَهُمْ وَاُنْكَشَفَتْ لَهُمْ عِظْمَةٌ مِنْ عَصْوِهِ"^١.

رابعاً: البدء بـ (في) مع مدخولها والوقف عليها وأثر ذلك

في اتساع المعنى:

وفي قول الله تعالى^٢: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ * فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ .. المدثر/

(١) ينظر التحرير ٢٥ / ١٢٧ مجلد ١٢ وروح المعاني ٢٥ / ٧٨ مجلد ١٤.

(٢) نظم الدرر ٦ / ٦٤٤.

(أ) في أول سورة البقرة: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) حيث راقب قول الله تعالى: (لا ريب) قوله بعد: (فيه)، كان ثمة صولة وجولة بغية الوقوف على بعض أسرار هذا الموضع من وقوف التعانق، وذلك في بحث لنا آخر بعنوان (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم)، والموضع - كما هو متضح - له دخل في هذا

٣٨-٤٢)، نص صاحب نهاية القول المفيد كما نصت طبعات المصحف العراقية والباكستانية على مراقبة قوله: (أَصْحَبَ الْيَمِينِ) لقوله تعالى: (فِي جَنَّتٍ).

ولازم ذلك جواز الوقف على قوله: (فِي جَنَّتٍ) والبدء من ثم بـ (يَتَسَاءَلُونَ)، والبدء كذلك بشبه الجملة والوقوف على رأس الآية قبلها، وفي إشارة لافتة لما يحمله ذلك من معان ثرية يقول أبو البقاء العكبري: "قوله تعالى: (فِي جَنَّتٍ) يجوز أن يكون حالاً من (أَصْحَبَ الْيَمِينِ)، وأن يكون حالاً من الضمير في (يَتَسَاءَلُونَ)".

وتعني عبارته تلك الموجزة أنه حيث ساغ الوقف على (فِي جَنَّتٍ) حسن جعلها حالاً من (أَصْحَبَ الْيَمِينِ) ليتم وصل الحال بصاحبه الذي تقدم، وحيث ساغ البدء بقوله: (فِي جَنَّتٍ) يحسن لنفس العلة السابقة أن يكون شبه الجملة حالاً من الضمير في قوله (يَتَسَاءَلُونَ) الذي تأخر عنه، حيث التعلق اللفظي.

وفي إلماعة لترجيح هذا الأخير يقول الأشموني: "(رَهِينَةَ) الأولى وصله بما بعده، (أَصْحَبَ الْيَمِينِ) تام ورأس آية أيضاً، ثم تبتدئ (فِي جَنَّتٍ)، فالاستثناء متصل إذ المراد بهم المسلمون المخلصون، أو منقطع والمراد بهم الأطفال أو الملائكة".

ويفاد مما ذكره أن الذي حدا بجل أهل العلم لأن يقولوا بترجيح البدء بـ (فِي جَنَّتٍ) ويجعلونه الأولى لديهم، ما بين المستثنى والمستثنى منه أيضاً من تعلق لفظي أياً ما كان نوع الاستثناء، وكذا كون ما قبلها رأس آية، إذ ذلك - على نحو ما سبق ذكره - ما أطلق عليه علماء الوقف وأسموه بوقوف السنة.

البند، لكن نظراً لمعالجته سلفاً فقد وجب التنويه إلى أن ذكره في البحث المشار إليه آنفاً يغني عن تكرار القول فيه ثانية.

(١) إلماء ما من به الرحمن ص ٥٦٩.

(٢) المنار ص ٤٠٩.

ولا يخفى ما في هذا وذاك من بلاغة يتسع لها المعنى ويتنظمها السياق ويتناغم معها نظم الذكر الحكيم، ولتفصيل ذلك نقول: لئن جاز عند البدء بـ (يَتَسَاءَلُونَ) ألا يكون التفاعل من الجانبين، بالألا يكون المراد بالتساؤل أن يسأل أصحاب اليمين بعضهم بعضاً عما كان عليه كل واحد منهم سائلاً ومسئولاً عنه، فتخرج من ثم صيغة التفاعل عما وضعت له في الأصل من دلالة على صدور الفعل عن المتعدي ووقوعه عليه معاً بحيث يكون كل واحد من ذلك فاعلاً مفعولاً معاً كما في قولك: (تشاتم القوم) أي شتم كل واحد منهم الآخر، فيكون معنى الآية على ذلك: يسألون المجرمين عن أحوالهم وعن سبب حصولهم في سقر، فغير إلى ما في النظم الجليل وقيل (يَتَسَاءَلُونَ) .. ففي البدء بما ترجح يصح أن يجعل شبه الجملة (في جَنَدْتِ) خبر مبتدأ محذوف وأن يكون التنوين للتعظيم، والجملة استئناف بياني لمضمون جملة الاستثناء وقع جواباً عن سؤال أملاه ما سبقه من استثناء أصحاب اليمين، كأنه قيل: ما بالهم؟ فقيل: هم في جنات لا يكتنه كنهها ولا يدرك وصفها، وهذا وجه آخر يمكن حمل المعنى عليه إضافة لما سبق ذكره من جعل شبه الجملة حالاً من الضمير المتأخر عنه في (يَتَسَاءَلُونَ)، وإنما قدم الحال ثمة للاعتناء وأيضا لرعاية الفاصلة، وجوز بعضهم أن يكون شبه الجملة على ما ترجح من هذا الوقف ظرفاً للتساؤل، و(يَتَسَاءَلُونَ) هي الحال من (أَصْحَابَ الْيَمِينِ)١ .. غير أن الوقف حينذاك - حيث التعلق اللفظي - يكون حسناً.

والقول بأن "الوقف على قوله: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ)، والابتداء (وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ .. الأنعام / ٣) .. تعنت وتعسف لا فائدة فيه فينبغي تجنبه لأنه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به إلا إذا وافق النقل" - وهو ما ذكره ابن الجزري في النشر ونقله عنه صاحب الثغر الباسم وصاحب نهاية القول المفيد٢ - وكذا التعليل لذلك بـ "أنه سبحانه معبود في السموات

(١) ينظر الكشف / ١ / ٤٩٣ وروح المعاني / ٢٩ / ٢٢٧ مجلد ١٦ والدر المصون / ١٠ / ٥٥٥.

(٢) ينظر نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي ص ١٧١، ١٧٢.

وفي الأرض ويعلم ما في السماء والأرض فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين"، فيه نظر.

ذلك أن العلة المذكورة التي نص عليها أبو البقاء العكبري والتي يسوغ معها حمل قوله تعالى:

(يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ) على الاستئناف، والوقوف من ثم على قوله: (وَفِي الْأَرْضِ) لكونه سبحانه المعبود فيهما، أو لأن الجار والمجرور فيهما "متعلق بالكون المستفاد من جملة القصص^٢ أو بما في (الْحَمْدُ لِلَّهِ) من معنى الانفراد بالإلهية، كما يقول من يذكر جواداً ثم يقول: هو حاتم في العرب، وهذا لقصد التنصيص على أنه لا يشاركه أحد في صفاته في الكائنات كلها"^٣.. ليست بيانعة من جواز الوقف على قوله (فِي السَّمَوَاتِ) لكون ذلك الوقف يتفق مع القواعد الكلية للقرآن والحديث وللمعتقد أهل السنة والجماعة وليس كما ادعى ابن الجزري من اصطدامه مع عقل أو نقل، فقد تضافت كلمة سلف الأمة الصالح على أن تعالى بذاته في السموات، ويعلمه فيهما.

ومما جاء من أقوالهم المعضدة لهذا قول شيخ الحنابلة الإمام الزاهد أبي عبد الله بن بطة في كتابه (الإبانة) تحت عنوان: (باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه) فيما نصه:

"أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه، فأما قوله: (وَهُوَ مَعَكُمْ.. الحديد / ٥) فهو كما قالت العلماء: علمه"^٤.

(١) إملأ ما من به الرحمن للعكبري ص ٢٤٢.

(٢) والكلام حينئذ من التشبيه البليغ أو كناية على رأي من لا يشترط جواز المعنى الأصلي أو استعارة تمثيلية بأن شبهت الحالة التي حصلت من إحاطة علمه سبحانه وتعالى بالسموات والأرض وبها فيهما بحالة بصير تمكن في مكان ينظره وما فيه، والجامع بينهما حضور ذلك عنده، وجوز أن يكون مجازاً مرسلأ باستعماله في لازم معناه "كذا ذكره الألوسي.

(٣) التحرير ٧ / ١٣٣ مجلد ٤ وينظر روح المعاني ٧ / ١٢٩ مجلد ٥.

(٤) الإبانة لابن بطة ٢٠٧ وينظر ٢٣٨ كما ينظر العلو للذهبي ص ١٧٠.

وهذا ما حفز الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ وذلك في كتابه (العلو للعلي الغفار) وفي معرض نقله لما ورد عن أبي الحسن علي بن مهدي تلميذ الإمام أبي الحسن الأشعري، لأن يقول: "إن قيل: فما تقولون في قوله: (ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ .. الملك / ١٦)؟ قيل له: معنى ذلك أنه فوق السماء على العرش كما قال: (فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ .. التوبة / ٢) أي على الأرض، وقال: (وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ .. طه / ٧١) .. فإن قيل:

فما تقولون في قوله: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ)؟، قيل له: إن بعض القراء يجعل الوقف في (السَّمَوَاتِ) ثم يبتدئ (وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ)، وكيفما كان فلو أن قائلًا قال: فلان بالشام والعراق ملك، لدل على أن ملكه بالشام والعراق، لا أن ذاته فيهما".

فقد وضح من خلال ما نقلناه عن خيرة أهل العلم، صحة قول القائلين بجواز الوقف على قوله: (وَفِي الْأَرْضِ) وصحة البدء بها، بل وأن في البدء بها ترسيخ لما انعقد عليه إجماع الأمة وانعقدت عليه قلوبهم .. هذا وفي إعراب النسق الكريم في هذه الآية المحكمة أقوال عديدة لما يتعلق بإعراب شبهي الجملة فيها، وقد اقتصرنا من ذلك على ما اختص به الحديث هنا وتحقق منه المراد من إساعة البدء بقوله عز من قائل: (وَفِي الْأَرْضِ) والوقف عليه، ووقفنا على ما أضفاه ذلك من ثراء في المعنى بل واتساع في إتمام الفائدة.

هذا وقد أغرب الأشموني حين ذكر أن ضمن ما يمكن حمل المعنى عليه ويدخل في أوجه الإعراب ويحسن معه الوقف على (وَهُوَ اللَّهُ): "جعل (هُوَ) ضمير عائد على (اللَّهُ) وما بعده خبره، وجعل قوله: (فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) متعلقاً بـ (يَعْلَمُ)، أي يعلم سرهم وجهرهم في السموات وفي الأرض"، لكون عبارته موهمة ومشتتة منها القول بإنكار أنه سبحانه في السماء

(١) العلو للذهبي ص ١٦٩ .

(٢) المنار ص ١٢٧ .

وعلمه مع استوائه على عرشه بكل مكان وهو ما استقر عليه معتقد أهل السنة، ولكون الخطاب في الآية موجهاً لبني البشر القاطنين في الأرض لا في السموات، اللهم إلا إذا وسع الدائرة وعمم الخطاب فجعله بحيث يشمل الملائكة .. ولكن يعكر عليه حتى على القول بالشمول أن في ذلك من التعسف والخروج عما يقتضيه ظاهر السياق وفوات المناسبة والارتباط ما لا يخفى.

كما لا صحة لقياسه هذه الآية على قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * فَيَمَّا .. الكهف / ١، ٢) على تقدير: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، لاختلاف أمر التقديم والتأخير فيما بينهما ولوجود الفارق إذ يستقيم المعنى معها في آية الكهف ولا يستقيم في آية الأنعام كما أوضحنا .. ولازم قول الأشموني عدم البدء أو الوقف على قوله: (وَفِي الْأَرْضِ) لتعلقه - وكذا قوله (فِي السَّمَوَاتِ) - بالفعل الذي وليها، كما تشير إلى ذلك عبارته بأنه "ليس بوقف - يعني على (وَهُوَ اللَّهُ) - إن جعلت الجملة - يعني جملة (يعلم) - خبراً ثانياً أو جعلت هي الخبر (وَاللَّهُ) بدل، أو جعل ضمير هو ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبره يعلم".

وقد فطن الطاهر ابن عاشور لبعض ما أخذته هنا على الأشموني، وأوضح أنه "لا يجوز تعليق (فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) بالفعل في قوله (يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ) لأن سر الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السموات، فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفياً"، ومن ثم صح له أن يجعل "قوله: (يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ) جملة مقررة لمعنى جملة (وَهُوَ اللَّهُ)"، وأن يعلل بالتالي لما ذهب إليه بقوله: "ولذلك فصلت لأنها تنزل منها منزلة التوكيد لأن انفراده بالإلهية في السموات وفي الأرض مما يقتضي علمه بأحوال الموجودات الأرضية"، لكن ذلك يكون بالطبع لدى الوقف على (وَفِي الْأَرْضِ)، وهو كما سلف أحد الوقفين السائغين.

(١) المنار ص ١٢٨ وينظر البحر المحيط في تفسير الآية.

(٢) التحرير ٧ / ١٣٣ مجلد ٤.

والنكتة في "ذكر السر - في كل ما تم تقريره - أن علمه دليل عموم العلم، وفي ذكر الجهر استيعاب نوعي الأقوال، والمراد بـ (مَا تَكْسِبُونَ) في قوله بعد: (وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ) جميع الاعتقادات والأعمال من خير وشر، فهو تعريض بالوعد والوعيد، وتخصيص ذلك بالذكر مع اندراجه فيما تقدم على تقدير تعميم السر والجهر، لإظهار كمال الاعتناء به لأنه مدار فلك الجزاء، وهو السر في إعادة (يَعْلَمُ)، وعلى التغاير بين المتعاطفين يكون العلم هنا عبارة عن جزائه وإبقائه على معناه المتبادر إلى الذهن.

والخطاب في الآية لجميع السامعين فيدخل فيه الكافرون من باب أولى لكونهم المقصود الأول من هذا الخطاب لأنه بالنسبة إليهم تعليم وإيقاظ، كما يدخل فيه أيضاً المؤمنون لأنه لهم تذكير"، وذلك بعض ما يكتنفه سياق الآية من نكات بلاغية، وإلا فالحديث عن تفصيل ذلك لا يقف عند حد، وحسب هذا الكتاب أن يشير إلى ضرورة أن تكون وجوه البلاغة حاضرة في أذهان أرباب الوقوف حتى يجتنى من ذلك ثمرة التدبر التي بها ينال المؤمن ثوابه من سماع أو قراءة كتاب الله العزيز على النحو المأمول، وأن يشير إلى أن معرفة ذلك لازم لمواضع هذا اللون من الوقف على وجه أخص.

(١) ينظر السابق وينظر روح المعاني ٧ / ١٣٢ مجلد ٥.

الخاتمة

هكذا ندرك من خلال هذه الصور التي سنح بتحليلها والوقوف على بعض أسرارها الوقت والمقام وهي في مجموعها غيوض من فيض وقليل من كثير .. ندرك ما تحققه المعانقة بحق من تمام الاتساع اللغوي، ومن نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، ومن غاية الاختصار وجمال الإيجاز، وكيف عد كل وقف استلزمته واقتضته تلك المعانقة بمثابة الآية، وأن لو جعلت دلالة كل وقف على حدة لكان في ذلك من التطويل والإطناب ما لا يخفى.

ومما ينبغي التنبه له - بعد أن اتضح لنا واحد من معالم الثراء في المعنى ولون من ألوان التوسع في الأداء- أن نشير إلى أن ثمة ألواناً وصوراً أخرى من وقوف التعانق تصب في الإطار نفسه، وأن تيك الألوان والصور تحتاج إلى أن نكشف عنها في مستقبل الأيام بمشيئة الله إن كان في العمر بقية وساعة أن يأذن .. وما ذلك إلا سعياً في استكمال هذا العمل الجليل وأملاً في إبراز المزيد مما زخر به كتاب الله تعالى من كنوز وأسرار ذلك النبع الفياض بكل معاني الحسن والبهاء، والثري بجميع آيات الشرف والثناء.

وليس ذلك بالشأن العجيب ولا بالأمر الغريب على هذا الكتاب العزيز الذي أشبهه النظم وليس بالنظم وضاهي النثر وليس بنثر، فأخذ - لأجل أسلوبه الفريد ذاك - بالألباب وجلب في صفه القلوب وجذب إليه العقول .. والذي فتح باباً جديداً في الأسلوب البياني والخطابي الفصيح هشت له النفوس وطربت منه القلوب وطابت به الأرواح .. في ذات الوقت الذي فتح باباً جديداً في المعرفة والتفكير الإنساني إذ أشعل في النفوس بعد خمود، وأحيا في القلوب بعد جمود، وحرك في الصدور بعد ركود، روح العلم والمعرفة وحبهما، ودل الإنسانية التي طالما نسيت العلم وغضت الطرف عن التفكير على آفاق واسعة في شتى علوم الحياة الضرورية ومعارفها، فوضع بذلك الحجر الأساسي للغالبية العظمى لما نراه ونتعجب منه من العلوم الفنية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما تضمنته آيات ذلك الكتاب المجيد من العلوم الربانية والمعارف الإنسانية والمعلومات التاريخية القيمة، فكانت له اليد الطولى فيما وصلت إليه البشرية اليوم من الحضارة والمدنية .. بل في ذات الوقت الذي

فتح باباً جديداً في جذب القلوب والعقول فيما أتى به في مجالات الخير والبر والحق وكرامة الإنسان وحرية، وفي مناحي السياسة والاقتصاد والأخلاق والتنظيم الدولي والأسري والعسكري والدبلوماسي، فقد حقق هذا الكتاب الخالد في كل هذه المجالات التي أميت جلها أو أهمل بالاستبداد والاستغلال والجهالة وغير ذلك من الأسباب نجاحاً مذهلاً، فأحيها في تربة صالحة طيبة وسقاها بماء العقيدة الحقة، فأنت أكلها في زمن غير بعيد وخرّج الإنسانية من زنازن الظلم والجهل والاستبداد إلى فسيح دنيا الحريات والحقوق والعلم والعرفان.

ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب الذي جمع فيما جمع كل هذه المزايا واللطائف والمحاسن له خصائصه ومزيّاته التي تميزه عن الأغيار، والتي يأتي على رأسها - على ما هو متضح في نموذج هذا البحث - المميز التركيبي الذي يجمع خصائص تركيبية قلما تجمع في أية مادة كلامية أخرى غير التركيب القرآني، كما يأتي على رأس هذه الخصائص التركيبية - على حد ما جاء في عبارة د/ محمد خليل في مقدمة كتابه ثراء المعنى في القرآن الكريم - امتلاك التنزيل بأسلوبه البديع، الغناء البالغ في اللفظ والثراء الزائد في المعنى إذ يؤدي كثيراً من المعاني بقليل من اللفظ من ناحية .. ويصوغ - من ناحية أخرى - التراكيب القرآنية في شكل بديع بحيث تصلح اللفظة الواحدة أو الجملة الواحدة في المحل الواحد لأكثر من معنى .. وهذا من غير شك يعطي القرآن غنى زائداً في باب الإفادة والإجادة.

ويبقى القول بأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستقصاء والتعرف على مواطن التعانق وصوره ومقاماته، ومزيد من الدراسات الجادة المتعمقة التي تكشف عن أسرارها ومواطن إعجازه، لتقف من ثم على أوجه بيانه وبلاغته. والله نسأل أن يجعلنا أهلاً لتحقيق ذلك أو شيء منه، أو أن يقيض من يقوم بهذه المهام الجسام، وهو سبحانه الموفق والهادي إلى سواء السبيل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم مراجع البحث

- (١) الإتيقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، دار مصر للطباعة.
- (٢) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي ط لجنة التراث الإسلامي بالعراق ١٩٧٧.
- (٣) أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ت محمد إبراهيم البناء، ط دار السعادة.
- (٤) إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر المصرية ١٩٩٣.
- (٥) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن، من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.
- (٦) البحر المحيط لأبي حيان، مطبعة النصر الحديث بالرياض.
- (٧) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل بيروت ١٩٨٨.
- (٨) بصائر ذوي التمييز في لطائف القرآن العزيز للفيروزبادي ت عبد الحليم الطحاوي ط المجلس الأعلى سنة ١٤٢١.
- (٩) البيان في غريب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ت طه عبد الحميد طه ط ٤ دار الكاتب للطباعة سنة ١٣٨٩.
- (١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك محمد كامل بركات ط وزارة الثقافة لسنة ١٣٨٧.
- (١١) تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع.
- (١٢) تفسير أبي السعود لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي بيروت ط ٢، ١٩٩٠.
- (١٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري على حاشية الطبري، دار المعرفة ١٩٩٢.

- (١٤) تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير مكتبة مصر بالفجالة.
- (١٥) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ط ٣ دار الغد العربي ١٩٨٩.
- (١٦) جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة بيروت ١٩٩٢.
- (١٧) الجنى الداني في حروف المعاني للحسين بن قاسم المرادي ت فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ط ١ دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١٣.
- (١٨) حاشية الشهاب لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي على تحقيق عبد الرزاق المهدي ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧.
- (١٩) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية د. عبد العظيم المطعني ط ١ سنة ١٤١٣ دار وهبة.
- (٢٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي تحقيق د أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٩٨٦.
- (٢١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. محمد عبد الخالق عضيمة ط ١ لسنة ١٣٩٢ مطبعة دار السعادة.
- (٢٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ت أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٣٩٥.
- (٢٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب السيد محمود الألوسي دار الفكر ١٩٩٧.
- (٢٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي ت د. صاحب أبو جناح، ط لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية.
- (٢٥) شرح الرضي على الكافية ت يوسف حسن عمر لسنة ١٣٩٨.
- (٢٦) شرح طيبة النشر والقراءات العشر لأبي القاسم النويري ت عبد الفتاح السيد سليمان ط لجنة إحياء التراث بمجمع البحوث بالأزهر ١٤٠٦.

- (٢٧) شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) والوقف على كل في كتاب الله لأبى محمد مكي بن أبى طالب القيسي ت أحمد سيد فرحات، ط دار التراث بيروت سنة ١٩٨٣.
- (٢٨) الصاحبى فى فقه اللغة العربية وسنن العرب فى كلامها لابن فارس ت السيد أحمد صقر ط الهيئة العامة لقصور الثقافة سنة ٢٠٠٣.
- (٢٩) علل الوقوف لأبى عبد الله محمد بن طيفور السجاوندى تحقيق د. محمد عبد الله العبدى مكتبة الرشد بالرياض ط ١٩٩٤.
- (٣٠) العلو للعلى الغفار للحافظ شمس الدين الذهبى ت عبد الرحمن عثمان ط ٢، ١٣٨٨ المكتبة السلفية لمحمد الكتبي بالمدينة المنورة.
- (٣١) غرائب آي التنزيل لزين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازي تحقيق إبراهيم عطوة عوض، على مجلة الأزهر.
- (٣٢) الفريد فى إعراب القرآن المجيد لحسين بن أبى العز الهمداني تحقيق د. فهمي النمر، د/ فؤاد مخيمر ط ١ دار الثقافة بقطر ١٩٩١.
- (٣٣) قضايا التركيب فى لغة العرب د. محمد عبد الحميد سعد ط ١ سنة ١٣٩٩ دار التوفيقية.
- (٣٤) الكافية فى النحو لابن الحاجب بشرح الاسترأبادي، ط دار الكتب العلمية بيروت.
- (٣٥) الكتاب لسيويه ت د. عبد السلام هارون ط مكتبة الخانجي سنة ١٤١٢.
- (٣٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر ط ١، ١٩٩٧.
- (٣٧) لسان العرب لابن المنظور، دار المعارف.
- (٣٨) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن محمد عبد الخالق بن غالب بن عطية الأندلسي تحقيق المجمع العلمى بفاس توزيع مكتبة ابن تيمية ١٩٩٢.
- (٣٩) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء لمحمود خليل المصري ط الشمري.

- (٤٠) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٨٠.
- (٤١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق بن السري تحقيق د. عبد الجليل شلبي . ط١ عالم الكتب بيروت ١٩٨٨.
- (٤٢) مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
- (٤٣) مفاتيح الغيب للإمام فخر الرازي ط١ دار الغد العربي ١٩٩١.
- (٤٤) المقتطف من عيون التفاسير لمصطفى الخيري المنصوري تحقيق الصابوني ط٢ دار القلم دمشق ١٩٩٦.
- (٤٥) المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي يحيى زكريا الأنصاري مطبوع بحاشية منار الهدى، الحلبي.
- (٤٦) المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.
- (٤٧) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ط الحلبي.
- (٤٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت عبد الرزاق غالب المهدي دار الكتب العلمية بيروت ط١ سنة ١٤١٥.
- (٤٩) نهاية القول المفيد في علم التجويد لمحمد مكي نصر، ط الحلبي ١٣٤٩.
- (٥٠) همع الهوامع للسيوطي، ت د/ عبد العال سالم مكرم، ط دار البحوث العلمية بالكويت سنة ١٢٩٩.

الصفحة	الموضوع
	<p>المقدمة</p> <p><u>المبحث الأول:</u></p> <p>(بلى) دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه</p> <p>أولاً: أصل (بلى) واستعمالاتها</p> <p>القول في إثبات جواب (بلى) وحذفه</p> <p>ثانياً: أثر الوقف على (بلى) والبدء بها في إثراء المعنى</p> <p>١: (بلى) بين الاستئناف بها والاستئناف بجملة الشرط ونماذج للتطبيق</p> <p>٢: (بلى) بين الاستئناف وما يترجح أو يغلب عليه التعلق اللفظي</p> <p>٣: (بلى) بين الاستئناف وما يترجح أو يغلب عليه التعلق المعنوي</p> <p><u>المبحث الثاني:</u></p> <p>(نعم) دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه</p> <p>أولاً: استعمالات (نعم) ودلالاتها</p> <p>ثانياً: الفروق الدقيقة بين (نعم) و(بلى) وإساعة وقوع الأولى موقع الثانية</p> <p>ثالثاً: مواضع الجواب بـ (نعم) في أي التنزيل</p> <p><u>المبحث الثالث:</u></p> <p>دلالة (كلا) وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه</p> <p>أولاً: دلالة (كلا) في اصطلاح النحاة من حيث اللفظ</p> <p>ثانياً: دلالة (كلا) من حيث المعنى</p> <p>مناقشة ما ذكر من الآراء سالفه الذكر</p> <p>ثالثاً: الوقوف على (كلا) والبدء بها وأثر ذلك في اتساع المعنى، ونماذج لذلك من أي الذكر الحكيم</p> <p><u>المبحث الرابع:</u></p> <p>أثر البدء بالـ (كاف) الجارة مع مدخولها والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه</p> <p>أولاً: الوجوه الإعرابية للكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد وأوجه دلالتها</p> <p>(كذلك) بين النحاة وأهل البيان</p> <p>كاف (كذلك) وما قد تفيد من المعاني الأخرى من غير التشبيه</p> <p>ثانياً: أثر البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد والوقف عليهما في إثراء المعنى، ونماذج لذلك من أي الذكر الحكيم</p> <p>ثالثاً: البدء بالكاف المقترنة بغير اسم الإشارة البعيد والوقف عليهما، ونماذج لذلك من أي الذكر الحكيم</p> <p><u>المبحث الخامس:</u></p> <p>أثر البدء أو الوقف على البناء و(على) و(من) و(في) ومدخولاتها في إثراء المعنى</p> <p>أولاً: البدء بالبناء مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى</p> <p>ثانياً: البدء بـ(على) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى وإثرائه</p> <p>ثالثاً: البدء بـ(من) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى</p> <p>رابعاً: البدء بـ(في) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى</p> <p><u>الخاتمة</u></p> <p>أهم مراجع البحث</p> <p>فهرس الموضوعات</p>

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية
٢٠٠٥ / ١٦٨٨٢